وزارة التعليـــــــــم العالـــي والبحـــــث العلـــــــــــــمي
جامعـــــــة عبد الحميـــــــــد بن باديـــــس مستغانـــم
كلية العلـــوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلـــوم التسيير
قسم العلـــــوم الاقتـصاديـة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبـــــة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد مالية وبنوك

التحليل المالي و دوره في إدارة المخاطر البنكية
دراسة الحالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - (BADR) - معسكر

من إعـــــداد :
*- كريـــــم علـــــي

إشـــــراف الأستـــاذ :
*- قوديـــــع جمـــــال

أعضـــاء لجنـــــة المناقشـــــة			
الصفـــة	الاسم و اللقـــب	الرتبـــــة	عن الجامعـــــة
رئيسا	تيفـــالي بن يونـــس	أستاذ محـــاضر	جامعـــة مستغـــانـــم
مقررا	قوديـــع جمـــــال	أستاذ محـــاضر	جامعـــة مستغـــانـــم
مناقشا	دحمـــان أحمـــــد	أستاذ محـــاضر	جامعـــة مستغـــانـــم

السنة الجامعيـــــة: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر وعرفـــــان

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله

الذي وفقي لإتمام هذا العمل وأعانني عليه، ثم الصلاة على

المبعوث رحمة للعالمين نبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة

والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من فتح لي دعاؤهما السبيل والدتي

الغالية حفظها الله وبارك لنا فيها وأبي رحمه الله –أمين.

وكذا أهدي هذا العمل إلى إخوتي وأخواتي

وشريكة الحياة وابنتي وابني وكل عائلة كريم رعاهم الله كما لا

أنسى تلامذتي وأصحابي.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف قوديح جمال وإلى

رفقاء الدراسة وإلى الزميلتين اللتين أعانتاني على

كتابة هذا البحث وإلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مجمع معسكر، ووكالة المحمدية و إلى مدير المؤسسة و كل

زملاء العمـــــــل.

كريم علي

فهرس المحتويـــات

خطة البحث (التحليل المالي ودوره في إدارة المخاطر البنكية)

المقدمـــة :.....01

الفصل الأول : مدخل عام للتحليل المالي 05

تمهيد 05

المبحث الأول : مفاهيم خاصة حول التحليل المالي 05

- **المطلب 01**: مفهوم و مصادر التحليل المالي 05
- **المطلب 02**: خصائص التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.....07
- **المطلب 03**: أهداف ومنهجية التحليل المالي.....09

المبحث الثاني : تقنيات التحليل المالي البنكي 11

- **المطلب 01:** الوثائق المستخدمة في التحليل المالي للبيانات.....11
- **المطلب02**: المؤشرات و النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي.....14
- **المطلب 03:** نظام دبنيوم للتحليل المالي وتطوره.....23

المبحث الثالث : ركائـــز التحليل المالي في اتخاذ القرارداخل البنك 27

- **المطلب 01:**التقارير المالية ومدى التداخل بينها.....27
- **المطلب 02**:أنواع القرارات المالية و مراحل تجسيدها.....28
- **المطلب 03** :.دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.....34

الخلاصة......36

الفصل الثاني : إدارة مخاطر البنوك التجارية 37

تمهيد......37

المبحث الأول : الإطار العام إدارة المخاطر......37

- **المطلب 01 :** ماهية الخطر و إدارة المخاطر 37
- **المطلب 02 :** مفهوم مخاطر العمليات البنكية و أنواعها 40
- **المطلب 03 :** أسباب المخاطر البنكية و طرق قياسها واستراتيجية ادارتها.....42

المبحث الثاني : إدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل.....45

- **المطلب 01** : كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل**ا**و III.II.....45
- **المطلب 02 :** أساليب قياس المخاطر البنكية (بازل) و معالجتها 49
- **المطلب 03**: القواعد الاحترازية المطبقة في البنوك وانعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري.....51

المبحث الثالث : أثر التحليل المالي في إدارة المخاطر.....53

- **المطلب 01** : المعطيات المحاسبية في التحليل المالي 53
- **المطلب 02** : إدارة مخاطر الائتمان و السيولة 62
- **المطلب 03:** طرق التحليل المالي في علاج مخاطر السيولة والائتمان.....69

الخلاصة 71

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية 72

تمهيد : **73**

المبحث الأول: تقديم نبذة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).....73

- **المطلب 01 :**نشأة البنك ، تعريفه و تطوره 73
- **المطلب 02:**مهام و أهداف بنك البدر و خدماته 74
- **المطلب03:**الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك (BADR).....76

المبحث الثاني : بطاقة فنية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية معسكر.....77

- **المطلب 01 :**لمحة عن المجمع 029 GRE.....77
- **المطلب 02:**وظائف مصالح المجمع حسب الهيكل التنظيمي.....78
- **المطلب03:**أنواع القروض المقدمة على مستوى البنك 80

المبحث الثالث : أخطار القروض البنكية و فعالية التحليل المالي في إدارتها.....83

- **المطلب 01 :**أنواع مخاطر العمليات على مستوى المجمع و نماذج تصنيفها 83
- **المطلب 02:**دراسة حالة قرض و مجمل الضمانات 85
- **المطلب 03:**دور التحليل المالي داخل البنك و إدارته للمخاطر 87

الخلاصة.....94

الخاتمــة 98-97-96

المراجــع 100-99

قائمـــــة الجـــــداول:

الرقم	رقم الجدول	الصفحة
1-1	ميزانية البنك التجاري	12
2-1	عناصر قائمة الدخل	13
3-2	متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط	48
4-2	مظاهر الاختلاف بين النظام المحاسبي (الميزانية المالية) والميزانية والمحاسبة	57
5-2	الميزانية المالية بشكلها المفصل	60
6-2	هيكل الميزانية المالية المختصرة	61
7-2	أهم المؤشرات المالية لقياس المخاطر	64
8-2	آجال الاستحقاق ل 06 أشهر	68
10-3	جدول العمال	86
11-3	الميزانية الافتتاحية	88
12-2	جدول حسابات النتائج	90
13-3	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات	91
14-3	التمويل الدائم	92
15-3	نسبة الاستقلالية	92
16-3	نسبة المردودية	93
17-3	نسبة دوران العملاء	93

قائمـــــــة الأشـــــــكال:

الرقم	رقم الشكل	الصفحة
1-1	مختلف رؤوس الأموال العاملة	21
2-1	خريطة ديبون	24
3-1	خريطة ديبون المعدلة	26
4-1	القرارات المالية	29
5-1	مراحل تقييم القرار الاستثماري	30
6-1	مصادر تمويل	31
7-1	الدورة النقدية	32
8-1	مراحل عملية اتخاذ القرار	33
9-2	طرق مستخدمة في تحديد الخطر	43
10-2	الركائز الأساسية الاتفاقية بازل II	47
11-2	أوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال	49
12-2	خطوات تعديل الأصول	61
13-2	خطوات تعديل الخصوم	61
14-2	تمثيل بياني بواسطة المربع	62
15-2	مصادر المخاطر	63
16-2	عملية تسيير الحسابات في البنك	70
17-3	الهيكل التنظيمي	76

مقدمـة عـــــــامـة

لقـد شهـد العـالم تطـورات و تحـولات عـدة نتجـت عـن ظاهـرة العولمـة و التكـتلات الدوليـة اقتصـاديا و سياسـيا ، باعتبـار أن الاقتصـاد يعتبـر عصـب الحيـاة و جوهرهـا في كـل بلـد بحيـث يهـدف دومـا إلى التطـوير و التجديـد و الجزائـر واحـدة مـن الـدول التي عرفـت تقلبـات في سياسـتها الاقتصـادية بدايـة مـن العشـرينية الأخيرة مـن القـرن العشـرين ،أبرزهـا الانتقـال مـن الاقتصـاد المخطـط إلى اقتصـاد السـوق الـذي يتميـز بالسـرعة و الكفـاءة التنافسـية ممـا أوجـب علـى المؤسسـات تطـوير تقنياتهـا وسياسـتها التنمويـة لحيـازة وعائهـا التنافسـي ،فسـلامة اقتصـادها الـوطني وفعاليـة السياسـة النقديـة تعتمـد علـى سـلامة الجهـاز المـالي وبـالأخص سـلامة الأجهـزة البنكيـة ،اذا أصـبحت الصـناعة البنكيـة ترتكـز في مضـمونها علـى فـن إدارة المحاضـر وفي ظلمـا شـهدته البنـوك مـن انفتـاح علـى الأسـواق الماليـة العالميـة اثـر علـى كفـاءة إدارة العمليـات البنكيـة ممـا حـتم عليهـا انشـاء جهـاز الغـرض منـه قيـاس وتوجيـه ومراقبـة مخـاطر البنـوك التجاريـة وكـذا المسـاهمة في اتخـاذ القـرارات واسـتراتيجيات تـدعيم قـدرات البنـك التنافسـية في السـوق ،والمسـاعدة علـى تسـعير الخـدمات البنكيـة ووضـع سياسـات احترازيـة علـى أسـاس عقلانـي ، ومـع ظهـور الازمـات الاقتصـادية العالميـة منتصـف القـرن 19والتي اخـذت ابعـادا ماليـة وبنكيـة نتيجـة افـلاس معظـم البنـوك في آن واحـد ممـا أدى إلى انهيـار اقتصـاد بـبعض الـدول رغـم خضـوعها لسـلطات إشـرافيه متمثلـة في البنـوك المركزيـة بمختلـف أدوات السياسـة النقديـة ، وتـوفر شـبكة الضـمان المقدمـة للمتعـاملين الاقتصـاديين و قـد بـرهن هـذا علـى نقـص فعاليـة هـذه الأنظمـة الاحترازيـة و عـدم تلائمهـا مـع المسـتجدات ، حيـث سـاهمت التحـولات في تحريـر العمليـات التجاريـة و الماليـة و بـروز التكـتلات و كيانـات اقتصـادية كبـرى ، و باعتبـار ان القطـاع المصـرفي يعـد مـن أهـم القطاعـات الاقتصـادية و أكثرهـا تـأثيرا في التطـورات العالميـة كـان لـه القسـط الأكبـر مـن هـذه التغييـرات أهمهـا التحريـر المتزايـد للنشـاط المصـرفي مـن القيـود و إزالـة المعوقـات التنظيميـة و التشـريعية ، إضـافة إلى تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة و كذا استخدام التعامل المصرفي الإلكتروني .

فتطور البنوك كحتمية فرضتها التطورات الاقتصادية عبر الزمن، جعلها تتحول من مجرد مركز لتجميع الأموال وإقراضها للأفراد والمؤسـسـات ،إلى منظمة تسـعى لتقديم خدمات نافعة للمجتمع و مع تزايد الطلب على الخدمة البنكية جعل هذه الأخيرة تعمل على إيجاد تقنية فعالة لإدارة المخاطر البنكية ،و لعل من بين اكثر الادوات فعالية لدى البنوك هي تقنية التحليل الذي يعتبر كأداة لتحليل المعلومات و كذا قياس المخاطر الممكن التعرض لها والتي تعيق سير عملية منح القروض وله الأهمية القصوى في التخطيط المالي السليم ومعرفة المركز المالي للمؤسسة المصرفية ،فالتحليل المالي بمفهومه البسيط هو عملية مستمرة لمعالجة او تشغيل البيانات المتوفرة باعتباره من انسب الوسائل في تشخيص نقاط القوة والضعف التي تواجه المنشاة ،من ثم يقوم بصياغة البيانات في صورة مؤشرات كمية تزود الإدارة المصرفية في اتخاذ القرار والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ باتجاهات مستقبلية للوضعية المالية وهذا ما عزز من قدرات الجهاز المكلف بتسيير وقياس إدارة المخاطر البنكية وعلى راسها المخاطر الناجمة عن الائتمان وبروز المنافسة غير العادلة بين البنوك مما استوجب ضرورة التنسيق بين السلطات التنظيمية و الرقابية في جميع الدول حيث أصبحت المهمة الملقاة على عاتق القائمين على الأنظمة المصرفية كبير في إيجاد آليات موحدة لمواجهة تلك المخاطر ،و من بين اللجان الرقابية المصرفية ضمن مجموعة الدول الصناعية نجد لجنة بازل 1974 ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية حيث صبت اهتمامها على ضبط الأداء المصرفي وفق معايير دولية متفق عليها متمثلة في معايير كفاية رأس المال ، إضافة إلى تطوير أنظمة إدارة

المخاطر في البنوك و توحيد الرقابة المطبقة على البنوك من طرف البنوك المركزية في جميع دول العالم ، و على هذا أقرت لجنة بازل ســـنة 1988 بأول معيار موحد لكفاية رأس المال كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، و مع هذا ظهر هناك قصـــور في هذا المقرر لتعمل لجنة بازل على إقرار مقترح جديد لكفاية رأس المال بداية عام 2005.

و ضـمن هـذا السـياق شـرعت الجزائـر في تطبيـق نظـم احترازيـة لإدارة مخاطرهـا البنكيـة تسـعى بقواعـد الحيطـة و الحـذر و ذلـك بدايـة مـن سـنة 1992 بغيـة اتبـاع طـرق تسـيير سـلمية و آمنـة في تعاملهـا مـع المخـاطر البنكيـة و تماشـيا مـع الإصـلاحات الجديـدة في ظـل قـانون النقـد و العـرض 90-10 الـذي ركـز على تحديـد القطـاع المصـرفي و إلغـاء جميـع القيـود التي يمكـن أن تعرقـل انـدماج البنـوك الوطنيـة في المنظومـة البنكيـة العالميـة و مـع تزايـد المنافسـة و التحـديات الدوليـة وجـب التحـوط في اتخـاذ القـرار إلا بعـد دراسـة معمقـة و تحليـل رقمي للقـوائم الماليـة الختامية .

إشكالية البحث:

إن تأثير العولمة الرقمية على العمليات البنكية و توسع مجال المنافسة على مستوى الخدمات البنكية التي أخذت منحنى تصاعدي و مقارنتها بالهبات الاقتصادية المفاجئة أوجد هناك أخطار لا حصر لها مما فرض تشكيل جهات المراقبة و تسيير إدارة المخاطر البنكية هذا كله انعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار وصعب من مهمة المدير المالي و من ثم أصبح لزاما على هذا الأخير إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبة من خلال دراستها و تفسيرها للتعرف على الوضعية المالية الحقيقية ، و نظرا للدور الذي يكتسبه التحليل المالي في البنوك موضوع للدراسة فإننا نطرح الإشكالية التالية :

1/ما دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية؟

*- ما هي أهمية التحليل المالي؟

*- ما هو التحليل المالي وما هو دوره؟

*- ما هي المخاطر والمخاطر البنكية؟

*- ماذا نعني بتسيير وإدارة المخاطر البنكية؟

*- ما دور لجنة بازل في إدارة المخاطر وما مدى ناجعتها في حماية الأنظمة المصرفية؟

*- ما علاقة التحليل المالي بإدارة المخاطر؟

الفرضيات:

1/ تعتبر المؤشرات المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي العنصر الهام المعتمد من طرف البنوك في اتخاذ القرار حول مسألة منح الائتمان.

2/ يعتبر التحليل المالي آلية كشف نقاط القوة والضعف لطالب الائتمان.

3/ تعدد المخاطر التي يتعرض لها البنك أثناء نشاطه (مخاطر الائتمان، مخاطر تشغيلية).

4/ التحليل المالي يلعب دور هام في قياس وتقدير المخاطر البنكية.

5/ النظر الاحترازية من خلال مقررات لجنة بازل.

أهمية الموضوع:

بما أن البنوك هي عصب الاقتصاد فللحفاظ عليها وحمايتها وجب التنويه إلى أهمية التحليل المالي باعتباره أفضل تقنية لتجنب المخاطر الخاصة في منح الفروض.

واستنادا على هذا فإن دراستنا سوف تكون بمثابة محاكاة على الصعيدين النظري والتطبيقي.

- المنهج المعتمد :

اعتماد المنهج التحليلي الوصفي نظرا لطبيعة الموضوع المعتمد على وصف ظاهرة المخاطر البنكية و تحليل المعطيات و استغلال النتائج الكمية و النوعية .

- أسباب اختيار البحث :

1/ أهمية إدارة المخاطر البنكية للتخفيف من الخسائر.

2/ تحديد كل ما هو جديد عن المخاطر البنكية .

3/إبراز أهم التطورات في مجال إدارة المخاطر .

4/التحقق من نجاعة التحليل المالي في إدارة المخاطر .

أهداف البحث:

1/ إيجاد آليات و قواعد إدارة المخاطر

2/ التعرف على أساليب قياس المخاطر .

3/ التعرف على مقررات لجنة بازل .

4/ التعرف على المخاطر المصرفية .

صعوبات البحث و هيكله :

1- القوانين المطبقة في المكتبات التي تفرض عامل الوقت في استغلال المراجع
2- صعوبة إيجاد كتاب مناسب لانعدام آلية رقمية في ذلك .
3- التحفظ في إعطاء المعلومة بحجة السر المهني .

الجانب النظري ينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : إعطاء نظرة شاملة حول التحليل المالي أهميته لدى البنوك التجارية .

الفصل الثاني : دراسة أهم المخاطر التي تواجها البنوك و كذا النظم الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل ، I و II و III

- دور التحليل المالي داخل البنك من خلال توقع لخطر مواجهته و إدارته.

الفصل الثالث : الإطار التطبيقي لموضوع الدراسة ميدانيا على مستوى بدر BADR و التطرق إلى استعمال أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار و حماية المؤسسة المالية .

الخاتمة : حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث و الوصول إلى حل الإشكالية المطروحة .

الدراسات السابقة :

- مذكرة ماجستير بعنوان " تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية " السيدة يازيدي نبيلة – المدرسة العليا للتجارة الجزائر .2005 و من أهم نتائجها. اعتماد تحليل أقسام الميزانية و لكنها لم تنفذ بعد لصعوبة تحصيل المعلومات من طرف البنك .

- مذكرة ماجيستر بعنوان " النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي اتفاقية بازل " السيد بومدين محمد الأمين – كلية العلوم الاقتصادية معسكر 2010-2011 ، أهم نتائجها امتثال البنوك للقواعد الاحترازية المطبقة من طرف البنوك المركزية .

- نظرا لأن القروض و المخاطر يتوازيان في الاتجاه داخل النشاط المصرفي لا يمكن الفصل بينهما بحيث أنه كلما زادت القروض زادت نسبة (%) المخاطرة و توجب على البنك المراقبة و التوجيه للتقليل من حدتها فقط .

أما من خلال هذه الدراسة ، فنحن نحاول إظهار دور التحليل المالي في البنك عامة من خلال استراتيجية اتخاذ القرار و في تسيير المخاطر خاصة ، و ذلك من خلال تحليلها و إدارتها خاصة في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول : مدخل عام للتحليل المالي .

تمهيد:

تظهر أهمية التحليل المالي من خلال وضع التخطيط السليم وإيجاد التنظيمات المناسبة واختيار إدارة راشدة تعمل على المراقبة الكفأة للمعطيات المالية الخاصة بالمؤسسات المصرفية ،وهو كغيره مر بمراحل شملت كل جوانبه من حيث المفهوم ،الهدف الأدوات ....فلم يعد دور التحليل المالي قاصر على دراسة القوائم المالية وتحليلها ،بل تعداه إلى دراسة كم هائل من البيانات الرقمية المحاسبية داخل وخارج المؤسسة البنكية بالإضافة إلى تدقيق المعلومات الخاصة باتخاذ القرار المناسب وذلك ليتبين للمحلل المالي القيام بدوره المحوري ليس في تقييم الأداء المالي فقط بل في استقرار اتجاهات الأنشطة المستقبلية .

المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول التحليل المالي

إن التحليل المالي وسيلة لرسم التخطيط المالي السليم بحيث أنه لم يعد قاصر على دراسة القوائم المالية وتحليلها وإنما يرتكز على دراسة كم هائل من المعطيات المحاسبية داخل المؤسسة المصرفية وخارجها بالإضافة الى المعلومات المالية التي تساعدفي استخلاص الأجوبة الموضوعية.

مطلب 01: مفهوم ومصادر التحليل المالي

فرع 1:

تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي)، وهو بمثابة تشخيص للحالة المالية للبنك لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.

وهو يهدف بصفة عامة الى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولات، ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي يعمل في إطارها البنك المصرفي ومن ثم اقتراح إجراءات الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف، إذا كانت الحالة سيئة. أما إذا كانت أوضاع البنك جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتحسن أكثر إن أمكن

- التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة البنكية وإجراء التصنيف اللازم لها من الناحية التشغيلية والتمويلية ثم إخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة ثم تقييم أداء المنشأة المصرفية. فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين المتداولة التي تشكل التزامات طويلة الأجل إضافة الى العلاقة بين الإرادات والمصاريف، هذا من جهة ومن جهة أخرى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات المناسبة

التحليل المالي يستعمل حاليا من عدة أطراف خارجية وداخلية عن البنك، فخارجيا من طرف المصرفين أو رجال الأعمال المهتمين بالمصرف أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية عن المؤسسة المصرفية (وزارة، ولاية؛ بنك مركزي...) حسب نوع المؤسسة.

أما داخليا والذي يعتبر الأهم والأساسي في اتخاذ القرارات المالية أو الاستثمارية التي تخص البنك نجد المدير أو المسير المالي فيها.[1]

ومما سبق يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن تحويل الكم الكبير من البيانات و الأرقام الى كم أقل يستخدم لتشخيص القوة ونقاط الضعف ...أسبابها والتهديدات التي تواجه المؤسسات المالية وكيفية تخفيفها.

فرع 2: مصادر التحليل المالي:

تتمثل مصادر التحليل المالي في المعلومات والبيانات اللازمة التي تتوقف عليها عملية التحليل وذلك على حساب طبيعة وأهداف التحليل المالي.

1/مصادر داخلية.

أ-مصادر المعلومات.

إن أبلغ تأثير للتحليل المالي يكمن في استيضاح النقاط التي يحتاجها المحلل المالي في دراسته توفيرا للوقت و الجهد، لذلك يجب أن تكون المصادر صحيحة سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية و تدرس على حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية أو نوعية و تتمثل فيما يلي :

1/ التقارير المالية الداخلية: مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

2/ البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .[2]

3/ تقارير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة

- وما يستوجب الإشارة إليه هنا هو توفر خصائص حتمية متعلقة بالوثائق سالفة الذكر ومن هذه الخصائص: الملائمة القابلية للتحقق، عدم التحيز، القابلية للقياس، المصداقية.

---

[1] - ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير في التحليل المالي" رقم الإيداع القانوني9 , 5 _دار المحمدية العامة للنشر 1997 ص 11.

[2] - منير شاكر محمد "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات" طبعة 02، دار وائل للنشر –عمان -2005، ص 12.

ب -القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي:

وهي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة، تمدنا بملخص عن الوضع المالي ربحية البنك على المدى القصير والبعيد،

ونظرا لأهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات مصيرية وجب توفر معلومات موثوقة، تشمل القوائم المالية الأساسية:

- الميزانية العمومية (الجرد العام لأصول وممتلكاتها من أموال و الديون قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل. [1]

– أي ذمة البنك و حالته الصافية.

- قائمة الدخل.

- قائمة مصادرة الأموال واستخداماتها.

- قائمة التغير في هيكل رأس المال.

مصادر خارجية:

-المعلومات المالية الصادرة عن مكاتب الوساطة، أسواق المال وهيأه البورصة.

-الصحف، المجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن هيأه حكومية ومراكز البحث.

-المكاتب الاستثمارية.

مطلب 02: أنواع وخصائص التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

فرع 01 : أنواع التحليل المالي .

01-حسب المكان (تحليل داخلي وخارجي):

التحليل المالي الداخلي يعتمد على دراسة بيانات اقتصادية واجتماعية لوحدة معينة أو لمشروع منفرد دون مقارنتها مع منشأة اقتصادية أخرى وبهذا يستثني صفة المنافسة بين المؤسسات أما إذا اتخذت هذه الدراسة اتجاه عكسي وقبلت المقارنة فهذا تحليل خارجي، من أمثلة القائمون بأعمال التسهيلات المالية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، البنوك المركزية. [2]

02- حسب البعد الزمني :

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا ، يمثل الماضي و الحاضر ، و بالتالي يمكن تبويبه زمنيا إلى ما يلي :

- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن) ، يعمل على تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عم غيرها ، و يتم ذلك بشكل رأسي أي أن ينسب كل عنصر إلى المجموع الإجمالي أو إلى مجموعة جزئية منها .[3]

-(التحليل الأفقي المتغير) : هنا يتم دراسة سلوك كل عنصر من القائمة المالية في زمن متغير لتوضيح التغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة .

---

[1] - مريم عناب مذكرة شهادة ماستر – ع اقتصادية تخصص مالية و بنوك – جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي -2013/2012 ص ص 98

[2] - ناصر دادي عدون – التحليل المالي " تقنيات مراقبة التسيير" ر . إيداع قانوني 519-1997 م – دار النشر – المحمدية العامة – ص 11 – ص12.

[3] - سمير حماد " دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية " مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية – بويرة – 2018/2017 ص 11.

03- حسب مجال التحليل .

تحليل مالي قصير الأجل : يكون التحليل رأسيا أو أفقيا لكن يغطي فترة زمنية قصيرة يعمل على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية و هذا النوع من التحليل يهم الدائنون و البنوك .

* تحليل مالي طويل الأجل : يهتم بتحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها .

*** و في هذا النوع يستخدم المحللون نوعين من التحليل :**

- تحليل الاتجاهات: دراسة اتجاه حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة للتعرف على حال المؤسسة و اتجاهاتها المستقبلية

- التحليل المالي للنسب: مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها وتكون النتيجة على شكل نسبة مئوية مالية (كنسبة التداول). [1]

فرع 02): خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائصه فيما يلي :

- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية و ليس فقط النشاط المالي .
- هو نشاط مستمر في المصرف .
- يميز بين المعلومات و البيانات المساعدة في عملية اتخاذ القرار .
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية و قوائم الجرد .
- منح المعلومات بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية وأن تتسم بالموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف علمية التحليل
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة المصرفية نشاطها اتجاهاتها والبيئية العامة المحيطة بها اقتصاديا اجتماعيا سياسيا .
- أن لا يقف المحلل المالي عن مجرد الكشف عن عوامل القوة ومواطن الضعف بل يجب تشخيص أسبابها و استقرار وجهتها المستقبلية.
- يجب أن يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف البنك التمويلية والقانونية ويتميز بالمقدرة الديناميكية وبحسن استخدام وسائل التحليل المالي .

فرع 03) : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

1/ البنك المركزي: يستخدم البنك المركزي التحليل المالي لتحقيق أهدافه في مراقبة البنوك من حيث تحقيق نسبة معينة من السيول أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياط نقدي بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك وبناءا على هذا تقوم مديرية الرقابة بتوجيه لبنك المعني إلى تعديل أدائه بما يحفظ حقوق المودعين المالكين ويحمي البنك من الإجراءات الاستثنائية التي تعبث بسلامته .

[1] - محمد مطر " التحليل المالي والائتماني «وائل للنشر والتوزيع عمان رام الله طبعة 1 -2003.صفحة 23

2/إدارة البنوك: تبيان مواطن القوة الضعف وإظهار مواطن ربحية مجالات توظيف الأموال وبالتالي مساعدة الإدارة على التخطيط و ذلك ما يؤدي به إلى خفض تكاليف أداء الخدمات .وكذا فإن التحليل المالي يساعد الإدارة النقدية على ترقب الاحتياطات الأولية والتحول منها إلى احتياطات ثانوية و العكس فهي بحاجة للمدة والتوقيت لشراء الحسابات الطليعة لدى البنك المركزي أو بيعها والحاجة لا عادة الخصم لدى البنك المركزي ومقارنة أداء البنك مع مؤسسة بنكية أخرى

3/**المودعون**: يوفر لهم التحليل المالي الأمان لأموالهم المودعة لدى البنك ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت المطلوب

4/هيئات حكومية: تهتم هذه الأخيرة بالتحليل المالي لأسباب رقابية ولأسباب ضريبية

التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها .

- تقييم الأداء لمراقبة البنك المركزي على البنوك التجارية
- جلب معلومات لغاية إحصائية – تحصيل الضريبة بشكل صحيح .

5/العاملون: من المفيد التعرف على المركز المالي للبنك الذي يعملون به وهذا ما يضمن لهم الأجر – توزيع الأرباح – المردودية – ومستقبل وظيفتهم.

6/المساهمون: يهتم المساهم بالعائد على المال المستثمر ومردوديته والمخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار ومن هذا يقرر الاحتفاظ بأسهمه المملوكة أم يتخلى عنها أم هل يزيد من ملكيته داخل البنك .

7/**إدارة الأبحاث**: كالمعاهد و الجامعات من أجل دراسة وتحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام .

المطلب 03: أهداف ومنهجية التحليل المالي

فرع 1) أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل العام إلى تقييم أداء المشروع وفقا للجهة الموجه إليها من خلال اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعمل على تحديد أهمية وخواص الأنظمة التشغيلية والمالية للمنشأ، ثم تقييم أدائها بغية اتخاذ القرار المناسب وبشكل عام يمكن تقسيم أغراض التحليل المالي إلى ما يلي :

أ- التحليل لأغراض إدارية : تكمن مهمة التحليل هنا في:

-استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء

- الحكم مع كفاءة الإدارة .
- العمل على تحقيق أهداف الملاك بتعظيم قيمة الأسهم.

ب- التحليل لأغراض الاستثمار:

هدف التحليل هنا مرتبط بالأشخاص أو الهيئات الراغبة في الاستثمار لأجل تحقيق أرباح نخص بالذكر فئة الدائنين والموردين حيث يدرسون قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير أو الطويل حسب نوع القرض وذلك بمعية السياسة المالية والتشغيلية المتبعة. [1]

- معرفة المركز المالي للبنك.
- تحديد نسبة العائد المحقق ودرجة المخاطر المرافقة لها.

[1] - وليد ناجي الحبالي" الاتجاهات الحديثة والتحليل المالي " إثراء للنشر والتوزيع – طبعة 1 -الأردن -2009- صفحة 17 صفحة 18.

ج-تحليل المؤسسة:

يعتمد هذا التحليل على تقرير الاستثمارات التي بها مراكز الخبرة المالية لان هذا التحليل يستفيد منه الباحثون، السماسرة، الوسطاء الماليين، العملاء، بتقييم مدى كفاءة سياسة التمويل وتقييم المركز الانتقائي، توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار، العائد المتوقع لكل مجال استثماري.

فرع 2) منهجية التحليل المالي: (الخطوط والنتائج):

يعتمد المحلل المالي على خطوات متتابعة تشكل المنهج العلمي التحليلي والتي تبدأ بمراحل جوهرية متناسقة لابد من مراعاتها لتحقيق النتائج المرجوة والتي تتمثل في مراحل التحليل المالي أولا والوصول إلى النتائج الواجب تحصيلها من هذا التحليل ثانيا وبذلك نكون قد حققنا منهجية التحليل المالي.

1-مراحل التحليل المالي:

أ – تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: تكون البداية من خلال حصر المشكل والتعرف عليه وهو بمثابة ضرورة هامة لبداية تحليلية صحيحة لأنه ينبه المحلل لأهمية الوقت والتركيز على العمل الذي يعطي نتيجة محررة في تقرير نهائي مجرد بعيد عن التحيز يتضمن مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار.

ب -تحديد الفترة التي يشملها التحليل: مثلا تقسيم السنة إلى فترات تخضع لتحليل بانتظام وهذا لتوخي المزيد من الدقة في التحليل في تشخيص عوامل القوة والضعف في نشاط البنك والأهم هو تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهات المستقبلية

ج-تحديد المعلومات الخاضعة للتحليل: والتي يجب أن تتمتع بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية RELIABILITYوأن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية OBJICTIVITYمن جهة والملائمة RELEVANCE من جهة أخرى وذلك بوجود خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والبيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

د-تحديد الأدوات المناسبة في التحليل: هذه المرحلة تعتمد بالدرجة الأولى على مستوى المحلل ومدى درايته بأساليب عملية التحليل التي توجب عليه أن يسلك في تحليله منهجا علميا ScientifieApproche وعليه أن يستخدم أساليب وأدوات Technique and Toolsبجمع هي الأخرى بين الموضوعية والملائمة لتحقيق الهدف.

هـ-استعمال القواعد والمقاييس لاتخاذ القرار: تعتبر أصعب خطوة لأننا ننتقل إلى التنفيذ الذي يجب توفر قدر كبير من المهارة والحكمة لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ديناميكية، والتحديد المناسب للأسئلة الواجب إجابتها واختيار الأدوات

التحليلية المناسب ستعود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

و-اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج: يمكن استخدام أكثر من معيار واحد

ن-تحديد الأسباب الانحراف وتحليلها.

ف-وضع التوصية الملائمة بشأن التحليل.

- إنه ولعدم كفاية المعلومات بسبب عدم اتاحتها لا يكون دون التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد.
- عند كتابة المحلل لتقريره عليه مراعاة ترتيب وتسلسل الأفكار، بين تفسيرات استنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات المستند عليها وذلك ليتمكن القارئ ممن أبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل ولذا يجب أن يتوفر التقرير على ما يلي:
- المعلومات المالية والغير المالية المستعملة في التحليل.
- الإحاطة بنظرة شاملة عن خلفية المؤسسة ومحيطها كما أسلفنا الذكر.
- الفرضيات الخاصة بالظروف الاقتصادية وظروف أخرى المقدرة أثناء التحليل.

- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية في عناصر التحليل.
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة تحليله.

المبحث الثاني: تقنيات التحليل المالي البنكي

إن التحليل المالي وزمن تفعيله مرتبط بوقت محدد ذلك لحصر ممتلكات البنك من الأصول وما عليه من خصوم لتحديد الذمة المالية التي تعطي اتجاه المؤسسة إما من خلال نجاحها أو فشلها ، و لكي يتسنى للمحلل ذلك عليه تطبيق طرق وأساليب تعمل على تطويع البيانات والمعلومات المأخوذة في شكل نسب ومؤشرات مالية بهدف توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل تعتبر الطرق والأساليب الفنية بمثابة الوسائل العلمية التي يستند عليها في صياغة المعلومات المالية.

المطلب 01: الوثائق المستعملة في التحليل المالي للبيانات

إن المادة الأولية التي يستفيد منها المحلل المالي ويستخلص منها استنتاجاته ومعلوماته نجد الوثائق المحاسبية للمؤسسة خاصة القوائم المالية إلى جانب جدول تغيير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي وكذا الملحقة ومحتوياتها.

فرع 1) الميزانية المالية:

إن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين والتي تعتبر أهم الوثائق والتي تعتمدها المؤسسة لتحليل الوضعية المالية فمن خلالها يتم حساب النسب المالية لمجموع ما تملكه المؤسسة المصرفية من أصول وما عليه من ديون (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).

وتظهر لنا مصادر الأموال المستعملة من طرف بنك رأسماله الخاص واحتياطاته والقيم التي يحوزوها لمدة معينة من الديون المختلفة ومن كل هذا نجد جانب أيمن تسجل فيه الأصول المتكون من الاستثمارات والمخزونات والحقوق والجانب الأيسر تسجل فيه الخصوم.

عناصر الميزانية:

1/ **الأصول**: ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أو حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي ونجد مراكز الزبائن وأوراق التحصيل التي تعبر عن قيم تنتظر الدفع من طرف المتعاملين مع المؤسسة وهي أكثر سيولة جاهزة وفي الأخر البنك والصندوق اللذان يعبران عن سيولة جاهزة نستطيع التصرف فيها مباشرة.

2/ **الخصوم** : ترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة حيث تنعدم الاستحقاقية لرأسمال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر وتكون مدة استحقاق الديون من الطويل فالمتوسط ثم قصير الأجل .[1]

[1] - مريجي إلياس " " دور التحليل المالي في اتخاذ القرار " مذكرة تخرج جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 49.

جدول رقم (1-1) عناصر ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	المبالغ	الخصوم (الموارد)	المبالغ
1/أرصدة نقدية حاضرة (نقود حاضرة في خزانة البنك-أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني) أرصدة سائلة أخرى (شيكات حوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) 2/حوالات مخصومة: (أذونات الخزينة أوراق تجارية) -مستحق على البنوك - أوراق مالية واستثمارات سندات حكومية أوراق مالية أخرى. -قروض وسلفيات مقابل الضمانات بدون ضمانات		1.رأس المال المدفوع 2.الاحتياطي القانوني والخاص 3.شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4.مستحق البنوك 5.الودائع: _حكومية وخاصة. -جارية، لأجل بإخطار، توفير	
مجمـوع الأصـول		مجمـوع الخصـوم	

المصدر: ضياء مجيد اقتصاديات النقود والبنوك ص 275

جانب الخصوم: يضم البنود التالية:

- رأس المال: مبالغ يدفعها مؤسسو البنك في تكوين رأس المال الاسمي للبنك يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم.

-الاحتياط القانوني والخاص: يلزم البنك قنونا بتكوينه والاحتفاظ به إجباريا وهو جزء من الأرباح يحتفظ بها لدعم مركزه المالي والرجوع إليه عند الحاجة مستقبلا.

-شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع: تمثل التزامات وذمم تلزم البنك بتسديدها حين تاريخ استحقاقها.

-مستحق للبنوك: تمثل الديون بين البنوك بحيث قد يلجأ بنك إلى الاقتراض من بنك أخر.

-الودائع الحكومية والخاصة: تمثل المصدر الرئيس لموارد البنك التجاري وهي: (ودائع جارية – ودائع لأجل – ودائع بإخطار – ودائع توفير).

جانب الأصول:

تشمل الاستخدامات أي كيفية تسيير موجودات البنك التجاري (الخصوم) ويتكون من:

أرصدة نقدية حاضرة: تمثل السيولة النقدية الكاملة وتشمل (نقود حاضرة في البنك التجاري – أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي – أرصدة سائلة أخرى). [1]

[1] - هيثم محمد الزعبي" الإدارة والتحليل المادي" دار الفكر للطباعة والنشر عمان الأردن عام 2000ص 187

-حوالات مخصومة: وتتمثل في:(أذونات الخزينة، أوراق تجارية).
-مستحق على البنوك: هي اقتراض البنوك التجارية من بنك مخالف بغية دعم سيولتها النقدية مع فرض سعر فائدة على هذه القروض.
-أواق مالية استثمارية: تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص بهدف تحصيل الأرباح.
-القروض والسلفيات: يعتبر أكثر الأصول ربحا وأقل سيولة إذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بتسديد قيمة القرض والسلفية قبل أن يحين تاريخ استحقاقها وتأخذ شكلين (قروض مقابل ضمان – قروض بدون ضمان).

أ/عناصر قائمة الدخل للبنوك التجارية:

تظهر قائمة الدخل من خلال مقابلة الارادات بالمصروفات وتوضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2) عناصر قائمة الدخل للبنوك [1]

مصروفات	المبالغ	الإرادات	المبالغ
-فوائد مودعة -أجور وحوافز -مصروفات جارية وإهتلاكات -ضرائب داخلية -فائض قابل لتوزيع		-فوائد محصلة -استثمارات مالية ومساهمات -عائد خدمات مصرفية -إرادات أخرى	
إجمالي		**إجمالي**	

مصادر الإرادات: تشمل الفائدة على القروض، عوائد الاستثمارات في الأوراق المالية، الدخل من خدامات الائتمان التي يقدمها البنك، خدمة الودائع (LES AGION).

1/مصروفات البنك: تشمل الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل والودائع الادخارية وهناك مصروفات أخرى أقل نسبا مثل إجراءات آليات أقساط التأمين و الاهتلاك مصروفات الصيانة. والاحتياطات، وتكاليف الإعلان والمستلزمات المكتبية .....، تحاول البنوك تخفيض مصروفاتها من خلال خطط ادخارية جديدة وخدمات الكمبيوتر واستخدام الألة في عمليات السحب والإيداع.

2/صافي الدخل: يمثل الفرق بين إرادات ومصروفات العمليات البنكية ويتمثل في صافي الدخل قبل الضريبة وهو أحد مقاييس الربحية بالنسبة للبنك.

[1] - زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 140.

فرع 2) الميزانية المالية المختصرة:

هي النتائج التي تظهر المجاميع الكبرى للميزانية المالية ويمكنها أن تأخذ اشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات الطارئة على عناصر في فترات متتالية:

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

فرع 3) جدول حسابات النتائج:

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسيات من أجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية عبر الفارق بين الإيرادات والمصاريف، من بين المعلومات المتقدمة نجد:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، المنتجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المتماثلة، مخصصات الاختلال، النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع.

فرع 4) جدول تدفقات الخزينة:

هي الأداة الدقيقة التي تحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخدامها ومن بين المعلومات التي يقدمها هذا الجدول:

-مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية.

-التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.

– التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار.

-التدفقات مع نواتج الفوائد وحصص الأسهم تربيب من سنة مالية الى سنة مالية أخرى.

فرع 5) جدول تغيير الأموال الخاصة:

يمثل كل ما يتعلق برأسمال صاحب المشروع ومسحوباته الشخصية والإضافات لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة ويقدم لنا المعطيات التالية:

-النتيجة الصافية للسنة المالية.

-تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة.

-عمليات الرسملة (زيادة – تخفيض – تسديد).

-توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة.

المطلب 02) : المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي

إن وصول المحلل المالي للنتيجة المطلوبة يعتمد مجموعة من القواعد والأسس التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدام النسب والمؤشرات كطريقة للتحليل والمقصود هنا بالأسس والدلالات والمجال الذي يساعد على العمل في إطار ذو دلالة محددة لضمان التوجه الصحيح دون الدخول بمتاهات غير ضرورية بهدف ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منه.[1] وهذه الأسس هي:

-تحديد الهدف من عملية التحليل المالي: يساعد على فهم طبيعة عملية اختيار التحليل المنطقي لعملية التحليل.

[1] - نعيم نصر داوود ، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 1997 ص 120.

- حديد نطاق البيانات اللازمة للتحليل: يساعد على حصر مصادر البيانات والقوائم المالية المعمول بها وتحديد الفترة المالية القاطعة لعملية التحليل.
- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة يبين متى تكون المؤشرات والنسب مقبولة؟ أو جيدة ومتى تكون غير ذلك.
- تضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: تساعد على مقارنة النسب المحسوبة مع النسب المعيارية الموضوعة .
- اختيار المؤشرات والنسب المحققة للهدف: يساعد على حصر النسب التي تحقق المثالية في بلوغ الهدف .
- تحديد المعنى الصحيح: التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تمثلها النسب.

الفرع الأول: النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي داخل البنوك.

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والأخر يمثل المقام والذلالة منها تكون أكثر فائدة للباحث الانتمائي من الأرقام المطلقة، وقد ظهرت النسب المالية في منتصف القرن 19 غرضها إحصاء المستفيدين من القوائم والتقارير المالية من مؤشرات تقيد في تقييم الأداء والحكم على مجهودات المؤسسة المصرفية ومقدرتها على سد التزاماتها من حيث درجة السيولة وهيكل التركيب الرأسمالي إضافة إلى المؤشرات التي تفيد في التنبؤ بالوضع المالي للبنك وقدرته على حفظ الأرباح المحققة وتحقيق الأرباح مستقبلا. [1]

***نسب الهيكلة المالية:**

توضح لنا مدى التوازن بين سيولة الأصول و إستقامية الخصوم وتحليل السياسة المتبعة من طرف المؤسسة ويكون التحليل لهذه النسب كما يلي:

يعمل هذا التحليل على تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها لفترة مالية واحدة، وكذا حساب نسبة كل مجموعة في قائمة إلى إجمالي القائمة نفسها.

***نسبة هيكلة الأصول**:

-الوزن النسبي للأصول الثابتة = الأصول / ∑الأصول

-نسبة الإدارة المالية = الأدرة المالية / ∑الأصول

-نسبة الأوراق المالية من الأصول المتداولة = الأوراق المالي / ∑الأصول

-نسبة قيم جاهزة = قيم جاهزة / ∑الأصول

*** نسبة هيكلة الخصوم:**

-نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / ∑خصوم.

- نسبة الخصوم المتداولة = متداولة / ∑خصوم.

- نسبة الديون في الأجل= في الأجل / ∑الخصوم.

- نسبة الديون في الأجل= في الأجل / ∑الخصوم.

أ/ التحليل الأفقي:

يعمل هذا التحليل على نقص ومتابعة عنصر واحد على مدار عدة فترات زمنية متتالية إذ يتم تحديد تلك السنين كنسبة أساس والبقية كسنوات قياس ويجب أن لا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس ومن مزاياه أن يقدم الاستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر في المستقبل على اتجاهاتها في السنين الماضية.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

---

[1] - هيثم محمد الزعبي مرجع مكرر صص 224 -225.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / ∑الديون

نسبة قابلية الأسداد = الديون / الأصول

وعلى حسب قاعدة هذا التحليل يتم متابعة حسابات هذه النسب على مدار ثلاث(03) سنوات على الأقل .[1]

***نسب النشاط:**

تعرف بنسب التسيير وهي مكملة لسابقتها لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل إذ تأخذ بدوران بعض العناصر الميزانية.

*** نسب الدوران:**

نسبة للبضائع = تكلفة شراء بضاعة مباعة / متوسط المخزون

نسبة للمنتجات = تكلفة الإنتاج المباع/ متوسط المخزون .

نسبة دوران الزبائن = الزبائن + أوراق قابلة للتحصيل/ رقم الأعمال بما فيه الرسوم ×360

*** نسب السيولة:**

وتهدف الى تحليل وتقييم مركز راس المال العامل وتحسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من أصول يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

صافي رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – مجموع الخصوم المتداولة.[2]

نسبة التداول = الأصول المتداولة / خصوم متداولة

نسبة سيولة الأصول المتداولة: كلما كانت النسبة >0.5 فهي جيدة ومعنى هذا أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة .

نسبة السيولة العامة: تمثل مدى تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

*** نسب المردودية:**

هدفها تقدير قدرات المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية تطوير المؤسسة.

نسبة مردودية الأصول=النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول X 100%

نسبة مردودية الأموال الخاصة: هي وسيلة طمأنة المساهمين الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة.

نسبة مردودية الأموال خاصة= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة X 100%

نسبة مردودية النشاط هي ناتج عملية الاستغلال فهي تركز على ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج

نسبة مردودية النشاط= النتيجة / رقم الأعمال X100 %.

***نسب سياسات توظيف الأموال:**

يشمل احتياطات الثانوية والقروض الاستثمارية أي مجموع محفظة البنك من الموجودات المربحة ومجموع التوظيف التي ينتجها البنك.

---

[1] - محمد مطر، مرجع مكرر "الإدارة والتحليل المالي" صفحة 156 .

[2] - فاطمة مذكرة تخرج ماستر "التحليل المالي في البنوك التجارية" جامعة بومرداس، 2011، ص ص– 51 –52.

نسبة متوسط الموجودات المربحة = متوسط الموجودات المربحة / متوسط مجموع الودائع.

- ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة قابلية البنك على خلق الدخل الدوري من إدارة محفظة موجوداته نسبة متوسط القروض= متوسط القروض/ متوسط مجموع الودائع.
- ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض سيولة البنك عموما وزيادة ربحية جراء توظيف نسبة اعلى من الودائع في القروض .

نسبة متوسط القروض تعمل على اعتماد البنك على الأموال الحساسة تجاه سعر الفائدة لإسناد محفظة قروضه وتشمل الأموال المشترات كل الاحتياطات الفائضة المطروحة للبيع لأجال قصيرة والإدارة المالية والغدارة المالية المباعة اتفاقيات إعادة الشراء.

نسب متوسط القروض = متوسط القروض/ متوسط بيع الأموال المشتراة.

نسب مكونات الاستثمارات = أوراق الحكومية المركزية / متوسط مجموع الودائع.

= أوراق القطاع العام / متوسط مجموع الودائع

= أوراق القطاع العام / متوسط مجموع الودائع.

*** نسب الر افعة المالية:**

هي نسب تحتم مقارنتها مع نسب محدد من قبل السلطة الرقابية ويعني ارتفاعهما ازدياد مخاطر سيولة البنك وانخفاض متانة رأس ماله.

نسب الر افعة المالية = متوسط مجموع الودائع / متوسط راس مال الممتلك.

نسب الر افعة المالية = متوسط الأموال المقترضة / متوسط رأس مال الممتلك.

***نسب متانة رأس المال:**

هي مجموعة نسب ومؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون و ما توفره من حماية المودعين و هي تدرس على ثلاث أوجه: [1]

النسب الإجمالية: تمثل العلاقة بين الموجودات ذات المخاطرة و رأس المال الممتلك، و تعطي بعده صيغ رياضية على ما يلي :

$$\text{النسب الإجمالية} = \frac{\text{موجودات ذات المخاطرة}}{\text{رأس المال الممتلك}} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{موجودات ذات المخاطرة}}$$

م.ر.م = $\sum$ الموجودات – (النقدية بالصندوق + أوراق الحكومة + القروض المضمونة من قبل الحكومة) .

ب/ تبويب الموجودات حسب درجة مخاطراتها وعلاقتها برأس المال الممتلك.

حيث تعبر كل درجة مخاطرة عن رأس المال الممتلك اللازم لإسنادها، ثم تجميع مبالغ رأس المال اللازمة لكل مجموعة وتقارن رأس المال الفعلي، في حالة زيادة المطلوب على الفعلي يستوجب زيادة الفعلي لبلوغ الحد الأدنى المطلوب.

[1] - غسان فلاح المطرنة ، تحليل القوائم المالية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 01 ، 2006 ، ص89.

ج/ **التنويع النسبي الكلي** لهيكل رأس المال في البنك.

يتكون هيكل رأس المال في البنك الممتلك من الأسهم العادية والممتازة والسندات التي أصدرها البنك والأرباح المحتجزة .

*** نسب الربحية:**

أ) مجموع النسب التي تربط بين بين اكتساب الدخل وتحمل البنوك قياسا بمتوسط مجموع الموجودات يؤدي حساب هذه النسب إلى تحديد الاتجاهات في العمليات البنكية التشغيلية. [1]

$$\text{نسب الربحية} = \frac{\text{الدخل من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \frac{\text{مصاريف الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}} = \frac{\text{الدخل الصاف من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

ب) مجموع النسب المئوية الرابطة بين فقرات الدخل الأساسية وتحمل فقرات المصروفات الأساسية ومتوسط الموجودات المربحة.

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{الدخل من الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}} = \frac{\text{الدخل الصافي بعد الضريبة وبعد الأرباح والخسائر التشغيلية على الاستثمار}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}}$$

ج) تحليل العائد= مجموع النسب الدالة على المردود المكسب من موجودات محدد وأهمها :

$$\text{نسب الربحية} = \frac{\text{الفوائد والأجور المكتسبة من القروض}}{\text{متوسط الإجمالي للقروض}} = \frac{\text{الفوائد على الاستثمارات الأخرى}}{\text{متوسط الاستثمارات الأخرى}}$$

$$= \frac{\text{الفوائد المرفوعة على ودائع التوفير}}{\text{متوسط ودائع التوفير}}$$

فرع 02: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية، يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والتي بواسطتها تهدف الإدارة إلى تحقيق التوازن المالي ومن بين هذه المؤشرات نذكر رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

[1] - نعيم نصر داوود " التحليل المالي باستخدام برنامج إكسل "، دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان

1): رأس المال العامل " FR" .

- يسمى هامش الأمان وهو جزء من الأموال الفائضة عن الأصول الثابتة أو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة.
- عبارة عن فائض الأصول المتداول (الموجودات) عن الخصوم المتداولة (المطلوبات)، الأصول المتداولة ، الخصوم المتداولة ، هذا التعريف إلى جانب أهميته الكبيرة في التحليل المالي يعطينا مقياسا كميا و نوعيا الدرجة الثقة في مقدره الأصول المتداولة (01) من خلال هذا المفهوم فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين . [1]

- الحساب من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة.

- الحساب أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة. [2]

أنواع رأس المال العامل:

أ / رأس المال العامل الصافي (الدائم): يحسب بالغلاقة التالية و غالبا ما يكون موجب و يعتبر مقياسا مقبولا .

رأس المال الدائم = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

= الأموال الدائمة – أصول ثابتة.

= أموال خاصة + ديون طويلة الأجل.

يجب أن يكون رأس المال العامل الدائم ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار تؤثر على الأصول المتداولة ، إن التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاث فرضيات. [3]

- رأس المال العامل معدوم: أصول متداولة =د.ق. الأجل وكذا الأموال الدائمة=أصول ثابتة ...هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى، لكن الحالة غير كافية لتجنب عدم القدرة على التسديد لأن رأس المال العامل الدائم عندما يكون =0قد يودي بالمؤسسة الى العجز عن الوفاء بالالتزامات.
- رأس المال العامل السالب: أصول متداولة <د.ق.أ هذا يعني أن الأموال الدائمة عاجزة عن تغطية الأصول الثابتة، ما يستلزم تمويل هذه الأخيرة من الديون قصيرة الأجل وهذا خطر على المؤسسة لأنها ستواجه مشكل التوازن المالي، وعليه فإن الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض يستحيل تحويلها إلى في الحالات الاستثنائية والمتمثلة في تغيير النشاط أو التصفية، الإفلاس، أو التنازل عن الاستثمارات.
- رأس المال العامل موجب ـــــ أصول متداولة >د.ق.أ هنا تكون الوضعية ملائمة فالمؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أي وقت، لكن هنا قد نجد الفارق كبير وذلك يعني أنه الديون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ، وهذا غير مقبول ماليا وبالتالي يشكل خطر على المدى البعيد بسبب الفوائد المنجرة عن الديون طويلة الأجل .

---

[1]- هيثم محمد الزعبي، مرجع مكرر طبعة الأولى ص 134.

[2]- شعيب شنوف " التحليل المالي طبقا لمعايير المحاسبة الدولية " ، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر – 2012 –ص192.

[3]- مبارك نلويس " التسيير المالي «ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص39

نلاحظ من خلال تحليلنا للفرضيات أن راس المال العامل الدائم يدرس:

* درجة سيولة المخزون. * العلاقة بين الأموال الخاصة والديون.

* التناسب بين القيم القابلة والقيم الجاهزة في الأصول.

ب/ رأس المال العامل الخاص:

هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويعتبر؟ أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة. [1]

رأس م. ع.خ = ر.م.ع. دائم– القيم الثابتة

= أموال خاصة – أصول (قيم ثابتة)

= أصول متداولة – ∑ ديون

وهو بذلك يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية

ج/ رأس المال العامل الإجمالي:

الهدف منه هو البحث عن قيمته المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال سنة بالإضافة إلى الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون من السلع.

ر.م.ع الإجمالي = ∑ أصول المتداولة.

= ∑ أصول – الأصول الثابتة.

= الأصول الثابتة – ∑ الديون.[2]

د/ رأس المال العالم الأجنبي:

يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها

ر.م.ع الأجنبي = مجموع الديون = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

= د.ق.أ – د.ط.أ

= ر.م.ع إجمالي – ر.م.ع الخاص

وهنا لا ننظر إلى ديون بالمفهوم السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستقلال إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > 0 ، يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتحويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

---

[1] - عمر بوخزار – "مادة المحاسبة التحليلية "، مطبعة امزيان-الجزائر، ص33.

[2] - منير إبراهيم هندي – "مدخل التحليل المالي المعاصر" جامعة الإسكندرية طبعة4، ص 209.

الشكل البياني رقم (1-1) لمختلف رؤوس الأموال العاملة.[1]

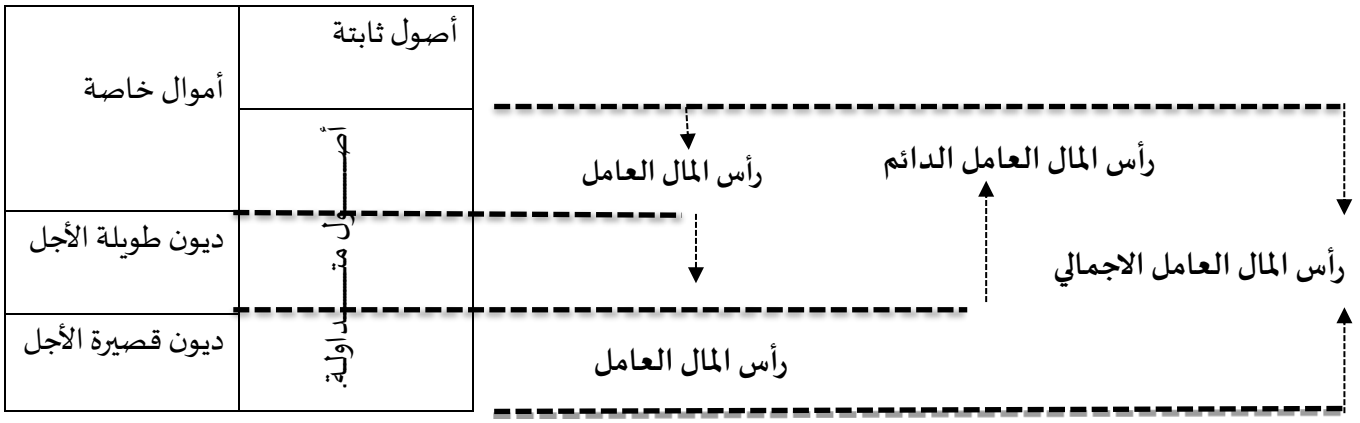

2) احتياج رأس المال العامل B.F.R :

هو المقدار الذي تحتاجه من السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، وذلك بتمويل احتياجات مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)،بينما موارد التمويل مرتبطة بسرعة دوران (د.ق. الأجل باستثناء التسبيقات)، فدورة الاستغلال تترتب على احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل للدورة بسبة أكبر من الموارد المتولدة عن نفس الدورة . [2]

(BFR) احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مصادر التمويل الدورية.

= (قيم الاستغلال +ق.غ.ج) – (د.ق.أ – تسبيقات).

= (∑ أصول متداولة –ق.ج) – (3 د.ق.أ –سلفات مصرفية) .

الحالة 1)إ.ر.م.ع BFR= 0 ـــ يدل على أن الموارد متساوية مع الاحتياجات وهذا يحقق توازن المؤسسة .

الحالة 2)0<BFR ـــــ الدورة تحتاج موارد، حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها لأن ديون قصيرة الأجل لا تقدر على تغطيتها .

الحالة 3) 0>BFR ـ الاحتياجات لا تحتاج إلى موارد والفرق بينها تمول به الخزينة لأن هناك فائض.

3) : الخزينة "TR" :

هي كل الأموال الممتلكة للمؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص لمدة دورة استغلال وهي تمثل صافي القيم الجاهزة الممكن التصرف فيها فعلا. [3] وتعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

---

[1] - إسماعيل عرباج،" اقتصاد المؤسسة " ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2- الجزائر،2001، ص 251.

[2] - زعطوط أحمد " أهمية التحليل في المؤسسة " من كرة تخرج شهادة ليسانس مالية – الجزائر -2001 ص 37.

[3] - شوية دليلة " دورة التحليل المالي في المؤسسة " م ت ش ليسانس مالية – ج بومرداس -2005 – ص 37.

- **مكونات الخزينة:**

- انطلاقا من الميزانية يمكننا تحديد مكونات الخزينة من أصول وخصوم.

أ – عناصر الأصول:

-سندات الخزينة: تشترى من البنوك التي تطرحها الاكتئاب، وتسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاث أشهر مع الفوائد.

- خصم الأوراق التجارية: ويكون ذلك إما عن طريق البنك المتعامل معه من طرف المؤسسة أو بنك الزبائن وهي بذلك تتحصل على عمولة.

- الصندوق والأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

- الحسابات الجارية وأموال موضوعة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت موجودة في حساب البنك – خلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة.

ب-عناصر الخصوم:

- السحب على المكشوف: هو السحب دون وجود رصيد وهو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل. [1]

- تسهيلات الصندوق: عبارة عن مساعدات مالية من قبل بنوك أخرى لفترة قصيرة في حالة ما إذا كان الرصيد سالبا وهي عبارة عن سلفيات مصرفية.

وتحسب الخزينة بالطريقة التالية. [2]

TR= قيم جاهزة – سلفيات مصرفية.

BFR + FR =TR

TR= مجموع الأصول – مجموع الخصوم.

02/ أهم الحالات المتعلقة بالخزينة:

حالة 01: 0<TR BFR<FR تجميد جزء من الأموال لتغطية FR ، شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات .

حالة 02: 0 = TR BFR= FR يجب التحكم في السيولة بالتأثير على BFR و FR دون التأثير على الربحية .

حالة 03: 0 > TR BFR>FR وجود تكاليف إضافية (عجز)، تطالب بودائعها لدى الغير أو تقترض من البنك أو تنازل عن بعض استثماراتها واستثنائيا قد تلجأ لبيع بعض موادها الأولية.

---

[1] - حداد ياسين " الهيكلة المالية لمؤسسة " مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس – بومرداس 2002 ص 53.

[2] - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر. 2001 ص 148.

المطلب 03) : نظام ديبون للتحليل المالي وتطوره.

يرتكز نظام Dupont على معدل عائد الاستثمار ROI لتقييم مدى كفاءة الهيئة المقدمة لطلب الائتمان المصرفي في توليد الأرباح من استثمارها لأصولها في أنشطتها المختلفة .

I)تعريف معادلة ديبون (Dupont Equation) :

- صيغة رياضية تقوم باحتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال ضرب هامش الربح في معدل دوران اجمالي الأصول وذلك على النحو التالي:.Roi= NI/S × S/TA

معدل العائد على الاستثمار = هامش الربح ×معدل إجمالي الأصول.

هامش الربح= صافي الدخل /صافي المبيعات ==NI/S.

معدل إجمالي الأصول= المبيعات / إجمالي الأصول== S/TA

خريطة د يبون: يتم التعبير عن مسار العالقات السابقة في هذا النظام من خلال خريطة ديبون(Dupont chott) وهي تقوم على توضيح العلاقة بين معدل العائد على استثمارROI، معدل دوران الأصول وهامش الربح. [1]

[1] - الدكتور محمد صالح الحناوي الإدارة المالية – النشر دار الجامعات المصرية، 1991، ص 35.

الشكل رقم (1-2) نموذج ديبون لتحليل معدل العائد على الاستثمار (الموجودات).

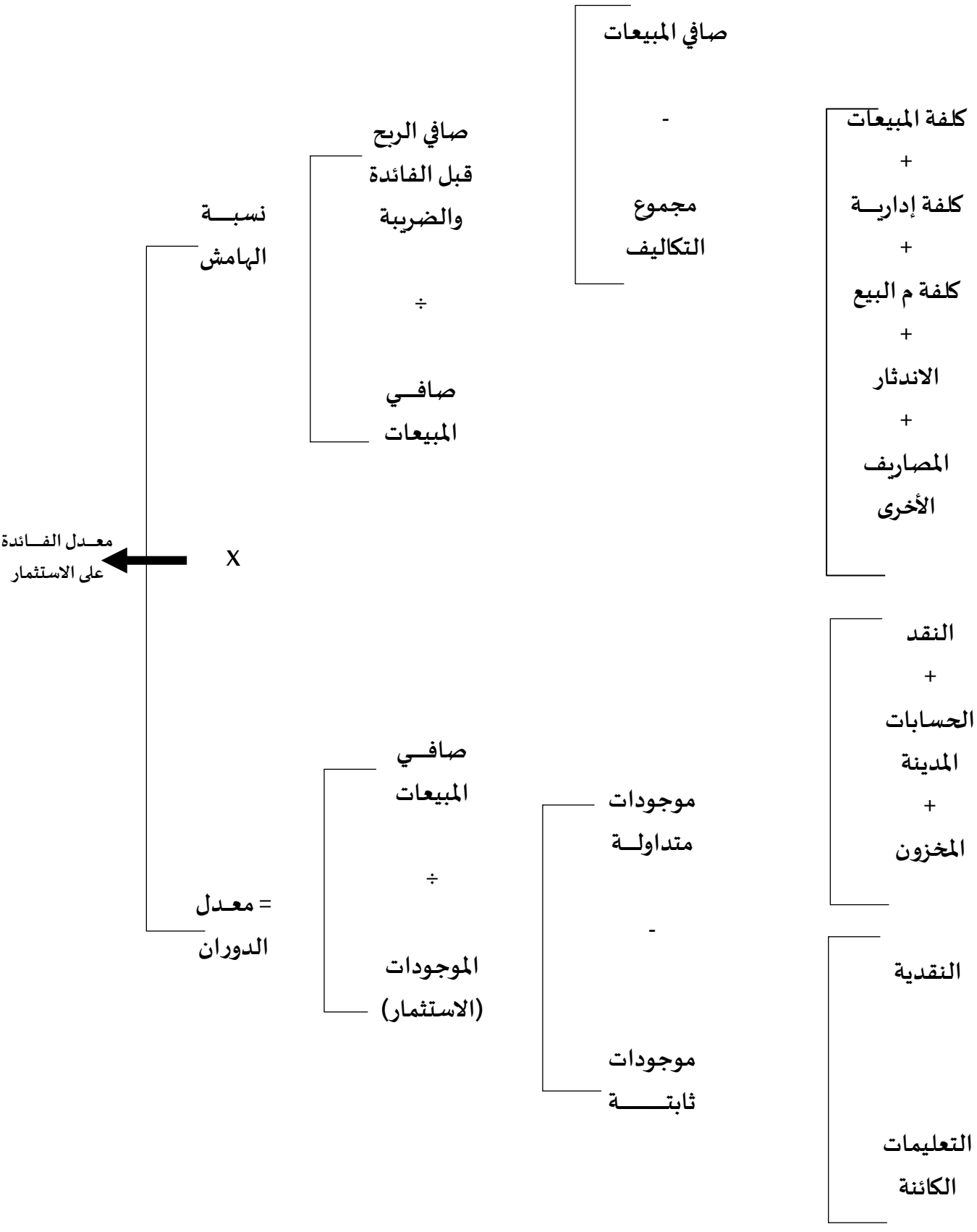

المصدر: طارق طه ، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات .ص-391

II)تطور نظام ديبون:

اعتمدت فكرة تطوره على الأخذ بمعدل العائد على الملكية بدلا من معدل العائد على الاستثمار، وإدخال مضاعف الملكية في معادلته الرئيسية واستخدام نفس المنهاج السابق تم تجزئة معادلة العائد على الملكية إلى جزئين الأولى معادلة مضاعف حق الملكية والثانية العائد على الاستثمار ويتم حساب مضاعف حق الاستثمار بقسمة اجمالي الأصول عل حق الملكية :

EM= TA /E

EM ـــــ مضاعف حق الاستثمار

TAـــ إجمالي الأصول

E ـــــ حق الملكية

وعليه يصاغ نظام د يبون المعدل كالتالي:

ROe== معدل العائد على الملكيةROI× EM= ROe

EM == مضاعف الملكية

ROiمعدل العائد على الملكية

معدل العائد على الملكية= مضاعف الملكية × معدل العائد على الاستثمار.

مضاعف الملكية = إجمالي الأصول/ حق الملكية.

معدل العائد على الاستثمار= صافي الدخل \ إجمالي الأصول = هامش الربح معدل × دوران إجمالي الأصول.

معدل هامش الربح = صافي الدخل\صافي المبيعات.

دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات\ إجمالي الأصول

و بناء على ما تقدم ستظهر خريطة ديبون المعدلة والتي توضح العلاقة بين معدل العائد على الملكية ومضاعف الملكية وهامش الربح ومعدل دوران الأصول.[1]

[1] - د. محمد صالح الحناوي، مرجع مكرر، ص 36.

الشكل رقم. (1-3) خريطة ديبون المعدلة [01].

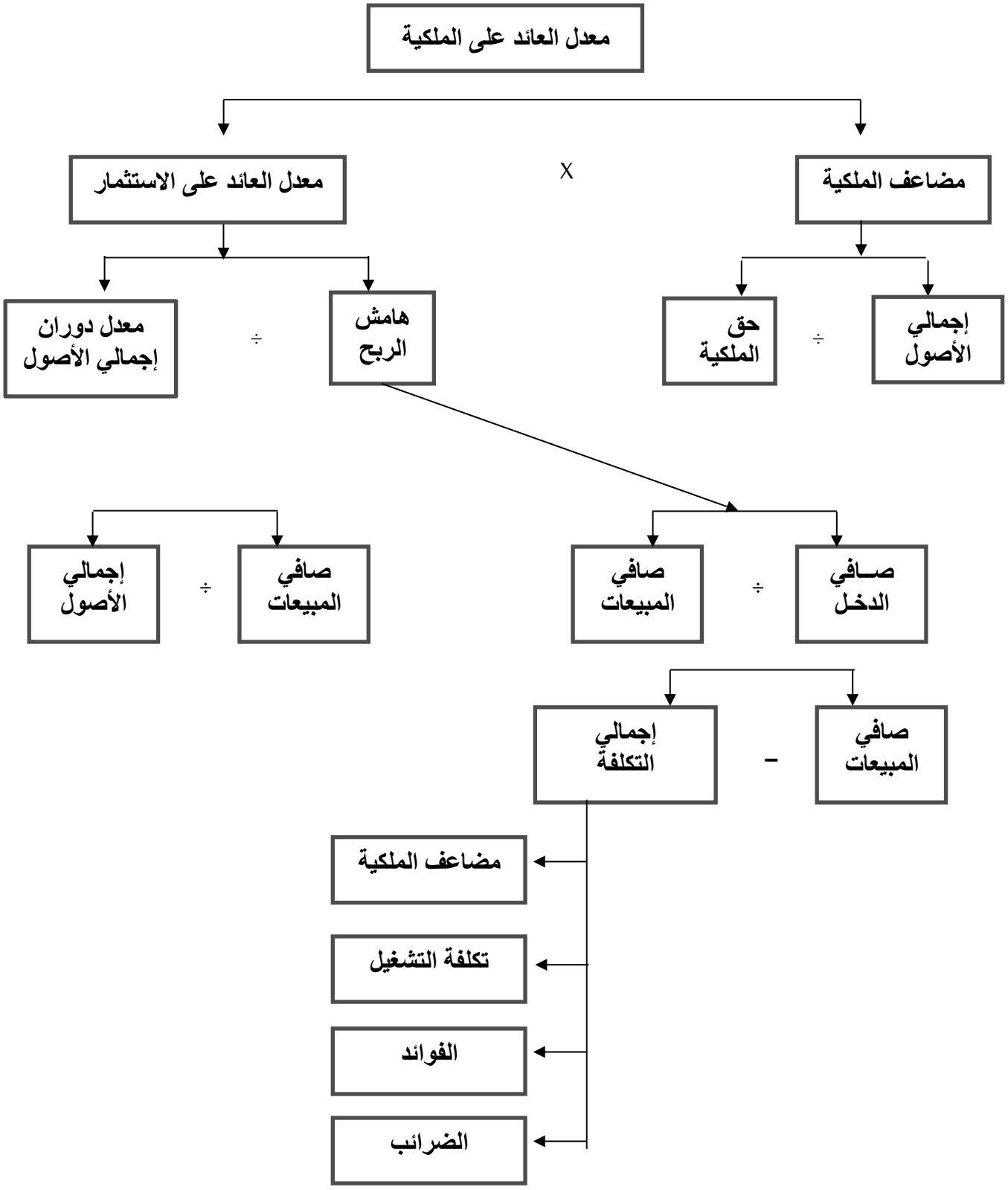

المصدر: طارق طه إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ص437

المبحث الثالث: ركائز التحليل المالي في اتخاذ القرار داخل البنك.

إن عملية التحليل المالي يجب أن تستند لركائز دقيقة وموثقة تنتج عنها تقاري مالية خاضعة في هذا المجال للدراسة بواسطة تقنية المؤشرات والنسب المالية المذكورة آنفا، وهذا من خلال تبويب القوائم المالية خطة عمل نموذجية وتحرير استنتاجات وكتابة تقارير موضوعية لأجل تصويب القرار المستقبلي، وتصحيح الخطأ باعتبار هذا الأخير هو أهم أهداف التحليل المالي والأكثر أهمية بالنسبة للإدارة.

المطلب 01: التقارير المالية في البنوك التجارية ومدى التداخل بينها

إن التقارير المالية من إحدى مقومات النظام الرقابي الذي يخدم الإدارة في جميع مستوياتها، إذ أنها تعتبر حلقة وصل بين المستويات الإدارية المختلفة في المصرف مما يمكن من توصيل و شرح الأهداف و السياسات التي تستهدف الخطة الموضوعة و جمع البيانات و المعلومات عن الأداء الفعلي و نقلها إلى الإدارة العليا ، المسؤولة عن الرقابة و تقويم الأداء لكفاءة المصارف التجارية و لهذا يجب أن تتميز هذه التقارير بالشفافية و المصداقية القائمة على الأسلوب الاستنباطي ، الاستقرائي ، التحليل الوصفي و استخدام استمارة الاستبيان و تحليلها بواسطة الطرق الإحصائية . [1]

إن البنوك التجارية بحكم مبدأ عملها القائم على الوساطة وتسهيل تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى وحدات ذات العجز المالي، هذه الميزة تعكس خصائص معينة تظهر في قوائمها سواء بقائمة الدخل أو الميزانية وتتمثل هذه الخصائص في:

- بطبيعة البنوك المالية يجعلها تمتلك أصول ثابتة بنسبة منخفضة وبالتالي تتحمل تكاليف رفع تشغيلي منخفض.
- معظم خصوم البنك تنحصر في الودائع أو القروض قصيرة الأجل حيث يمكن للمودعين الانفاق على معدلات فائدة متغيرة حسب معدلات الفائدة في السوق وبالتالي تتغير مصاريف الفائدة مع التغير في سعر الفائدة نتيجة التغير في أسعار السوق.
- البنوك تتعامل برأس مال أقل من رأس مال الشركات غير المالية، وهذا يعني زيادة في الرفع المالي والتغير في الإيرادات.

هذه الخصائص ⟵ تزيد من مشاكل البنوك ومن المخاطر التي يعاني منها مدراء البنوك.

تشمل التقارير المالية كل البيانات المتاحة التي يمكن استخدامها لتحليل الأداء وإن كان هناك تداخل بين كل من الميزانية وقائمة الدخل ويظهر ذلك من خلال:

- خليط الودائع من العملاء المختلفين يؤثر على اختيار الأصول، بذلك يؤثر على المصاريف الأخرى غير الفائدة.
- صافي الدخل إجمالي للإيرادات-إجمالي المصروفات ومخصصات خسائر القروض والضرائب الذي يزيد عن التوزيعات على الملاك يضاف إلى الأرباح المحتجزة. ⟵ يزيد من أموال الملكية.

[1] - مريم عناب «دور التحليل المالي في تسيير المناظر البنكية "، مرجع سابق، ص ص، 15-16.

- تنويع تشكيل الاستثمارات يؤدي إلى اختلافات في العائد على الأصول وكذلك اختلافات في تشكيل الخصوم يؤدي إلى اختلاف المصروفات.
- مخصصات القروض والدخل من غير فائدة يعكس بطريقة غير مباشرة نفس عناصر الميزانية مثلا: البنك ذو تشكيلة قروض كبيرة تكون أكبر من حيث مصاريف العمليات غير المباشرة واحباطات خسائر القروض

و كذلك البنوك التي تتعامل مع عملاء شركات أو منشآت تكون مصاريفها أقل من تلك التي تتعامل مع الأفراد وهذا دافع لجذب الودائع.

- ان مكونات الأصول والخصوم و العلاقة بين معدلات الفائدة المختلفة يحدد صافي دخل الفائدة يتطلب تعظيم الأرباح بحيث يستثمر مسير البنك في الأصول التي تولد أعلا عائد، إن تعظيم الربح يختلف عن تعظيم ثروة الملاك و لتحقيق أعلى عائد يجب على البنك إما أن يتحمل مخاطر أكبر أو يخفض من العمليات و هذا يعني ضرورة الموازنة بين المخاطر و العائد و القيمة السوقية لأسهم الملاك هي التي تعكس كل من العائد و الخطر.

I) أقسام التقارير المالية :

أ/ تقارير خاصة: يتم اعدادها استجابة لطلب معين (قيمة مردودات المبيعات خلال فترة معينة، أو وجود فجوة مالية أو شكوى من قبل زبون).

ب/ تقارير عامة: تعد وفق معايير المحاسبة والتقارير الدولية ليطلع عليها كل من له علاقة بالمنشآت وتتمثل في تقارير القوائم المالية والتوضيحات المرفقة بها وذلك بتحليل القوائم المالية التي تتكون من أربع قوائم:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.

بالإضافة إلى معلومات إضافية أخرى مثل القوائم المالية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار " محاسبة التضخم " وأخرى معدة وفق تكلفة الاستبدال في شكل كشوف تفصيلية مثلا (استهلاكات الأصول الثابتة، تفاصيل المصاريف الإدارية أو ملاحظات مثل تقارير ضريبية أو تقارير للحصول ائتمان أو قرض، ويعتبر تغيير التقارير المالية (RapportsFinancial) أكثر عمومية من مصطلح القائم المالية (StatementFinancial).

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية، ومراحل تجسيدها.

يتطلب المجال المالي كغيرة من المجالات الإدارية أخذ صلاحية في اتخاذ القرار بحيث أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والصفات ما يجعله يتخذ نسبة عظمى من القرارات، نظريا فإن القرار السليم هو القرار المترتب عن زيادة الأرباح أما من وجهة نظر المحلل المالي فإن القرار السليم هو الذي يأتي بعد الدراسة التحليلية لكل القوائم المالية السابقة والأتية والتي تنذر بتجنب الخطأ.

فرع 1: أنواع القرارات المالية:

إن مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة إنما يتوقف على طبيعة القرار المتخذ ومدى كفاءة القائد الإداري المالي في اتخاذ القرار الحازم فالقرار الذي يصلح لمشكلة ما في توقيت ما أو موقف ما ليس بالضرورة أن يصلح للمشكلة نفسها في توقيت موقف مغاير إلا أنه يمكن تصنيف هذه القرارات في أربع مجموعات كما يتضح.[1]

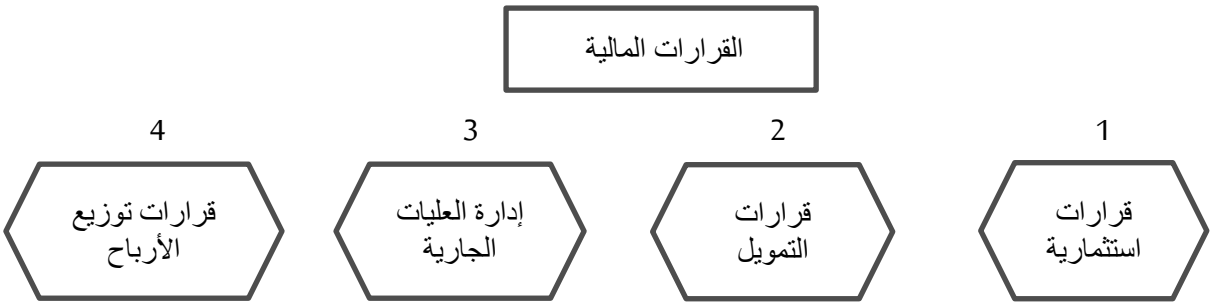

أولا: القرارات الاستثمارية

1) أخذت مبدأ الأسبقية باعتبارها المسؤولة الأولى عن تحديد كل من:

- المتطلبات الجارية العادية اللازمة لدورات التشغيل من خدمات ومصروفات مختلفة.
- المتطلبات الرأس مالية من تجهيزات أولية كالأبنية وتأسيسها بمختلف الأجهزة (الأصول الثابتة).

ومن هذا كانت لها الأهمية الكبرى فيما يتعلق بإنفاق الأموال من خلال توظيفها في نوعين من المجالات الاستثمارية هما:

أ- مجالات استثمارية متوسطة الأجل مثل: تحويل ماد خام إلى منتجات نهائية، وبمجرد تصريفها للمستهلك النهائي تتحول الإجراءات، وهي التي تعرف بالأصول المتداولة.

ب- مجالات استثمارية طويلة الأجل كتشييد المباني واقتناء الأليات المسؤولة عن تقديم التسهيلات اللازمة للإنتاج والتي تعتبر ذات تدفقات إدارية مستمرة الآجال ممتدة خلال عمرها الافتراضي ولذلك تعرف بالأصول الثابتة.

2)خصائص القرارات الاستثمارية:

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص من أهمها: [2]

- قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
- يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- تعتمد دراسة الجدوى التي لا تتم إلا على فترات زمنية متباعدة.
- بما أنه يمتد إلى فترة مستقبلية فإن معرض بدرجة معينة للمخاطر.

---

[1] - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة *إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 1996.

[2] - د. حمزة محمودي الزبيدي – "الإدارة المالية المتقدمة "– الوراق للنشر والتوزيع – الأردن 2004-ص 69

3) أنواع القرارات الاستثمارية ومراحل تقسيمها.

- توجد عدة تصنيفات ولكم أكثرها شيوعا.

1) **قرار اختيار الاستثمار:** اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق الهدف من بين عدة بدائل محققة للمنفعة والعائد وعلى هذا الأساس يتم ترتجم البدائل.
2) **قرار قبول أو رفض الاستثمار**: هنا يوجد بديل واحد وعلى المستثمر إما القبول أو رفض الفرصة لعدم إمكانية التنفيذ.
3) **قرار استثمار المناعة التبادلي**: هنا توجد عدة فرص استثمارية لكن في حالة اختيار الاستثمار لا يمكن للمستثمر اختيار أو تبديل نشاط آخر.

4) **القرار الاستثماري في ظروف تأكد المخاطرة وعدم التأكد**: إن الاستثمار في ظروف التأكد يعتبر خالي من المخاطرة لحد ما وذلك راجع لتوفر المعلومة، وفي حالة المخاطرة فعلى المستثمر الحذر وذلك لعدم أو نقص المعلومات الاستثمارية، أما فيما يخص عدم التأكد فهذه القرارات غير مستحبة لأنها تعتمد على الخبرة ولا تتوفر على حد أدنى من المعلومة.
5) **قرار استثماري يعتمد التحليل الوصفي والكمي:** هذه القرارات تمتاز بالجدية لكن دون الفصل بين التحليل الوصفي والكمي.

الشكل (1-5) **مراحل تقييم القرار الاستثماري**

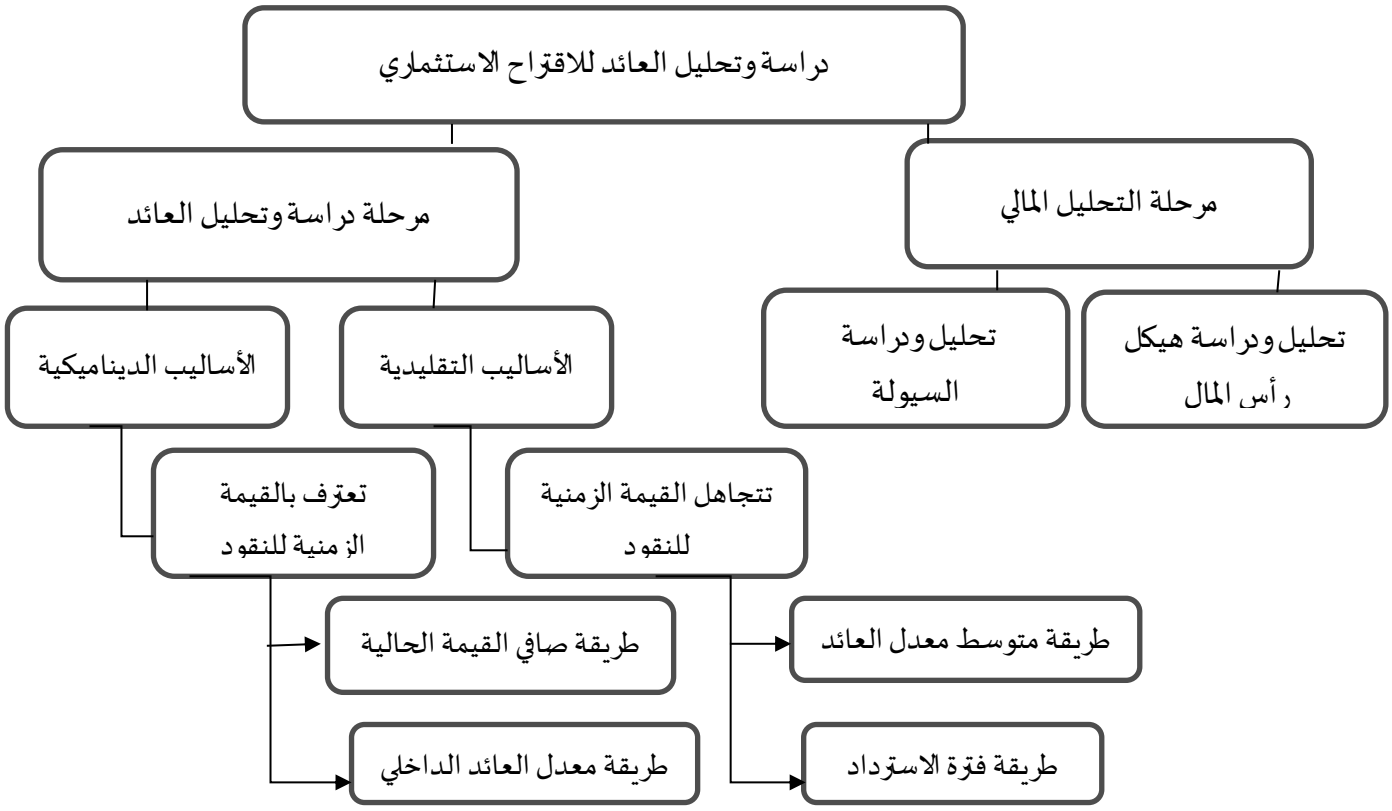

المصدر : حنفي عبد الغفار ص-270

ثانيا: قرارات التمويل:

هذه القرارات تختص بتدبير احتياجات المنشأة من الأموال بالكم والنوع المطلوب، بما أن قرارات الاستثمار يترتب عنها خروج الأموال فإن القرارات التمويلية يترتب عنها دخول الأموال لذلك يجب الاعتماد على نسب التقدير لسد مستلزمات النشاط الإنتاجي ومن ثم التكلفة التقريبية لكل من: [1]

- الأصول المتداولة: المخزون والنقدية الواجب الاحتفاظ بها.
- الأصول الثابتة: خطوط الإنتاج والآلات والمعدات.

➢ وعليه فإن اتخاذ القرار التمويلي يوجب التأكيد على:

- توفير الأموال في الوقت المناسب – توفيرها خلال فترة زمنية محددة ومناسبة.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة -استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

و لتحقيق هذه الشروط يجب الالتزام بجملة من المتغيرات الضرورية متمثلة في :

هيكل التمويل المطلوب – المرونة – الكلفة – الزمن حيث تشكل الأبعاد الرئيسية في اتخاذ القرار التمويلي

مصادر التمويل: يمكن تقسيمها إلى مصادر أموال قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل. [2]

شكل رقم (1-6) : مصادر التمويل

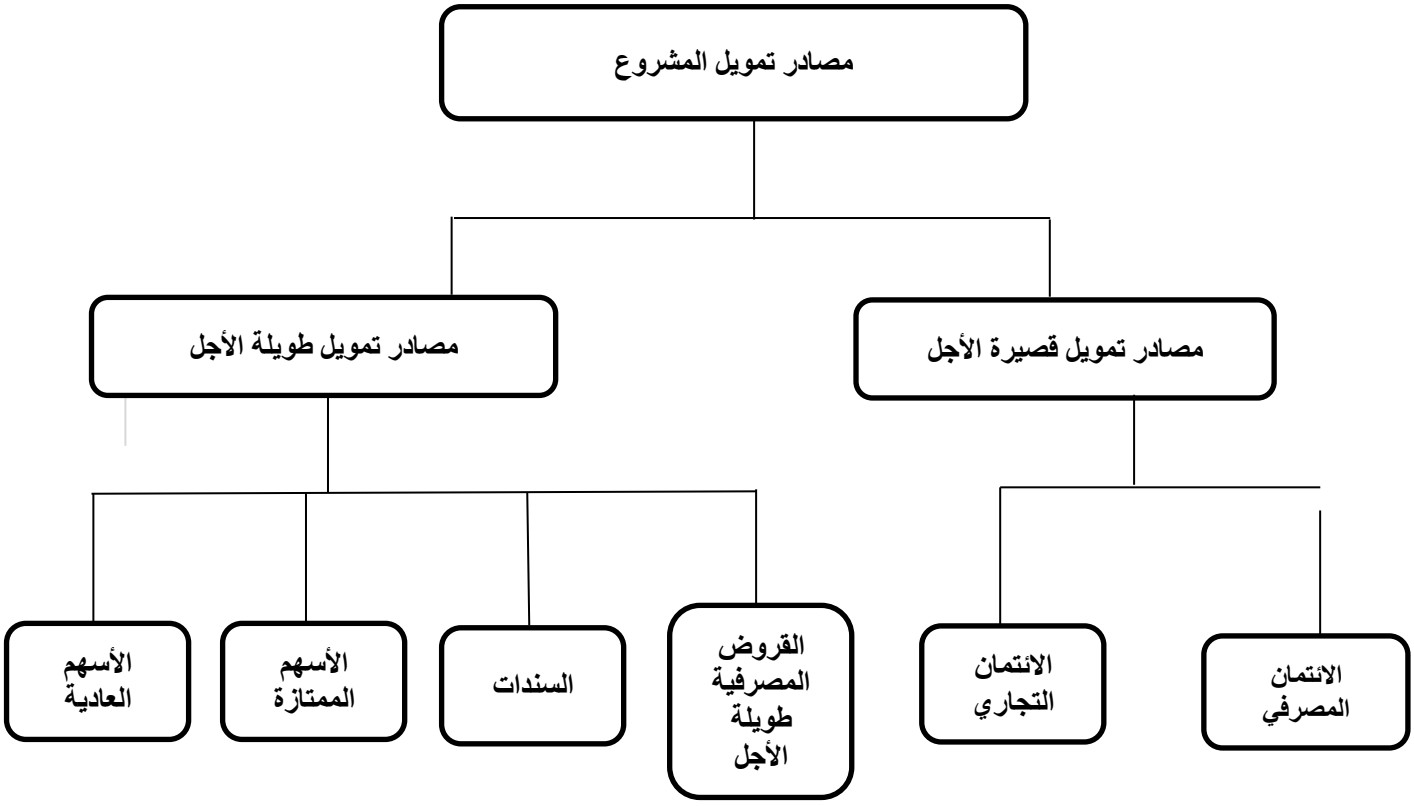

مصدر: دريد كامل آل شيب " الإدارة المالية المعاصرة " ص199

[1] - د. أحمد بن عبد الرحمن الكشميري مرجع سبق ذكره ص 155.

[2] - دريد كامل آل شيب " الإدارة المالية المعاصرة " دار الميسر لنشر والتوزيع – الأردن 2006 ص 193-200.

ثالثا: قرارات إدارة العمليات التجارية.

يطلق على إدارة العمليات الجارية " إدارة رأس المال العامل " وهي الدورة النقدية المرتبطة بكل من دورتي الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ عادة بالنقدية الموجهة لمتطلبات التشغيل ثم تتحول إلى منتجات نهائية تتحول بالتبعية إلى إيرادات نقدية بموجب النشاط التسويقي الذي على إثره تتدفق النقدية الموجهة لمتطلبات التشغيل ثم تتحول إلى منتجات نهائية تتحول بالتبعية إلى براءات نقدية بموجب النشاط التسويقي الذي على أثره تتدفق النقدية مرة أخرى إلى صندوق البنك كما يتضح ضمن الشكل المبسط الاتي: [1]

شكل رقم (1-7) الدورة النقدية

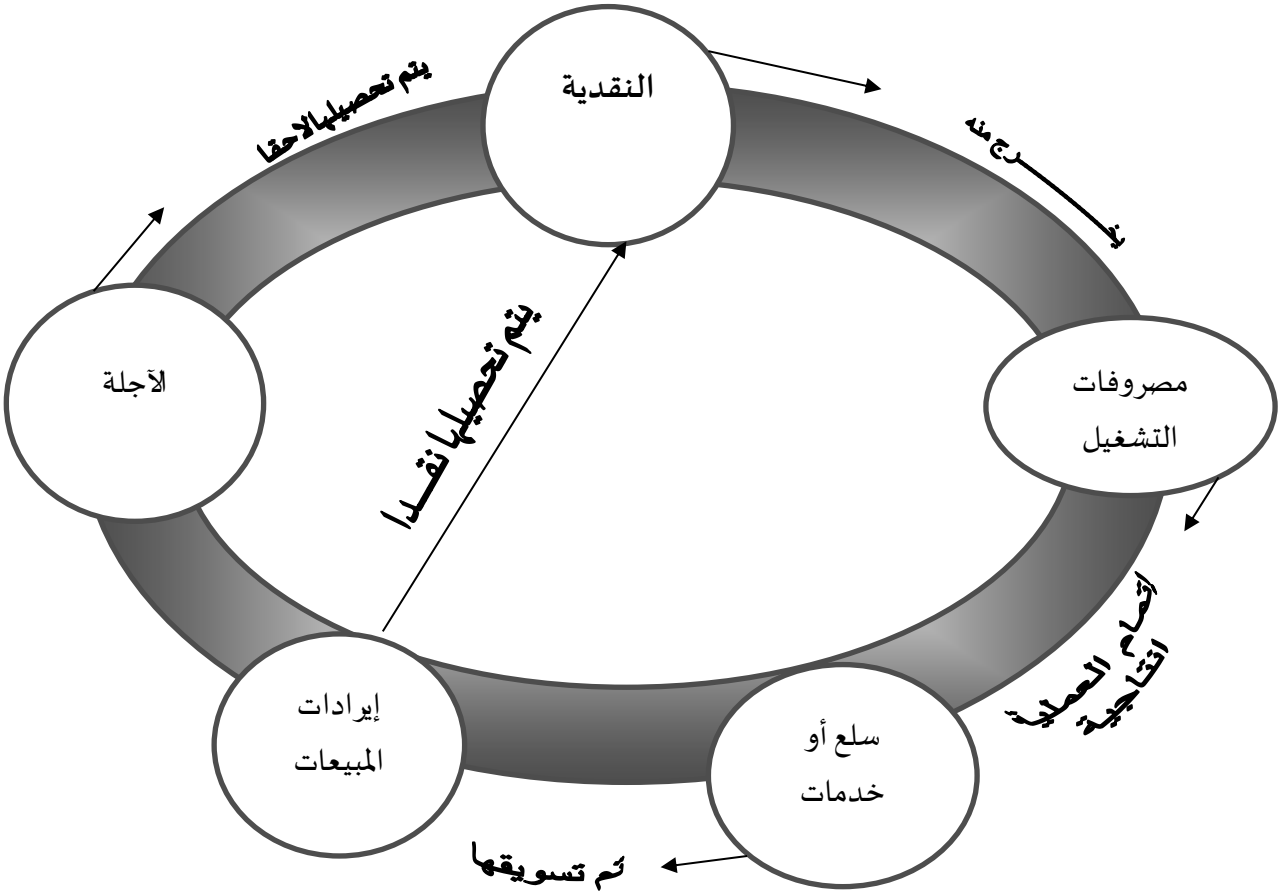

المصدر : من كتاب إدارة الأعمال (Google)

رابعا: قرارات توزيع الأرباح

تتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد نسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من جملة الأسهم العادية وهي ترتكز شكل أساسي على توزيع أو احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها وهي ترتبط بعدة سياسات نذكر منها. [2]

[1] - كتاب إدارة الأعمال مرجع سبق ذكره ص 350

[2] - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد "الإدارة المالية م القيمة واتخاذ القرار"، الدار الجامعية مصر 2010ص 397.

1) التوزيعات الثابتة: تعتمد توزيع نسبة من الأرباح وتزيد النسبة إذا كانت الرؤية المستقبلية للأرباح موجبة.
2) خطة إعادة استثمار التوزيعات، تقوم على إعادة استثمار الحصص بشراء أسهم إضافية هذا الفكر يتلاءم مع المستثمرين غير الراغبين في الحصول على دخل حالي.
3) سياسة فائض التوزيعات، اختيار مبدأ احتكار الحصص بدل توزيعها واستثمار الفائض منها.
4) إعادة شراء أسهم، يأتي ذلك بتخفيض عدد أسهم المؤسسة وذلك بإعادة شرائها ومن ثم زيادة ربحية الأسهم ويكون ذلك عند توفر أموال نقدية واستثمارها قبل التوزيع وكذلك عند ارتفاع حق الملكية في هيكل رأس المال تصدر سندات للبيع وتستثمر المبالغ في إعادة شراء الأسهم.

- لقد قام الاقتصاديين الجزائريين على دراسة عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عمومية وسبعة بنوك خاصة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر البنوك كبيرة الحجم أكثر فعالية وأكثر تحقيق للأرباح وتعتمد التنويع في خدماتها المصرفية وتتعامل مع كثير من الزبائن هذا ما ينعكس إيجابيا على ربحيتها وبالتالي على قرار توزيع الأرباح فعادة ما يفضل المستثمر الأجنبي زيادة في توزيعات الأرباح بهدف تخفيض الأصول النقدية لدي المسيرين كي لا يتم توظيفها في استثمارات غير مربحة.

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هده الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاق المفكرين وهناك عدة تصنيفات تمثل وجهات نظر معينة.

الشكل رقم (1-8) مراحل عملية اتخاذ القرار

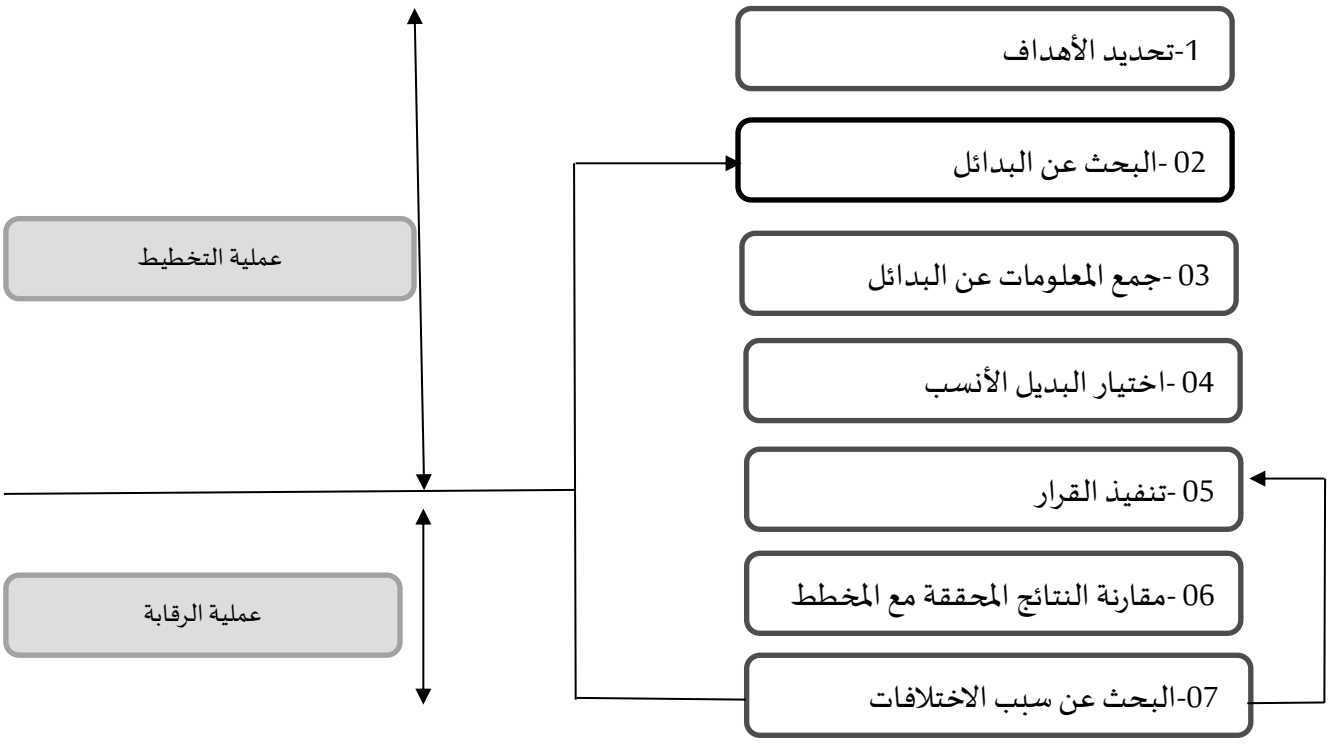

المصدر : وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، ص- 115

المرحلة التحضيرية: تتألف من ثلاث خطوات: [1]

- ✓ إدراك المشكل: تحصل من خلال وجود خلاف بين حالة القائمة والحالة المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي رهنا عند حل المشكل يعمد الإداري إما في تغيير الحالة القائمة أو الحالة المرغوب في تحقيقها.
- ✓ فهم المشكل: التعرف على طبيعة المشكل وربطه بجوانب أخرى فقد تكون هذه المشاكل تقليدية او روتينية وقد تكون مشاكل حيوية تتصل بالتخطيط ورسم السياسات المستقبلية.
- ✓ تحديد الأهداف: يجب على متخذ القرار تحديد الهدف الذي بموجبه نعمل على حل المشكل.

المرحلة التطويرية: تتألف من خطوتين

- ✓ تحديد البدائل: يجب على الرجل الإداري القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على الخبرة وتجارب الأخرين وذلك في حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار
- ✓ تقييم البدائل: تعتمد هذه الخطوة على التنبؤات المستقبلية والعوامل المؤثرة في القرار ومن عيوبها في القرار ومن عيوبها أنها تعتمد معلومات عدم التأكد أثناء دراسة المشكل
- ✓ إمكانية تنفيذ البديل بجوانبه المادية والبشرية، التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح المتوقعة، اختيار البديل الذي يضمن السرعة في تحقيق المطلوب.

المرحلة النهائية: تتشكل من خطوات:

- ✓ اختيار البديل الأنسب: ترتكز على أسس في اختيار البديل الأنسب وهي:

*الصيغة العملية لهذا البديل * اختيار البديل المحقق للهدف * قابلية البديل لظروف المؤسسة للقيام بعملية تحفيز العاملين ويعتبر القرار عديم الفائدة مالم يتم تنفيذ.

- ✓ المتابعة والمراقبة: يقوم المدير بتنفيذ القرار وتوجيه القائمين على تنفيذه وكذا متابعة جدوى التنفيذ وذلك بالاتصال والإرشاد كما يليه تدوين المعوقات ويستخلص الأخطاء لتطوير الحلول مستقبلا.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار

يعتبر التحليل المالي ذو دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها.

فرع 1: دور المؤشرات في اتخاذ القرار

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة بحيث تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرار المتعلق بمصادر التمويل المثلي كما تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول هيكلها المالي وهي بذلك تساعد في اتخاذ القرار المفتوح والاستثماري باعتماد التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وعليه يتم تحليل السيولة بهدف معرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار، وكذا يتم تحليل هيكل رأس المال بهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

[1]- خليل محمد السماع*مبادئ إدارة الأعمال * مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، 2002، ص102.

فرع2: دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

يهدف التحليل المالي بالنسب إلى فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية وبالتالي تساعد متخذ القرار على أداء عمله، بما أن النسب المالية تشكل ركائز اتخاذ القرار وذلك بتبسيط المعلومة للأطراف المعنية بالتحليل المالي عن وضع المنشأ ة، أما إذا خص التحليل بكل معلومة على حدا فإنه سيقدم بيانات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب نشاط الربحية، السوق، المخاطر ونسب السيولة والمديونية كما أنه يعطي عدة نسب كافية لاتخاذ القرار، ويعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية الكافية لاتخاذ القرار.[1]

- **نسب السيولة**: تقيس طاقة البنك وقدرته المالية على المدى القصير وتساعد على اتخاذ قرار التمويل وقرار الائتمان.

-**نسب الربحية**: تنبئ عن مدى كفاءة البنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية.

-**نسب النشاط**: تعطي المؤسسة الكفاءة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول وهي تساعد على اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية والإجراءات التصحيحية.

*** استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار:**

- اتخاذ قرار التخطيط المالي: يمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذا القائمة التقديرية للمركز المالي.

- اتخاذ قرار الانفاق العام: تعمل على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي داخل الرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري. ترتبط التدفقات الخارجية والداخلية لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية.

الفرع 3: دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار:

يعتمد تحليل الاستغلال الوظيفي إلى تحديد المسؤوليات حسب الوظائف التي لها أكثر مساهمة مما يساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدا وتقسيمها في نهاية الدورة، بالتالي هو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين له تأثير على النتيجة كما يساعد على الرقابة، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي فهو الأخر له دور في اتخاذ القرار [2] مثل:

- قرار التوسيع في حجم العمليات.

- قرار البيع -قرار التغيير.

إن تحليل الاستغلال يساعد على اتخاذ القرارات التخطيطية بحساب التكلفة التفاضلية حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل لذلك يجب توقع التكلفة المستقبلية كما أن هذه التكلفة التفاضلية قد تشتمل على تكاليف ثابتة، وتكاليف متغيرة ويمكن اعتباره المعيار المناسب لحساب التكلفة المعينة وبصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيرا أو ثابتا، خلاصة لما سبق فإن تحليل الاستغلال لا يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

---

[1]- مبارك نلويس * التسيير المالي * الطبعة الثانية *ديوان المطبوعات الجامعية االجزائر 2012 ص 16

[2]- عبد الحي مرعى*المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات * مؤسسة دار الجامعة. مصر .1993 ص 221.

الخلاصة:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط الاقتصادي إذ أنه يعمل على تقييم أداء المشروع بزوايا متعددة، ومن الأمور التي يجب مراعاتها من قبل مسؤول البنك ألا ينحصر اهتمامه على دراسة البيانات المالية التي يقدمها العامل المقترض والعمل على اشتقاق النسب المالية التقليدية، بل يجب أن يركز اهتمامه على نوع آخر من التحليل ألا وهو تحليل المخاطر البنكية.

الفصل الثاني: إدارة مخاطر البنوك التجارية.

تمهيد:

يعد التحول الشامل الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى المجالات خاصة عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة أمرا موازيا للتطور الاقتصادي مما زاد من تعقيد عمل البنوك في تسيير أصولها و خصومها و محاولة منها لتفادي أو التقليل من نسب المخاطرة و هذا عائد لطبيعة نشاطها المتسم بالديناميكية ، و قد أضحت هذه المخاطر هاجس مسيري البنوك و لا يمكن إيجاد عملية ربح دونما انطوائها على مخاطرة و هذا ما يستوجب الاعتماد على الموظفين ذوي الخبرة و المهارات اللازمة ، إضافة إلى وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر و ذلك بمعرفة الخطر و تقويمه و إدارته بحنكة فهذا إن لم يلغي الخطر فإنه يعمل على تخفيف تأثيراته المباشرة و غير المباشرة .

المبحث 01: الإطار العام لإدارة المخاطر:

إن هيمنة العولمة على المجال الاقتصادي بشكل خاص والتي وضعت العالم ضمن منحنى تنافسي حاد مرتبط بالتنبؤات العلمية الدقيقة المساعدة على اتخاذ قرارات سليمة.

مطلب 01: ماهية الخطروإدارة المخاطر:

إن المخاطر البنكية تلخص في إطار احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين و بالتالي فإن هذا يقلق المراجعين و المدراء إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لذى وجب خلق إدارة تعنى بتسيير هذه المخاطر و توفير الأصول السائلة المقابلة لهذه الالتزامات و بالتالي التخفيف من تلك المخاطر.

فرع 01: ماهية الخطر:

اختلفت التعاريف نظرا لتعقد الموضوع المطروح، فقد عرفه بعضهم أنه " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة ، اعتمد هذا الطرح على الحالة المعنوية للمسير عند اتخاذ القرار ، و عرفها آخرون أنه " احتمال وقوع خسارة و الاحتمال يكون إما =0 و إما =1 أو يكون محصور بين 0 و 1 ،و قد عرفه آخرون أنه " الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين، هنا تم حصر الخسارة بأنها مادية قابلة للقياس بشكل كمي ،ويعرف الخطر باحثون آخرون أنه " عدم التأكد من المردود أو العائد".[1]

- وهناك عدة تعاريف نذكر منها:

-التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة.

-احتمال اختلاف النتائج العقلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة.

هناك تعاريف تنقسم حسب المفهومين الاقتصادي والمصرفي:

حسب المفهوم الاقتصادي: هو احتمال حدوث خطر أو أحداث غير مرغوب فيها بالنسبة لبعض الاقتصاديين ويمكن أن تنبع المخاطر من نقص السيولة، نقص تنوع المشاريع الاستثمارية.

---

[1]- كندة حلومه و لوناسي لحسن "إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل" ،2020-2021، ص207

حسب المفهوم المصرفي: تمثل مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة، والخطر البنكي هو الخطر المحتمل الذي يواجه البنك والذي يعني فقدان التوازن ومهمة الصيرفي التحكم في التوازنات وبمعنى أخر هو العيش باستمرار مع الخطر .[1]

إن دراسة المخاطر أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير فقد نواجه متغيرات خارجة عن سيطرتنا وهدف هذه الدراسة هو تحليل أنماط اتخاذ القرار والمخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض.

ويمكن تقديم مفهوم المخاطرة كما يلي:

-التزام يحمل في طياته ارتياب احتمال الربح أو الخسارة.

-تمثل المخاطرة بالنسبة للبعض الخسارة القصوى وللبعض الأخر تشتت النتائج – يستطيع تقديره بمعامل التشتت – الانحراف المعياري، وقد عرفه J-Ferrière:» في الحقيقة لا يوجد قرض معفى من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به فإن وجد القرض حتما وجد الخطر المرافق له».

أخذت كلمة –RISQUE-من الكلمة اللاتينية --RESCECAREالمخاطر مفهومها والمعبر عنها الانقطاع عنها بالنسبة لحالة منتظرة هو انحراف عن المتوقع.

فرع 2: ماهية إدارة المخاطر:

إن حتمية التعامل مع أي مشكل له أثر سلبي يكون من خلال إدارة المخاطر التي سوف نتعرف عنها من خلال ما يلي:

أ) -تعريف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بعملية القياس والتقييم للمخاطر والعمل على تطوير استراتيجيات الخاصة بإدارتها، وهذه الاستراتيجيات تتضمن تجنب هذه المخاطر ونقلها إلى جهة أخرى وتقليل مخلفاتها السلبية أو قبول كل تبعاتها أو البعض منها.

-وتعرف أيضا أن النشاط الإداري الذي يتم من خلاله التحكم بالمخاطر وخفضها إلى مستويات مقبولة، فهي تعني عملية التحديد والقياس والسيطرة والعمل على تخفيض المخاطر التي قد تواجهها مؤسسة ما.

-تعرف كذلك على أنها منهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر وتصميم إجراءات من شأنها إمكانية التقليل من حدوث الحد الأدنى للخسائر.

وترتكز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات للبنك لضمان توفير البيانات حول المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق بشكل دوري ويرفع للإدارة المركزية العليا للمناقشة. [2]

-تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها تحديد تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد أصول المؤسسة وبصفة أخرى هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها والسيطرة عليها من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

---

[1]- سيد محمد جاد «الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية "، الدار الهندسية جامعة قناة السويس ،2011، ص 23

[2]- سمير الخطيب «قياس إدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف الإسكندرية،2005، ص3

ب) -عناصر إدارة المخاطر:

إنه قبل وضع خطة استراتيجية محكمة خاصة بإدارة المخاطر يجب السير على أولويات تعتمد تحليل المخاطر وتقييمها لمعرفة مدى تأثيرها عند حدوثها وكيفية التحكم فيها ومعالجتها وتقليل أثرها في حال كان تأثيرها سلبي، ويشمل ما يلي:

ب) -1-تحديد المخاطر: تختلف طرق تحديد المخاطر باختلاف المؤسسات وما يمكن استخدامه من أساليب في تحديد المخاطر نجد:

العصف الذهني-مجال تحقيق الهدف، التحليل الخاص بالسلامة الوظيفية السجل الخاص بتتبع المخاطر السابقة، الحوالات الميدانية، الخبراء الماليين.

ب) -2- تقييم المخاطروترتيبها: بعد تحديد المخاطر تظهر لنا عدة مخاطر وقد يكون من المستحيل أن نتعامل معها جميعا: لذي يجب تقييمها وترتيبها على درجات ومن هنا يمكن التعامل مع أشدها خطورة أولا.

ب)-3- علاج المخاطروكيفية التعامل معها: هذه الخطورة تتمثل في :

-معرفة آلية التعامل مع المخاطر للتأثير على التأثير الخاص بها سواء كان تأثيرا سلبيا أو إيجابيا.

- التعامل مع ذات التأثير السلبي: نقوم في هذا الصدد بـ (تجنب المخاطر، نقل المخاطرة الى طرف ثالث، التخفيف من حدة المخاطرة).

- التعامل مع مخاطرة ذات تأثير إيجابي: استغلال الفرصة، مشاركة الفرصة، تعزيز أثرها الخاص.

ج) معالجة المخاطر:

من هذه الناحية هناك عدة وسائل لمواجهة الخطر يمكن حصرها في ما يلي:

1-الوقاية والمنع: تعتمد تخفيض عدة وسائل لمواجهة تعمل على منع الخطر بالكلية أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع.

2-التجزئة والتنويع: تتمثل في تجزئة الموضوع المعرض للخطر بشكل يضمن حماية باقي الأجزاء.

3-تحويل الخطر كما سبق الذكر: وهو تحويل الخطر إلى الطرف ثالث له استراتيجية مثلى مقابل دفع مبلغ معين لهذا الطرف.

4-تحمل الخطر: تتمثل في الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية وتأخذ وجهين تحمل المخاطر بدون تخطيط، وتحمل مخاطر مع وجود تخطيط.

د) -أنواع إدارة المخاطر:

إن احتمالية حدوث المخاطر تواجه كافة الأعمال وقد تكون بمثابة تهديد لنجاحها وقد تتسبب في زوالها وقد ينتج عنها حدوث أضرار جسيمة تأخذ وقت وجهد كبيرين في إصلاحها وقد تكون مكلفة أيضا، وتختلف أنواع إدارة المخاطر حسب اختلاف نوع المخاطر و هناك أنواع رئيسية هي: - مخاطر استراتيجية - مخاطر قانونية – مخاطر مالية – مخاطر تشغيلية – مخاطر متعلقة بالسمعة.

ولإدارة المخاطر أهمية عظمى تتمحور في:

- المساعدة في اتخاذ القرارات.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية.
- مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال.
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع الإجراءات القانونية.

- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح لمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك.
- بنية بشرية وتنظيمية مناسبة.

المطلب 02): مفهوم المخاطر المصرفية و أنواعها

فرع01): مفهوم المخاطر المصرفية:

تعتبر مشكلة المخاطر المصرفية جزء جوهري في انشغالات المؤسسة المصرفية، حيث أنها تعيق جزئيا أو كليا من نشاط البنك وتطوره، إذ أن جميع المخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية وهي لسيقة كل قرار مالي متخذ إثر تدفقات مالية منتظرة موضوعة تحت احتمالات محددة مسبقا معرضة لتذبذب العائد المتوقع جراء استثمارها ذلك ما يؤثر سلبا على تحقيقه لأهدافه وتنفيذ استراتيجية بنجاح ويمكن التمييز بين نوعين من الخسائر.

خسائر متوقعة: وهي التي تكون نسبة احتمال حدوثها كبير أو متوقع مثل عدم الوفاء بالدين.

خسائر غير متوقعة: مثل التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة – أو تقلبات اقتصاد السوق هنا البنك يعتمد على حجم رأس ماله وقوة التصدي للخطر (الخسارة).

فرع 02): أنواع المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك لعدة أنواع من الخطر نحصر من بينها شكلين رئيسين، النوع الأول المخاطر النظامية (Risque systémique) و تمثل التغيرات الكلية في العائد نتيجة تأثر أسعار الأوراق المالية و هذه المخاطر يمكن التعايش معها بتقليل أثارها السلبية و ذلك بتنويع الأصول في المحفظة الاستثمارية (Diversification) و إعداد خطط لمواجهتها مثل: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية ...إلخ.

أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية (R.Non systémique) و تسمى أيضا المخاطر الممكن تجنبها أو المخاطر الخاصة و تتعلق بكل بنك على حدى مثل : سوء الاستثمار أو مخاطر تنظيمية يمكن علاجها بضبط الإجراءات المنظمة للعمل و اختيار الإدارة من ذوي الكفاءة و استخدام طرق رقابة حديثة و من الناحية المصرفية يمكن تقسيم المخاطر إلى : [1]

ا/ مخاطر الصيرفة التقليدية :

1- المخاطر المالية:

مرتبطة بمخاطر إدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك تنتج عنها مخاطر الربح والخسارة: تتطلب الرقابة والإشراف المستثمرين من قبل إدارة البنك من أهم أنواعها:

1-أ : مخاطر الائتمان : تشمل مخاطر الائتمان كل القروض الممنوحة و هي تأتي في وضعية تقديم قروض للأفراد أو مؤسسات دون القدرة على استرجاع أصل القرض و فوائده هذا في حالة إما عدم القدرة على السداد أو انعدام نية الوفاء بالدين لصالح البنك.

[1]- النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي اتفاقية بازا " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، معسكر 2010-2011، ص، ص، 51-55

1-ب : مخاطر السوق : هناك مخاطر سوق عامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار ، أو في سياسات الاقتصاد الكلي و مخاطر سوق خاصة مرتبطة بتغير في أصول و أدوات متداولة.

1-ب -1: مخاطر أسعار الفائدة: وتعتبر أكبر المخاطر في هذا البند بحيث يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، وهي مرتبطة مباشرة بتحويل أقساط القروض مثلا تحويل ديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل هنا يتعرض لخطر انخفاض هامش الفائدة ومن هنا ينقص الناتج البنكي الصافي وترتفع التكلفة المتوسطة على القروض الجارية وهذا الأمر يوجب على البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات سعر فائدة مقبول من طرف البنك.

1-ب-2: **مخاطر أسعار الصرف**: تحدث نتيجة تقلبات في أسعار الصرف وتظهر جليا حين قيام البنك بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقيم المراكز مأخوذة بالعملية المحلية مقابل عملات أجنبية، ولهذا يجب تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.

1-ب -3: **مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع**: تتعلق بالتقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع، وهي تعتبر عن مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة تحركات السوق بالنسبة لمحفظة التداول.

1-ج: **مخاطر السيولة**: تحدث نتيجة تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير في سلوك المودعين، وهذا ما يعرض على البنك.

التمويل قصير الأجل لسد فجوة نقص السيولة في السوق النقدية وهذا راجع للأسباب التالية:

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- وجود عوامل خارجية الركود الاقتصادي.
- أزمات أسواق المال....

1-د: **مخاطر عدم الملاءة**: ويطلق عليها عدم القدرة على الوفاء، وتعرف بالرصيد الصافي للبنك عندما تفوق أصوله خصومه هو في حالة سير والعكس وهذا يحدث عندما يسجل البنك عجزا في أمواله الخاصة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر محتملة الوقوع.

2-**المخاطر التشغيلية:**

متصلة بالإخلال الوظيفي إما في عدم كفاية نظم المعلومات وإما في غياب الإثبات الكفء للمخاطر، وكذا ضعف الأشخاص من ناحية الأهلية وتنقسم هذه المخاطر إلى:

2-1: مخاطر سوء التنفيذ: تنتج عن ضعف أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات مثل: الخطأ في إدخال البيانات، الخلافات التجارية، الخسائر بسبب الإهمال.

2-2: مخاطر مهنية: يتسبب فيها الموظفون (الغش: التحايل، إساءة استعمال الممتلكات..) وكذلك التواطؤ في السرقة، الرشاوي، التهرب الضريبي المتعمد. السطو المسلح .....

2-3 : **مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية** : و تشمل الخسائر الناتجة عن تغير القوانين مما يصعب عمل المصرف و التزوير ، تزيين العملة .

3-مخاطر الأعمال:

يشمل مخاطر الأعمال اليومية المقسمة كالآتي:

3-1: مخاطر استراتيجية: ترتكز على عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب أو تنفيذ القرار بشكل خاطئ.

2-3 : المخاطر القانونية و التنظيمية : يتمثل في عدم احترام التشريعات المنظمة للنشاط البنكي ينجر عنه غرامات تأخذ طابع قضائي أو جبائي ، و قد تصل إلى درجة سحب الاعتماد من البنك .

3-3 : مخاطر السمعة : انخفاض في إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة إشاعات سلبية مغرضة .

و من منظوري الخاص أعتبر هذه المخاطرة من أهم الأخطار التي تواجه المؤسسة المصرفية لأنها تمس الجانب الشعوري و النفسي للعملاء.

4-المخاطر القطرية أو الدولية:

تتجسد في تحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناءا على مستوى مخاطر الدولة.

4-1: الخطر السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي لبلد ما من شأنه أن يؤدي إلى مخاطرة بالنسبة لدائني هذا البلد وهذا يشكل خطر على البنك وثباته.

2-4: خطر عدم الاستقرار الاقتصادي: ينشأ نتيجة عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذة من طرف المنظمات العمومية والخاصة فعدم الاستقرار السياسي بأثر على الوضعية الاقتصادية والمالية والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع المخاطر البنكية.

II/ مخاطر الصيرفة الالكترونية :

تترتب نتيجة فشل البنية التحتية التكنولوجية مثل انهيار أنظمة الكمبيوتر أعطال و فيروسات الحواسيب ، و كذلك انعدام أنظمة الرقابة المتعلقة بالجريمة الالكترونية المتمثلة في القرصنة الالكترونية ، سرقة البيانات ، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان ، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر .

المطلب 3): أسباب وطرق قياس المخاطر البنكية واستراتيجية إدارتها:

الفرع الأول: أسباب مخاطر العمليات البنكية.

أولا: عدم تطابق المعلومات بين القرض والمقترض:

إن تقديم كل من البنك والزبون بيانات مختلفة يعد أهم أسباب عدم التطابق وهذا اختلاف يدفع البنك إلى تقديم دراسات غير خالية من المخاطر وهذا الوضع يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساوي وهذا الاختلاف ينجم عنه وجود عوامل داخلية وعوامل خارجية نذكر منها:

- العوامل داخلية متمثلة في:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي
- ضعف سياسات التسعير
- ضعف إجراءات المتابعة والرقابة عليها.

- العوامل الخارجية: تتمثل فيما يلي:

- تغيرات حركة السوق يترتب عنها أثر سلبي على الطرف المقابل.
- تغيرات اقتصادية كحلول ركود اقتصادي أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

ثانيا: عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض :

ترتبط أخلاقيات العمل اتجاه القروض الممنوحة له من قبل البنك بمدى التصريحات المقدمة من طرف العميل سواء كانت صحيحة هنا تكون نيته صادقة في سداد مبلغ القرض والعكس يجعله يقدم مبررات كافية لعدم تسديد أقساط القرض في أجاله المحددة المتفق عليها في العقد.[1]

الفرع الثاني: طرق قياس المخاطرعلى مستوى البنوك.

شكل (2-9) طرق مستخدمة في تحديد الخطر [2]

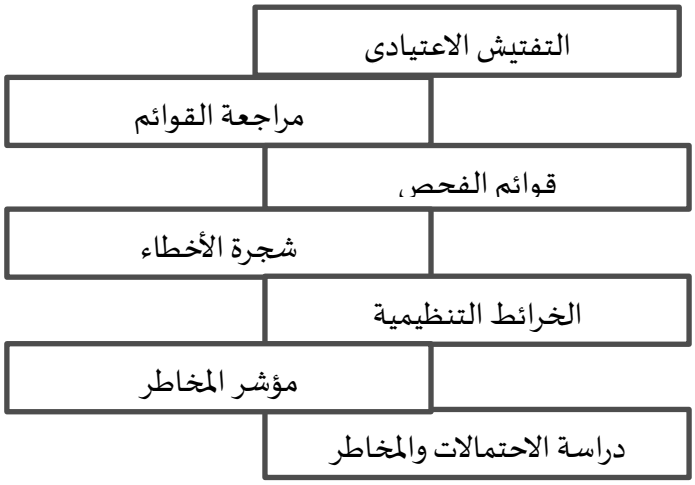

المصدر : خالد وهيب الراوي ،ص - 15

إنه ومن خلال العوامل التطبيقية الميدانية الظاهرة في الشكل السابق يخلص المحلل الى الطرق التي تكشف له طبيعة الخطر ومدى تأثيراته وكيفية قياسه ومن هنا نخلص إلى:

1) تحديد الخطر: هنا يجب توفير أمرين أساسيين:

-مسؤولية تحديد الخطر متعلقة بشخص معين: بالنسبة للمدراء فهم منشغلون بالإدارة المالية، الإنتاج، المبيعات. التسويق :.... لا يجوز الأخذ بتشخيص أحدهم مالم تكن هذه مهمة منوطة به يفي مدير الأخطار المتوقعة أو تكون ضمن إطار المهام الوظيفية الموكلة له.

- توفير أداة تحديد الخطر، هناك عدة طرق لتحديد الخطر يظهر لنا الشكل بعضها، كل هذه الطرق لها دورها وهي تمثل مدخلا معقدا مقارنة بالأساليب المتبعة بالماضي وهي بذلك تعتبر منهج عمل خاص بالمنشأة الكبيرة؟ فإتباع المعايير المتفق عليها ونظام الفحص والمراقبة لم تصبح بذاتها الطريقة الشاملة في تحديد المخاطر أو تسليط الضوء على مواطن الخطر

[1]- سمير الخطيب * قياس وإدارة المخاطر بالبنوك * منشأ المعارف – الإسكندرية 2005 ص 127.
[2]- د.خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص15.

2) قياس المخاطر: إن ربحية البنك تختلف باختلاف المخاطر التي يتعرض لها لأن كل أعمال البنوك تتحمل نسب مختلفة من المخاطر و التي يقوم البنك بالتقليل منها بعد تحديد نسب المخاطر بالاستعانة بمؤشرات قياسها ضمن القوانين التالية :

أ : مخاطر السيولة و سعر الفائدة : تحسب بالقوانين الآتية :

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الأجل غير المضمونة من الدولة}}{\text{الودائع بكافة أنواعها}}$$

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الأجل بغرض المتاجرة}}{\text{اجمالي الودائع + مستحقات البنوك + أرصدة دائنو التوزيعات}}$$

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة}}{\text{الخصوم ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة}}$$ [1]

ب: مخاطر الائتمان و مخاطر العمليات: تحسب كما يلي:

مخاطر الائتمان =صافي خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات.

مخاطر الائتمان =احتياطات خسائر القروض / القروض المتعثرة.

مخاطر العمليات = اجمالي الأصول / عدد المتعاملين.

ج: مخاطر أسعار الصرف: تحسب كما يلي:

مخاطر أسعار الصرف = عملة كل في المفتوح المركز / الرأسمالية القاعدة.

الفرع الثالث: استراتيجية إدارة المخاطر البنكية.

نعني باستراتيجية إدارة المخاطر كيفية إدارة المخاطر في المؤسسة ويجب مراعاة الأسس الخمسة التالية:[2]

1-**التكوين الهيكلي للمنظمة**: يعني كيفية هيكلة المنظمة من حيث المصالح والهيكلة التنظيمية وتحديد المهام لأعمال سياسة إدارة المخاطر.

2-المساءلة والأدوار والمسؤوليات: يحدد عناصر السلطة وتوزيع الأدوار وتفويض المسؤوليات:

3-**تحديد أنشطة إدارة المخاطر**: يتضمن هذا العنصر أنشطة الرصد المراقبة والإنذار المبكر والإبلاغ عن المخاطر، والمعايير ذات الصلة بتنفيذ سياسة إدارة المخاطر.

---

[1]- عبد الغفار حنفي،" إدارة المصاريف «، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 50.

[2]- مصطفى يوسف كافي، "إدارة المخاطر والتأمين «، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان،2016، ص 37.

4- رصد إنجازات الاستراتيجية: هنا يتم حوصلة النتائج بتقييم سياسة الاستراتيجية وأثارها ومدى استمرارية فعاليتها على النحو المفترض والمخطط له أو العكس.

5- أنشطة التأمين: تعمد إلى توفير جل التأمينات للمؤسسة، وأنها تحقق التكامل في نطاق المسؤولية ، من شروط نجاح استراتيجية إدارة المخاطر أن تحرر بعبارات واضحة وبلغة بسيطة ومفهومة وأن توافق قوانين المؤسسة وأن ترتكز بشكل كبير على النماذج التصويرية وتضمن التفاعل بين العناصر الخمس المذكورة للحد من المخاطر، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك هيئة متابعة تعنى لها رسم خطة واضحة لتنفيذ إجراءات تسيير الخطر مع الحرص على توثيق أسماء الأشخاص وأعضاء الإدارة والمواعيد المستهدفة وضمان خلق وعي وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين بشكل عام.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية وفقه معايير بازل.

المطلب 01: كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل (I)و (II)و (III) .

شهد القطاع المالي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة المالية فتحت مجالات عدة للبنوك و المؤسسات المالية في الاستثمار و تحقيق الأرباح ، فبجانب استفادة البنوك من هذا التطور السريع ظهرت بالمقابل تحديات من شأنها التقليل من المكاسب و الفرص المتاحة و منها المخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي و في ظل تصاعد هذه المخاطر بدأ البحث الجدي عن الآليات الكفيلة لمواجهتها ، و كأول خطوة تشكلت لجنة بازل للمنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية في نهاية 1974، و أصدرت هذه الأخيرة عدة تقارير فيما يخص الرقابة المصرفية كبازل(I)و بازل(II) ثم بازل(III)، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية و كذا مقررات لجنة بازل(I)و(II) و(III) ، في نفس المجال و من ثم سندرس واقع إدارة المخاطر البنكية في الجزائر و مدى تطبيقها لاتفاقيات بازل (II)و (III).

فرع 1): اتفاقية بازل (I) :

أ- سنة 1988: أقرت لجنة بازل مقررات لكفية رأس المال عرفت باتفاقيه بازلI قدرت نسبة كفاية رأسمال حسابها 8%سميت نسبة كوكCOOKE يطلق عليها الأوربيون تسمية معدل الملاءة الأوروبي (RSE).

ب- الجوانب الأساسية للاتفاقية:

*/التركيز على المخاطرة الائتمانية، وذلك باحتساب الحدود الدنيا لرأس المال واهمال باقي المخاطر.

*/ الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات في حال ارتفاع معدل كفاية رأس المال عن الحد الأدنى.

*/تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر (دول منخفضة المخاطر – OCDE-بالإضافة إلى سويسرا والسعودية)، (ودول ذات مخاطر عالية تضم كل دول العالم باستثناء المذكورة سابقا)

*/وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول (داخل الميزانية خارج الميزانية)

ج) معدل كفاية رأس المال حسب بازل(I): ألزمت الاتفاقية جل البنوك الاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال يتم حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geq 8\%$$

*/رأس المال الأساسي = حقوق المساهمين (الأسهم المدفوعة والمتراكمة) + الاحتياطات المعلنة (أرباح محتجزة، علاوات، .....)
*/رأس المال المساند = احتياطات غير معلنة (حساب الأرباح والخسائر) + احتياطات إعادة الأصول (تقييم المباني والاستثمارات) + مخصصات مكونة لمواجهة مخاطر عامة + القروض المساندة (لا تزيد عن 5 سنوات من خصم سنوي20%) +أدوات رأسمالية أخرى

د) تعديلات بازل(I):

- تعديل سنة 1996ـــــ تم إدخال مخاطر السوق وبعض الضافات أطلق على هذا التعديل معيار كفاية رأسمال 1.5.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة}}{\text{أصول م بأوزان مخاطرها + أصول بمخاطر السوق} \times 12.5} > 8\%$$

- تعديل جوان 1999: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها.
- تعديل جانفي 2001: إصدار الوثيقة الثانية التي تتضمن اقتراحات جديدة.
- تعديل أفريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة المتممة لسابقتها إصدار على صورتها الراهنة في 2004

فرع 2): اتفاقية بازل (II):

أ- عام 2003 أقرت لجنة بازل وجه جديد لكفاية رأس المال يغرف باتفاقيه بازل II المتكرر على ثلاث أسس:

- الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المال) تعني ارتباط مستوى رأس المال للبك بالمخاطر الممكن التعرض لها بموجب ذلك ثم ادراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + م السوق+ م التشغيل} \times 15.5} \geq 8\%$$

- الدعامة الثانية (المراجعة الإشرافية الرقابية). ترى بحتمية التناسق بين كفاية رأس المال والمخاطر وقد اعتمدت على مبادئ أساسية هي:

- التميز بشمولية تقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر.
- ضمان الوفاء بالالتزامات لكفاية رأس المال للبنوك.
- توقيع عمل البنوك على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال.
- قررت السلطات الرقابية التدخل مبكرا لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة.

* الدعامة الثالثة (الانضباط السوقي) ـــ تعزيز مناخ الشفافية للبنوك من خلال توفير معلومات حول المساهمين والدائنين والتمكن من إدارة ومراقبة البنك لتحقيق الاستقرار المصرفي مستقبلا

شكل (2-10) الركائز الأساسية للاتفاقية بازل (II) [1]

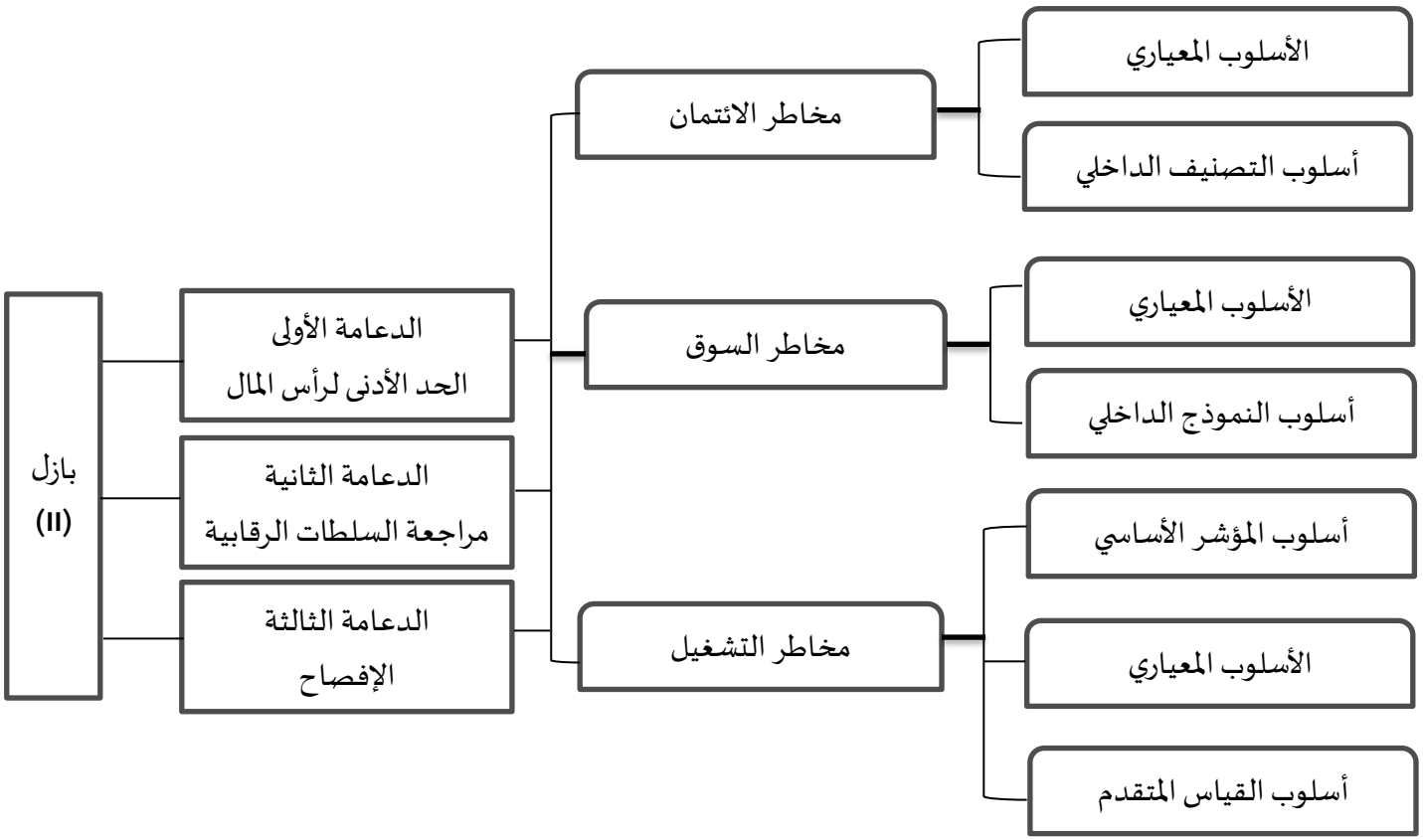

المصدر : نجار حياة، " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، ص – 107

فرع 3): اتفاقية بازل (III).

أ- نتيجة حدوث الأزمات الاقتصادية 2008 وعدم قدرت اتفاقية بازل II على المواجهة عملت لجنة بازل على اجراء تعديلات جديدة انبثقت عنها اتفاقية بازل III.الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الأعضاء ال 27 للجنة على أن تدخل حيز الالتزام عام 2012 لمدة تمتد حتى 2019.

ب) تعديلات اتفاقية بازل (III).

الدعامة الأولى:

- التزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (رأس المال الأساسي).

[1]- نجار حياة، " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"، -دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية-أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،2013-2014 ،ص 107.

بما يعادل على الأقل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر، بزيادة عن النسبة 2% وفق بازل (II).

- تكوين احتياطي جديدة " هامش الحفاظ على رأس المال «، يتكون من أسهم عادية بنسبة 2,5 %من الأصول.
- الاحتفاظ بالاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية الناجمة عن الدور الاقتصادية.
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة رأس المال، بتوفير قدر كبير من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في اجمالي رأس مال البنك.

جدول رقم (2-3) متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط [1]

	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	الشريحة 1من رأس المال	رأس المال الإجمالي
الحد الأدنى	% 4,5	% 6	% 8
رأس مال التحوط	%2,5	-	-
الحد الأدنى	%7	% 8,5	% 10,5
المعاكس للدورة الاقتصادية	% 2,5-0		

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

اقتراح الاتفاقية الجديد= اعتماد نسبي لمواجهة خطر السيولة ـ% تغطية السيولة (LCR)% صافي التدفقات المالية (NSFR)

.

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LiquiditéCoverge ration)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 10.5\ \%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NET STABLE FUNDINGE)} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

$$\text{الرافعة المالية (Le virage ration)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{اجمالي الموجودات}} \geq 3\%$$

❖ تهدف الرافعة المالية إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

[1]- أ.عمار عريس، د. مجدوب بحوصي "تعديلات مقررات لجنة بازل "، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1 ،2017 ص106

فرع 4): أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل (II)وبازل (III)

يتحدد الاختلاف من حيث مكونات رأس المال ومعدل كفاية رأس المال.

شكل رقم (2-11) أوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال [1]

المتطلبات	بازل II	بازل III
معدل كفاية رأس المال	%8	% 10,5
نسبة الحد الأدنى من حقوق المساهمين	%2	% 4,5
نسبة الشريحة الأولى	%4	%6
هامش الحفاظ على رأس المال	-	% 2,5-0

تعتبر التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل II و بازل III نقطة تحول هامة في تعزيز الاحتراز الكلي على مستوى النظام المصرفي وإن فشل اتفاقية بازل I وكذا اتفاقية بازل II نوعا ما في تحقيق الاستقرار البنكي جعل من اتفاقية بازل (III)الوحيدة المطبقة لحد الأن ولا يمكن الحكم على نجاحها في ذلك من عدمه حتى ظهور سلبيات أو أزمات مستقبلية.

المطلب الثاني : أساليب قياس المخاطر البنكية.

إن الوصول لمعدل كفاية راس المال يوجب من هيئة رصد المخاطر البنكية قياس مختلف المخاطر بالائتمان الصرفي ومخاطر السوق ومخاط التشغيل وكذا مخاطر السيولة الذي حددت مقررات بازل طرق قياسها.

أولا: أساليب قياس مخاطر الائتمان:

هناك ثلاث أساليب لقياس المخاطر الائتمانية تناولتها اتفاقية بازل (II):

1-الأسلوب المعياري: ضمن هذا تقييم البنوك من طرف إحدى وكلات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك بالمؤسسات لتتراوح هذه الأوزان بين (0.% ،20% ،100.% ،150.%).

2-أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية لملائة المقترض المالية بغية قياس مخاطر الائتمان محافظ التسهيلات لدى تلك المصارف وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية حيث يعمل المصرف على تقدير أهلية الإقراض لكل عميل ثم يقوم بترجمة ثم تقوم بترجمة تلك الملاءة إلى احتمالات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال وهذه الصيغة تطبق باستخدام طريقتين هما:

- المنهج الأساسي: ينوه إلى ظروف تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة.
- المنهج المتقدم: يأخذ نفس الصورة المطبقة في المنهج الأساسي باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على مرجعيه الخبرة الداخلية.

[1]- أ.عمار عريس، د. مجدوب بحوصي "تعديلات مقررات لجنة بازل " مرجع سبق ذكره، ص110

ثانيا: أساليب قياس مخاطر السوق.

تتحدد المخاطر السوقية بإتباع احدى الطرق التالية :

أ) الطريقة النمطية: هي أهم طرق قياس المخاطر السوقية وتدرس من ثلاثة أوجه .

1/ بالنسبة لسعر الفائدة: تعتمد هذه الدراسة على:

- مخاطر مجددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطي أوزان المخاطر الأتية:

- للحكومات ⟵ 00
- الجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام، بنوك التنمية: 0.25 % ⟵ لأقل من 06 أشهر.
  01 % ⟵ من 06 إلى 24 شهر.
  1.6 % ⟵ أكثر من سنتين.
- الجماعات الأخرى تعطي أوزان مخاطر ⟵ 0 %

- مخاطر السوق العامة: تحسب بطريقة تهتم بتواريخ استحقاق الورقة والثانية تهتم بتاريخ الاستيراد قبل تاريخ الاستحقاق.

2/ بالنسبة لحقوق الملكية: بالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 08% من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 04 % في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل نسبة 08 %.

3/ بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: يمثل متطلب رأس مالها 08 % من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة إلى صافي مراكز الذهب.

ب) : النماذج الداخلية : هي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال زمن معين ، و يتم احتسابها يوميا ، و فترة الاحتفاظ بالمركز 10 أيام ، و فترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة ، حيث متطلب رأسمالها لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين :

- القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق.
- متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة × (03 + عامل إضافي يتراوح بين 0 إلى 01) .

ثالثا: أساليب قياس المخاطر التشغيلية:

تبنت اتفاقية بازل (II) ثلاث أساليب لقياس المخاطر التشغيلية:

1- أسلوب المؤشر الأساسي: تعتمد هذه الطريقة احتفاظ البنوك برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة (a)من متوسط إجمالي الدخل خلال ثلاث سنوات سابقة ، بحيث تستبعد السنة التي يكون اجمالي دخلها يساوي الصفر (0) و < 0 ، و يتم احتساب متوسط سنتين فقط ، و إذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاث الأخيرة ، يطبق الركن الثاني الاتفاق أين يحق السلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية .

$K_{bia\mu} = n / (a \times GI_{1..N})$

K_{bia} ـــ متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي

GI ـــ مجموع صافي الدخل من الفوائد و صافي الدخل من غير الفوائد.

a ـــ معامل ألفا 15 وفقا لما قررته " لجنة بازل " و يعرف انفاق اجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد + صافي الإيراد من غير الفوائد.

n ـــ عدد السنوات.

2-المنهج المعياري:

تعتمد هذه الطريقة الدراسة الدقيقة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة الم التشغيلية، وإضافةإلى اعتمادها هيا لأخرى على عوامل ثابتة (نسبة من اجمالي الدخل، إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل وبالتالي تكون أكثر مرونة من المنهج السابق، وذلك لأنها تحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات للدخل وبالتالي يتم تصنيف التعرض لمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي.

هنا تحتسب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال يكون ناتجها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

$K_{TSA=}\{\}$

K_{tsa}المتطلبات الرأس مالية للخطر التشغيلي وفقا الأسلوب النمطي القياسي.

GI1-8: خطوط الأعمال من 1إلى 8

B_{1-8} معامل كل خط عمل من 1 إلى 8

3-طرق القياس المقدمة:

هذا الأسلوب خاص بالبنك بحيث أنه يعمل على تصميم نظام تصنيف لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوبه الخاص ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك إدارة مستقلة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ ادارة مخاطر التشغيل وأن يكون النظام الداخلي لقياسها مرتبطا بشكل وثيق مع العمليات اليومية للبنك وأن تقدم تقارير منظمة عن التعرض لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.

المطلب الثالث: القواعد الاحترازية للبنوك و انعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري.

تهدف دراسة قواعد الحذر في البنوك التجارية الجزائرية اظهار أهم القواعد والأحكام القانونية والتنظيمية التي سنها المشرع الجزائري للتصدي للمخاطر البنكية وطرق تسييرها والوقاية منها ودورها في حماية النظام المصرفي الجزائري وملاحظة مدى مسايرة هذا الأخير للتطورات العالمية في مجال الوقاية وتسيير المخاطر البنكية لا سيما قواعد بازل .[1]

إن هاته الدراسة تعد مدخلا لتسليط الضوء على إجراءات تطبيق هذه القواعد من طرف البنوك الجزائرية.

[1]- سليمان ناصر «النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2006، ص 154

الفرع الأول: القواعد الاحترازية للبنوك الجزائرية

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية بفعل احتدام المنافسة المحلية والأجنبية وعديد التطورات المشهودة في الأسواق العالمية. كان لزاما التفكير في إيجاد أليات تكفل الإدارة الرشيدة لتلك المخاطر نظرا لذلك أدت لجنة بازل دورا رائدا في صياغة المعايير الاحترازية التي شكلت الأمان والسلامة المصرفية وفي ذات الصدد أسس التشريع المصرفي الجزائري منظومة من المناهج والقواعد التحوطية وفقا للوجهة الاحترازية الدولية تتمثل فيما يلي:

1) رأس المال الأدنى للمصاريف: هنا هذه القاعدة تلزم البنوك بوضع أدنى لرأس مالها لتأدية وظائفها وفق قانون النقد والقرض (11-03) وتعتبر قاعدة الوظيفة الائتمانية أول قاعدة متبعة، علما أن مئة (100) مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل عمليات الائتمان عدا تلقى الأموال من الجمهور ـــ هنا يجب أن لا تقل الأموال الخاصة للبنك عن 50% من المجموع .500 مليون دج بالنسبة للمصارف التي تعمل بعمليات ائتمان عادية (تلقي الأموال من الجمهور ، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع) بهنا يجب أن لا تقل المساهمة الخاصة عن 33% من المجموع.

2) معيار الأموال الخاصة الصافية: وهذه القاعدة ذات أهمية كبيرة في قواعد الحذر بحيث أنها تعتبر ضمان الملاءة المصرفية وسلامتها تتكون من:

الأموال الخاصة الصافية = أموال خاصة قاعدية + أموال خاصة تكميلية – عناصر الخصم.

- الأموال الخاصة القاعدية: تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية.
- الأموال الخاصة التكميلية: تتكون من احتياطات إعادة التقييم وأموال ناتجة عن اصدار سندات أو قروض مشروطة و مؤونات ذات طابع عام.
- عناصر الخصم: تتكون من استخدامات مشكلة الأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى.

3) تغطية المخاطر وترجيحها، عملت هذه القاعدة على ترجيح الخطر بواسطة نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة وهذا بالنسبة لعناصر الأصول (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية الالتزامات بالإمضاء، فتم ادراج معاملات الترجيح لمستوى الخطر تتراوح من 0% إلى100% تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديديها وفقا لنوعية العميل وطبيع العملية.

4) معايير توزيع المخاطر: تستخدم هذه العملية من طرف البنك لتقليل من احتمالات الخطر التي تؤدي للإفلاس ضمن هذه القاعدة يجب تنويع العملاء، والمتابعة المستمرة لهم، فتركيز المخاطر على عدد محدود من العملاء يضع مركز البنك في وضعية حساسة في حالة الإفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد وبالتالي فإن قاعدة تنويع العملاء، وتقييم المخاطر المحتملة يشكل حماية للبنك.

5) معيار الملاءة المصرفية: يمثل حسب ما ورد في قرارات بازل، علاقة رأس المال الصافي والمخاطر المترتبة المترجحة وحسب ما نصت عليها لمادة 02 من القانون 91. 03 الصادر في أوت 1991 والمادة 03 من التعليمة رقم 74. 94 الصادرة يوم 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحماية وبذلك فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة وبصفة دائمة لنسبة ملاءة تعادل على الأقل 8 بالمئة حيث نسبة الملاءة = الأموال الخاصة الصافية\ المخاطر المترتبة المرجحة ≤ 8% وهي أشهر نسبة بنوك.

6) متابعة التزامات: من خلال تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها نصت قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطر وتكوين المؤونات الازمة لكل منها.

7) التأمين على الودائع: إن هذه القاعدة ملزمة على كل بنك أن يطبقها من أجل مواجهة المخاطر العارضة لها لأجل حماية أموال أمال المودعين، والحفاظ على مبدأ الأمان ، وتغيير هذه القاعدة بالنسبة للجنة بازل وسيلة ة أساسية لمعالجة إفلاس البنوك. .

- من خلال ما عرضناه من قواعد الحذر المنتهجة من قبل البنوك الجزائرية وما نص عنه التشريع الوقائي الجزائري نستنج أن معظم قواعد الحيطة مستوحاة من تلك المقترحة في إطار توصيات لجنة بازل.[1]

الفرع الثاني: الانعكاسات على النظام المصرفي الجزائري:

إن جل قواعد الحذر المفعلة من طرف الجهاز المصرفي الجزائري يجب أن تخضع للتقييم والتحليل وترقيتها إلى حجم العمليات الكبرى وعظم مخاطرها لا سيما المخاطر المرتبطة بالقروض، السوق، معدلات سعر الفائدة، التسوية المالية والسيولة.

فرغم المجهود المبذول في نظام المراقبة فقد تسنى لبنك الجزائر في إطار مهامه الخاصة ملاحظة مخالفات لأحكام قانونية تنظيمية ضابطة للنشاط المصرفي، من هنا فإنه يحتم على أجهزة المراقبة ليس رصد المخاطر فقط بل يجب عليها اتخاذ القرار الفوري الموافق لأهداف البنك الاستراتيجية.

وعليه فقد اهتمت لجنة بازل الأولى بإدارة المخاطر البنكية من خلال تحديد حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال كما أدرجت تسيير مخاطر الائتمان، وأضافت بازل الثانية مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ثم جاءت بازل 3 لتنظيف مخاطر الرافعة المالية والتسديد وخطر التوريق، ونظرا لأهمية متطلبات بازل في إدارة المخاطر المصرفية فإن النظام المصرفي الجزائري من خلال دور البنك المركزي في تطبيق المقررات رغم بروز تحسن طفيف في تسجيل بعض المؤشرات المالية في البنوك الجزائرية.

المبحث الثالث: أثر التحليل المالي في إدارة المخاطر.

المطلب الأول: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي.

يرتكز التحليل المالي كما أسلفنا الذكر على المعلومات المحاسبة المستخلصة من الوثائق المحاسبة وتندرج هذه المعطيات ضمن الميزانية المحاسبة التي تستعمل على مقاربتها مع النظام المحاسبي الجديد وكذلك تدخل في عناصر جدول حسابات النتائج.

فرع1): مقارنة الميزانية المحاسبة مع النظام المحاسب الجديد:

إن الميزانية المحاسبية عبارة عن جدول تجرد فيه مختلف قيم ممتلكات المؤسسة التزاماتها في تاريخ معين وعادة ما تكون في بداية السنة أو أخرها [2]. وهي من العناصر التي يبرز من خلالها المرفق المالي قوة وضعف المؤسسة تظهر في جانبها الأيمن الأصول وفي الجانب الأيسر تسجل الخصوم.

---

[1]- زليخة قبلي، "المخاطرة والتنظيم الاحترازي في البنوك"، مذكرة تخرج شهادة ماجستير، جامعة وهران،2012، ص 125.

[2]- إبراهيم الأعمش* أسس المحاسبة العامة * ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998ص 06.

ا) عناصر الميزانية المحاسبية :

*-جانب الأصول: ترتب حسب درجة سيولتها وتشمل ثلاث عناصر رئيسة.

أ-استثمارات: تمثل مجموع القيم الدائمة (أملاك) التي اشترتها المؤسسة أو إنشاتها لاستعجالها بصورة دائمة وليس لأجل بيعها وهي لا تستهلك عند أول استعمال وتظم الاستمارات الحسابات التالية.

- مصاريف إعدادية (ح/20) نفقات إنشاء المؤسسة لشراء رسائل الاستغلال وكذا مصاريف تطويرها.
- قيم معنوية (ح/21) والتي لها فيه معنوية مثل شهرة المحل وبراءة اختراع.
- الأراضي (ح/22) ذات قيم ثابتة مادية وغير قابلة للاستهلاك.
- تجهيزات انتاج (ح/24) والوسائل المادية المنقولة أو غير المنقولة باستثناء الأراضي.
- استثمارات قيد التنفيذ (ح/28) التي لم تنفذ عند نهاية السنة المالية.

ب- مخزونات: تمثل الممتلكات المشترات أو المنتجة في المؤسسة بغرض البيع أو التحويل وتشمل.

- بضائع (ح/30) السلع المشترات بغرض البيع
- مواد ولوازم (ح/31) والمواد الموجهة للاستهلاك لعملية الإنتاج
- منتجات نصف مصنعة (ح/33) ومنتجات بدرجة تصنيع معنية في طريقها إلى المرحلة التكميلية
- منتجات قيد التنفيذ (ح/34) مازالت قيد التحويل في نهاية الدورة الإنتاجية
- منتجات تامة الصنع(ح/35) وبلغت مرحلة النهائية من التصنيع وستنحل مرحلة البيع أو التخزين.[1]
- فضلات ومهملات (ح/36) البقايا الناتجة عن عملية التحويل أو المعالجة للمنتجات العامة.
- مخزون لدى الغير(ح/37) سلع ملك للمؤسسة ومخزنة في مكان لدى الغير في نهاية الدورة.

ج- الحقوق: تمثل مجموع الذمم والحقوق الممتلكة نتيجة علاقتها مع الغير وتنظم:

- حسابات الخصوم المدنية: تقيد في حساب المجموعة الخامسة إذا كانت دائنة في نهاية إذا كانت دائنة في نهاية السنة (الخصوم) وفي بداية السنة الأصول.
- حقوق الاستثمار(ح/42) وأموال مستثمر لدى الغير خارج المؤسسة.
- المخزونات (ح/44) وتمثل حقوق المؤسسة على الغير سواء كانوا شركاء أو شركات الحليفة (عدم مساهمتهم عند الإنشاء).
- تسبيقا على الحساب (ح/45): مدفوعات للغير دون مقابل.
- تسبيقات الاستغلال(ح/46): مدفوعات للغير ب أقساط على مصاريف الاستغلال.
- ديون على الزبائن:(ح/47) ونبالغ العلماء الذين لم يسددوا نقدا مستحقات مشترياتهم.

* جانب الخصوم: تمثل الموارد، ورؤوس الأموال التي تحت تصرف المؤسسة في الميزانية حسب تاريخ استحقاقها من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل وتظم العناصر:

[1]- شبايكي سعدان * تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني للمحاسبة * ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 2000، ص 71.

أ/ الأموال الخاصة: والموضوعة من طرف شخص تحت تصرف المؤسسة وتشمل:

- رأس مال الشركة: وتمثل مجموع الحصص الحاضرة عند التأسيس حسب العقد ولا تتغير إلا بتغيير العقد.
- علاوة المساهم (متعلقة ب FR): وتمثل الزيادة في المساهمات عن القيمة الإسمية للأسهم.
- الاحتياطات: الأرباح التي تركها المساهمون تحت تصرف الشركة (لدعمها أو لتمويل خطة توسيعية).
- فرق إعادة التقدير: بين القيمة المحاسبة الصافية وبعد إعادة التقدير.
- نتائج قيد التخصيص: نتائج السنوات السابقة التي لم يقرر تخصيصها بعد.
- مؤونات الخسائر والتكاليف: مؤونات لمواجهة الأخطار (منازعات، ضمانات الزبائن).

ب) الديون: التزامات المؤسسة مع الغير:

- حماية الأصول الدائنة يعمل به في نهاية السنة لتسوية أرصدة حساب الأصول الدائنة.
- ديون الاستثمار: الديون المتعاقد عليها لتمويل الاستثمار.
- ديون المخزونات: التزامات التعامل مع الموردين .
- محجوزات للغير: المبالغ المقتطعة لكون المؤسسة وسط لصالح أطراف أخرى.
- ديون اتجاه الشركاء: المبالغ المستحقة على المؤسسة لمالكيها (الشركاء) أو لشركات حليفة.
- ديون الاستغلال: مستحقات على المؤسسة للغير مقابل خدمات.
- تسبيقات تجارية: مدفوعات الزبائن كتسبيق لطلباتهم وللخدمات المقدمة.
- ديون مالية إدارة تجارية، سلفيا، وتسبيقات مصرفية.

ج) النتيجة السنوية: تشمل نتيجة الدورة بالفرط بين الأصول والخصوم في حالة الأصول >الخصوم هذه تعتبر إضافة تعبر عن الأرباح، فتسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن أو العكس في تسجيل في جانب الأصول سالبا وهذا لتحقيق التوازن السابق أو الجديد.[1]

[1]- حواس صالح المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني، مرجع مكرر، ص 41.

الشكل رقم (.2-11) الميزانية المحاسبة.

الحساب	الأصول	مبلغ إجمالي	استهلاك و مؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الجزئي	رقم الحساب	الخصوم	مبلغ إجمالي	مبلغ جزئي	
08	الاستثمارات					01	الأموال الخاصة			
20	مصاريف إعدادية					10	رأس مال الشركة			
21	قيم معنوية					12	علاوة متعلقة برأس مال			
22	الأراضي					13	الشركة			
24	تجهيزات الأراضي					15	احتياطات			
25	تجهيزات اجتماعية					16	فرق إعادة التقدير			
28	شهادات قيد التنفيذ					17	الأموال الخاصة الأخرى			
						18	حسابات ما بين الوحدات			
						19	المتعددة			
							نتائج رهن التخصيص			
							مؤونات الخسائر والتكاليف			
	المجموع 02						المجموع 01			
03	المخزونات					05	الديون			
30	البضائع					50	الحسابات الدائنة			
31	مواد و لوازم					52	ديون الاستثمار			
33	منتجات نصف					53	ديون المخزونات			
34	مصنعة					54	مبالغ محتفظ بها في الحساب			
35	منتجات قيد التنفيذ					55	ديون اتجاه الشركات الحليفة			
36	منتجات منجزة					56	ديون الاستغلال			
37	فضلات ومهملات					57	تنسيقات تجارية			
	مخزون موجود في الخارج					58	ديون مالية			
	المجموع 03									
04	الحقوق									
40	حسابات الخصوم المدينة									
42	حقوق الاستثمارات									
43	حقوق المخزونات									
44	ديون الشركاء									
45	سلفات على الحساب									
46	سلفات الاستغلال									
47	ديون على الزبائن									
48	أموال رهن الإشارة									
							المجموع 05			
	المجموع 04					88	نتيجة السنة المالية			
	المجموع الكلي									

المصدر بو يعقوب عبد الكريم *أصول المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2 ،1999، بن عكنون الجزائر، ص347.

ا) النظام المحاسبي الجديد:

إن النظام المحاسب الجديد حسب المادة 03 من قانون 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 هو المحاسبة المالية والتي هي نظام تنظيم المعلومة المالية ويسمح بتخزين معطيات قاعدية وتنظيمها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس الوضعية المالية في نهاية السنة المالية.

جدول (2-4) مظاهر الاختلاف بين النظام المحاسبي (الميزانية المالية) والميزانية والمحاسبة:

الميزانية المالية	الميزانية المحاسبية
تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 مجموعات. في الأصول نجد: • الأصول غير الجارية • الخصوم الجارية في الخصوم نجد: • الأصول الخاصة • الخصوم الغير جارية • الخصوم الجارية تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف: أولا: المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتهي الى أحد الدورات المالية. • دورة الاستثمار ← أصول غير جارية • دورة الاستثمار ← أصول جارية + خصوم جارية • دورة التمويل ← أصول خاصة، خصوم غير جارية. ثانيا: بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ما هو قصير الأجل ضمن الافتراضات يرتب ضمن الأصول الدورية، وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أجل من 12 شهرا (الجزء المستحق) توضع ضمن الخصوم الدورية.	تتكون الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني من 5 أصناف: • الأصول الخاصة • الاستثمارات • المخزونات • القوق. • الديون. تعتمد الميزانية على معيار درجة السيولة المتزايدة(تصاعديا)في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايدة في ترتيب الخصوم. لكن هذا المعيار غير معتمد تماما. فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة.

المصدر: حواس صلاح ،مرجع سابق .ص - 215

الفرع الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

يجب احترام اساسين عند التحول من الميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية يتمثلان في:

- مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد: يتمثل في درجة استحقاق كل بند مثلا نجد أموال الخاصة درجة استحقاقها صفر وهناك الدرجة الثانية تتدرج من طويلة إلى متوسطة لتصل إلى قصيرة الأجل وهذا المبدأ متعلق بالخصوم.
- مبدأ درجة السيولة المتزايدة: هذا بالنسبة للأصول من حيث مدة تحويلها إلى السيولة فنجد أولا العقارات لها مدة أطول ثم المخزونات ثم نجد الحقوق.

1/ تحويل الأصول:

أ- أصول ثابتة: وهي بأعلى الميزانية، وتمثل مستعملات المؤسسة وتحتوي على قسمين:

*/ القسم الأول: يضم القيم المعنوية والاستثمارات.

*/ قيم ثابتة أخرى وتشمل:

- مخزون العمل: ويتمثل في أدنى مخزون احتياطي مستمر.
- سندات المساهمة: المشاركة في رأس مال مؤسسة أخرى لمدة تفوق السنة.
- الكفالات المدفوعة: تعتبر كضمان موقوف لمدة سنة لدى المصالح المعنية.[1]

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة الأخرى.

ب- أصول متداولة تضم العناصر التالية:

- قيم الاستغلال: هي جزء متبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل.
- القيم القابلة للتحقيق: هي قيم ناتجة عن تعاملات المؤسسة مع الغير وتشمل:

- سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في المدى القصير.
- أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير.
- كل ما تبقى من المدينين.

- القيم الجاهزة: وتشمل أرصدة المؤسسة في البنوك، أرصدة الصندوق، أوراق القبض القابلة للخصم، سندات التوظيف القبلة للتنازل في أي لحظة وعلية نجد:

أصول متداولة= قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة.

I) تحويل الخصوم :

هنا نعتمد مبدأ السنوية ومبدأ الاستحقاق وبالتالي نجد قسمين أصول دائمة تكون مدتها سنة أما ديون قصيرة الأجل فلا تفوق السنة.

1/ الأصول الدائمة: ترتب حسب درجة استحقاقها وتشمل:

رأس المال (الجماعي، الشخصي)، الاحتياطات، نتائج قيد التخصيص، إضافة المؤونات الغير مبررة بعد دفع نسبة الضريبة منها ـــ تدخل هذه الحسابات ضمن قسم الأموال الخاصة.

---

[1]- صفاح سهام، مرجع مكرر،56.

القسم الثاني:

يمثل الموارد التي تجاوزت السنة وتشمل الديون (الطويلة، المتوسطة) الأجل منها ديون الاستثمار، حسابات الشركات طويلة الأجل .... إلخ.

1/ديون قصيرة الأجل: وتتمثل في الموردين، الضرائب واجبة الدفع والتسبيقات، وجزء من النتيجة الموزعة على العمال والشركاء تمثل القسم الثاني من الخصوم لا تتعدى السنة وتشمل:

- ديون قصيرة الأجل الخاصة بدور الاستغلال هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها المادي (ديون المخزونات، أوراق الدفع).

- ديو ن قصيرة الأجل خارج الاستغلال: تشمل جزء من ديون طويلة الأجل المستحقة للسنة القادمة (الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، مؤونات الأعباء، الخسائر واجبة الدفع في السنة الموالية الحسابات الجارية للشركاء).

ملاحظة:

- المصاريف الإعدادية: لا تعبر عن قيمة مادية حقيقية لذلك لا تظهر في الميزانية المالية.
- مؤونات على الأعباء والخسائر: تحدد بشكل تقديري لتغطية خسائر متوقعة احتماليا مثل:

- خسائر وقعت فعلا؛ تتحملها المؤسسة وتعتبر دين ذو المدى القصير.
- خسائر يحتمل وقوعها مستقبلا؛ وتعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.
- عدم تحقيق الخسارة؛ هنا المؤونة تصبح ربح تفرض عليه ضريبة تدفع أخر السنة.

2/النتيجة السنوية: بعد اخضاعها للضريبة على الأرباح فهي تعتبر دين قصير الأجل أما الجزء الثاني فيصبح ملك المؤسسة وتوزع كمالي:

-جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

- الجزء المتبقي يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص، وقد يخفض مباشرة إلى احتياطات [1]

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص52

الشكل (2-5) الميزانية المالية بشكلها المفصل

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
*/الأصول الثابتة -القيم الثابتة -قيم معنوية -أراضي -مباني -تجهيزات */القيم الثابتة الأخرى - مخزون الأمان - سندات المساهمة - كفالات مدفوعة - زبائن أكثر من سنة		*/الأموال الدائمة - الأموال الخاصة - رأس المال الشركة - احتياطات - صرف إعادة الخصم */الديون طويلة الأجل - ديون الاستثمارات - قروض مصرفية - مؤونات طويلة الأجل	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة *قيم الاستغلال - بضائع - مواد ولوازم - منتجـات		الديون قصيرة الأجل مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة	
مجموع قيم الاستغلال			
*/قيم قابلة للتحقيق - تسبيقات للتحقيق - زبائن - أوراق القبض			
مجموع القيم القابلة للتحقيق			
*/ قيم جاهزة - الشيك - الصندوق			
مجموع القيم الجاهزة			
مجموع الأصول المتداولة			
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: محمد بوتين" المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، 1994، ص29.

الشكل (2-12) خطوات تعديل الأصول

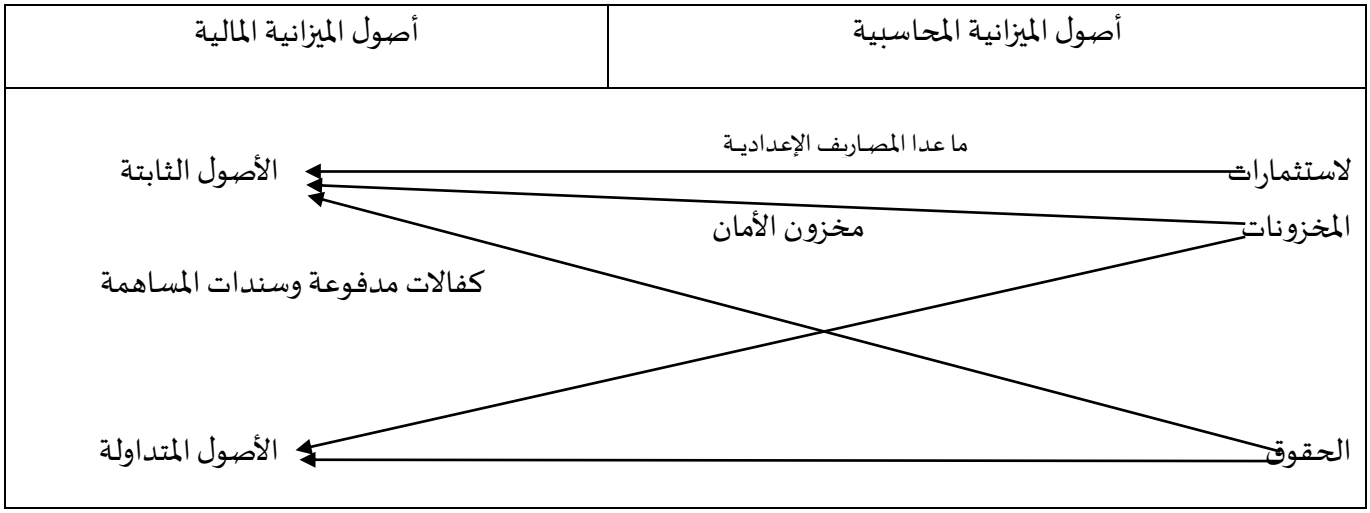

الشكل (2-13) خطوات تعديل الخصوم

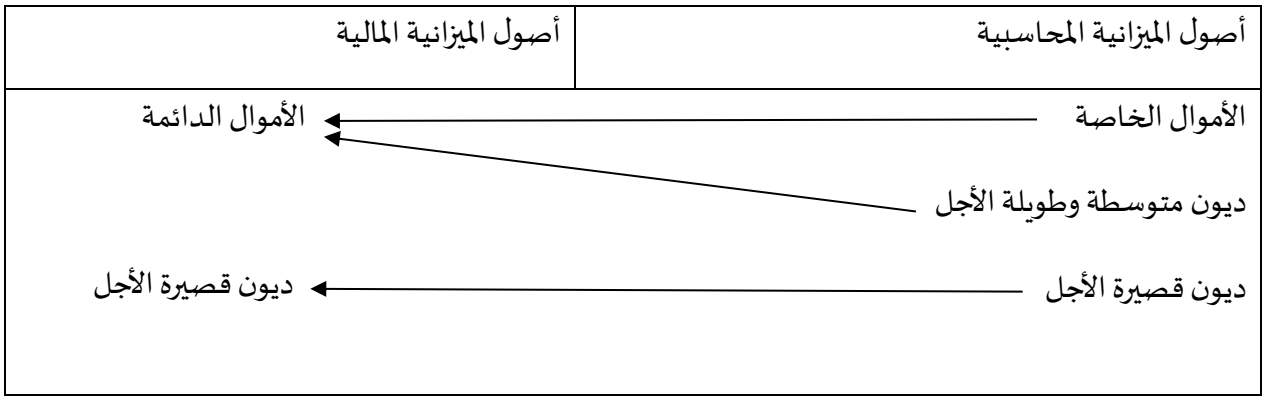

الفرع الثالث: الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المختصرة: عبارة عن جدول تقيد فيه الحسابات الكبرى للميزانية حسب درجة السيولة للأصول ومبدأ الاستحقاقية للخصوم وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

الجدول رقم (2-6): هيكلة الميزانية المالية المختصرة [1]

	الاستخدامات	الموارد	
الأصول الثابتة الصافية	استثمارات صافية + قيم ثابتة أخرى	الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل

المصدر: إبراهيم الأعمش. "أسس المحاسبة العامة " ص61.

[1]- إبراهيم الأعمش. "أسس المحاسبة العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 - ص61.

- التمثيل البياني للميزانية المختصرة.

هناك عدة تمثيلات هندسية مختلفة مثل التمثيل البياني بالمستطيل بالمثلث أو الدائرة ونحن سندرج لكم التمثيل البياني المربعي.

الشكل (2-14) التمثيل البياني بواسطة المربع:

أصول ثابتة	أصول خاصة
أموال	أموال أجنبية

أصول ثابتة	أصول خاصة
مخزون (قيم استغلال)	ديون طويلة الأجل
قيم غير جاهزة وجاهزة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
مخزون	
قيم غ جاهزة وجاهزة	ديون قصيرة الأجل

المطلب الثاني: إدارة التحليل المالي لمخاطر الائتمان والسيولة

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مخاطر الائتمان والسيولة المصرفية ومدى نجاعة التحليل المالي في انتهاج سياسات واضحة لتسيير هذه المخاطر والتقليل منها وتقييم ربحية البنوك التجارية، كما يبين قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض.

الفرع الأول: التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

باعتبار البنوك التجارية هي مؤسسات اقتصادية فنجدها هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ القرارات السليمة لأجل الحد من مخاطر لائتمان التي عادة ما يرافق عمليات الإقراض؛ فتقوم إدارة البنك بدراسة طلب القرض من جميع الجوانب عن طريق المؤشرات والتوازن المالي والنسب المالية وذلك اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل، إضافة إلى تقديم مختلف الضمانات ودراسة ما إذا كان هذا المشروع مربح أم لا، ليقرر البنك منح القرض من عدمه. [1]

I) مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

ليتسنى للمدير المالي تسيير مخاطر الائتمان يجب عليه أن تكون له فكرة عن سبب تكون هذه المخاطر وتأثيرها على النظام البنكي ولهذا وجب عليه تحديد مصادر هذا الخطر وفيما يلي نتعرض لكل منها:

- مخاطر خاصة (مخاطر غير نظامية)Risque Non Systématique : هي مخاطر داخلية تنفر بها المؤسسة مثل: ضعف الإدارة، الإضرابات العمالية، ضعف كتلة العملاء من شأن هذه المخاطر أن تأثر على قدرة العميل في سداد التزاماته تجاه البنك مانح القرض.

[1]- دحدوح نجيب، * أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية"، 2005، ص 306.

- مخاطر عامة (مخاطر نظامية) Risque Systématique: تكون نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية يصعب التحكم فيها ومن أمثلة ذلك تغيير أسعار الفائدة مخاطر التضخم، تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية، المنافسة التكنولوجية وتعتبر أكثر صعوبة من المخاطر الخاصة لأنها يصعب التنبؤ بالأوضاع المستقبلية.

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

الشكـــل (2-15) مصادر المخاطـر [1]

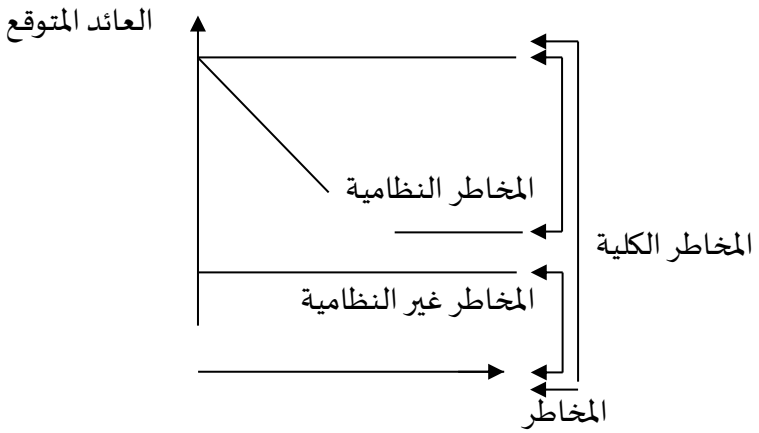

المصدر : تيسير أحمد التركي ، مدخل الى الإدارة المخاطر – ص 30.

II) أ/أهم المؤشرات المالية لقياس مخاطر الائتمان :

إن قياس المخاطر بواسطة المؤشرات يساعد على ادارتها والتحكم فيها ومن ثم تقليلها إلى أدنى مستوى من بين أهم المؤشرات نجد:[2]

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على عدة قطاعات اقتصادية.
- بيانات عن توزيع محفظة إلى تسهيلات بضمان عيني وأخر بدون ضمان عيني.
- مؤشرات جدول الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام احترازي يتم حسابه بصفة شهرية على النحو التالي:
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
  - نسبة القروض الغير مضمونة إلى إجمالي المحفظة.
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع
  - نسبة المخططات إلى إجمالي التسهيلات غير منتظمة.
  - نسبة التسهيلات غير منتظمة/ إجمالي المحفظة الائتمانية.
  - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية.
  - نسبة العائد المتوقع / إجمالي القروض.
  - نسبة إجمالي الصافي العائد / إجمالي القروض.

[1] - تيسير أحمد التركي، مدخل الى الإدارة المخاطر. ترجمة 2007 – ص 30.
[2] - طارق عبد العال حماد * إدارة المخاطر (شركات، بنوك) * الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 239.

(01) بيانات اجمالية عن التركيزات التي تصل إلى 25%فأكثر من قاعدة رأس مال البنك (أسهم أو تمويلات مختلفة).

- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع تسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخططات كمالي:

⬅ ا لقيمة الحالية للضمانات / إجمالي التسهيلات الممنوحة.

- تقارير عن تحديد وضعية بعض الحالات الائتمانية لضمان سداده بعد تحديد السبب.

جدول رقم (2-7) أهم المؤشرات المالية لقياس المخاطر العارضة للبنوك:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العاملين مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد" إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 239.

II) ب/ دور النسب المالية في قياس مخاطر ائتمان :

يتمثل دور النسب المالية في قراءة وتحديد المركز المالي للبنك بطريقة مفصلة وهذا مختلف بوصفه النالين الحالي المستقبلي وربحته ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياته وأداء التزاماته وبالتالي يمكن استنتاج نقاط الضعف والقوة لدى البنك والتي تساعد عل اتخاذ القرار المستقبلي إما بمنح القرض أو لا.

وأول خطوات التحليل المالي التي يقوم بها البنك هي الانتقال نمن الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ثم وضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم النسب المالية ثم يركز تحليله على هذه الأخيرة والتي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام المدونة في التقارير المالية في شكل احتياطات مثل نسب قروض الاستغلال ونسب قروض الاستثمار.[1]

1) نسب خاصة بقروض الاستغلال: بحكم إجبارية دراسة الوضع المالي لطالب القرض تمويل نشاطات الاستغلال يجب؟ استعمال نسب لها دلالة اخصائية في هذا الميدان من بنها:

[1] - الطاهر لطرش * تقنيات البنوك* ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2001 ص146.

- نسب التوازن المالي ← حساب رأس المال العامل FRواحتياجات رأس المال العامل BFRوالخزينة TR.
- نسب الدوران← نسب دوران المخزون، %سرعة دوران الزبائن، %سرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

2) نسب خاصة بقروض الاستثمار: بحكم طول مدة قرض الاستثمار فإن البنك يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وهو بذلك يتعرض لمخاطر عدة توجب عليه حساب نسب تتماشى مع نوع القروض وهي:

- نسبة المديونية -التمويل الذاتي
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال حساب:
- صافي القيمة الحالية - VANمعدل العائد الداخليTRI.
- فترة الاسترداد PR -مؤشرات الربحية IP.

II) ج/ طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي :

تعتمد هده الطريقة على التحاليل الاحصائية القائمة على إعطاء نقطة أو وزن لطاب القرض ليتحدد الخطر وعليه يتمكن البنك من تقدير الملاءة المالية للزبائن، يتنبأ بدرجة العجز قبل منح القرض، ظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي وتطورت تدريجيا وقد اهتمت بها المنظمات لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية ولكنها مستعملة بشكل قليل، اذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية وتأخذ وجهان:

- القروض الموجهة للأفراد: معتمدة القرض هنا على التحليل التمييزي بين الأفراد ويعمل على تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة وكذلك استعمال نتائج التحليل على كل طاب قرض.

- القروض الموجهة للمنظمات: تهتم بالمنظمات التي ملاءة مالية جيدة والتي لها ملاءه غير جيدة وفقا ل:

-تاريخ تأسيس المنظمة – أقدمية وكفاءة المسيرين بمردودية المنظمة – رقم أعمالها – طبيعة نشاطها.

بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين توجد طرق إحصائية أخرى تتمثل في:

- طريقة رجال القرض: تعمل على إعطاء نقطة لكل مؤسسة حسب المعايير التالية: [1]
- العامل الشخصي: كفاءة المسيرين، انسجام المستخدمين معامل ترجيحه ←40%.
- العامل الاقتصادي: حالة الوضع الاقتصادية للمؤسسة والوضع التنافسي معامل الترجيح ←20%.
- العامل المالـي: حالة المؤسسة المالية وذلك بعد تحليل بعض عناصر الميزانية معامل الترجيح ←40%.
- طريقة نقاط المخاطرة: تعتمد وضع سلم تنقيط يماثل درجات الخطورة مثل عمر المؤسسة:

أقل من سنتين ← نقطة 1 (مخاطرة قصوى)

من 2 إلى 7 سنوات ← نقطة 2

من 7 إلى 15 سنة ← نقطة 3

أكثر من 15 سنة ← نقطة 4 (مخاطرة دنيا).

إن تقييم مخاطرة القرض وفق هذه الطريقة تعب عن اتجاهات المنهج الإحصائي وتجديد هذه الطرقة أهميتها في المزايا التي تحققها مثل مرونة الطريقة وأبعادها.

[1]- عمر بن خالد (تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية) مذكرة ماجيستر الجزائر 2004/2003 ـ ص 99.

الفرع الثاني: التحليل المالي كأداة لإدارة مخاطر السيولة:

تمهيد: السيولة في البنوك هي قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين سواء العادية وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب لهذا فإن البنوك بحكم طبعتها التجارية تستخدم مؤشر السيولة للتعبير عن قدراته على التحويل للتعبير عن قدرته على تحويل تعهداته إلى نقد عناصر عند الطلب [1]، وهي تمثل سمعة البنك وضمان استمراريته وعليه يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة إمكانية تمويلها أو توفيرها إلى جزئيين هما:

- السيولة الحاضرة: وتمثل النقدية الجاهزة تحت تصرف البنك تشتمل على النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك، والودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي وكذلك الشيكات تحت التحصيل.

- الشيكات شبه النقدية: وتمثل أصول يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها وتشمل أذونات، كمبيالات مخصومة، أصول استثمارية (أوراق مالية) وتتميز بقصر اجال استحقاقها إمكانية التصريف السريع لها بيع أو رهنا يمكن تصنيفها أو بيعها.

I)العوامل المتحكمة في سيولة البنك :

لقد تحد البنوك الطريقة التقليدية في توفير احتياجات السيولة من تحويل الأصول إلى النقدية الحاضرة الى طريقة إدارة جانب الالتزامات من خلال حصولها على ودائع جديدة أو الإقراض من السوق المالي (بنوك محلية، ودائع جالية)، وعليه فإن مخاطر السيولة تشمل عنصرين (المبلغ المطلوب لتغطية الاحتياجات الموقعة وغير المتوقعة من السيولة والسعر المعروض لذلك). وهي تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي:

- عوامل داخلية:

-ضعف التسديد للمستحقات نظرا لعدم تناسق الأصول والالتزامات.

- التحويل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضة الى التزامات حقيقية يقابلها ضعف الموارد التحوط.

-سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة يقلل من إمكانية التحول إلى ارصدة سائلة.

- عوامل خارجية:

- عدم القدم سداد المستحقات بسبب العوارض الاقتصادية مثل الركود أو الكساء

- الأزمات العادة التي تنتاب السواق المالية، بحيث نلاحظ أن كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما كان ذلك مؤشرا على استقرار السيولة لدى البنك، الودائع الأساسية هي الودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي لا تتأثر بمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب وهكذا فإن الأصول السائلة تكون من الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للبيع وأذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة وتوفر القروض أصولا سائلة للبنك بطريقتين:

*- الطريقة الأولى: التدفقات النقدية من الفائدة واسترداد أصل القرض.

*- الطريقة الثانية: حصيلة تسويق القروض وبيعها للمؤسسات أخرى.

[1]- خالد وهيب الراوي "إدارة العمليات المصرفية" طبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع –الأردن، 2001، ص298.

- مع كل هذا فإن المعلومات المتوفرة في ميزانية البنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القرض ويكون الأمر صعبا على المحلل المالي إلا بتوفر معلومات إضافية، وأخيرا فإن الاستثمارات طويلة الأجل تأخذ بها البنوك لأجل جنبي الأرباح الرأسمالية بزيادة أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية لكنها أكثر خطورة وأقل سيولة.

إن بعض البنوك العالمية تستخدم مقياسا هاما للوقوف على مخاطر السيولة يعرف سلم الاستحقاقات النقدية وهو يعتمد مبدأ إيجاد علاقة بين الأصول والخصوم وفقا لتواريخ الاستحقاق وذلك لاستخراج الفجوات التراكمية في كل فترة استحقاق. [1]

II) طرق قياس مخاطر السيولة في البنوك :

يقدم التحليل المالي كما أسلفنا الذكر تنبؤات مستقبلية لاحتياطات البنك المالية لتفادي خطر السيولة وعليه يضع الاحتمالات التالية:

- التنبؤ بحجم الودائع ومدى تغير سلوك المقترض والقروض.
- التنبؤ بمعدلات الفائدة المستقبلية، ارتفاع أو انخفاض.
- تقدير درجة الثقة (وجود حالة عدم التأكد) مما يجبر البنك بوضع احتياطي كافي من السيولة.

استنادا لكل هذه التنبؤات والاقتراحات توجد طرق لقياس وتسيير خطر السيولة:

أ/ طريقة سلم (موعد) الاستحقاق:

هو أسلوب لقياس السيولة بمقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول البنك من خصومه خلال فترات استحقاق معينة، وهو الطريقة التي يعرف بها البنك زمن استمرار نشاطه وعليه يجب ان تتضمن التدفقات (خصوم البنك الالتزامات واجبة الدفع، خاصة ما تعلق بحدود الائتمانات الممنوحة التي يمكن سحبها، ويتم ادراج أصول وخصوم البنك ضمن سلم الاستحقاق لأجل احتساب صافي العملية (فائض أو عجز).

ولهذه الطريقة أهداف كمعرفة احتياطات المستقبل كما تساعد في إعادة هيكلة الافتراضات المفرطة على بعض فترات الالتجاء لسوق رؤوس الأموال وكذلك تعطي نظرة على وضعية سيولة البنك.

أما من بين سلبياتها نجد أنها لا تقدم توضيحات حول نوعية الحقوق ولا تعطي اعتبارات المحتملة ضمن العمليات خارج الميزانية، كما أن هذه الطريقة لا تسمح لعامل القدرة على الاقتراض المهم بالنسبة للسيولة التنشيط على مستوى السوق المالي، لأنه لديه علاقة بمواعيد الاستحقاق للبنك وكذلك مرتبط بسمعة البنك، وهي مبينة في عدة جداول منها:

[1] - ليزيدي نبيلة * تسيير مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية * رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص 58.

جدول رقم (2-8) أجال استحقاقات ل 6 أشهر

الفترة	الأصول	الخصوم	خصوم صافية
أسبوع أو أقل	×	×	×
10أيام _2أسبوع	×	×	×
2أسبوع_3أسبوع	×	×	×
3أسبوع_1شهر	×	×	×
المجموع	X	Y	Z=Y-X

X : تعبر عن القيم المالية.

Y : تدفقات الأصول.

Z : مجموع الخصوم الصفية المستحقة والتي تحتم إيجاد تمويلات قصيرة ومعرفة الوضعية ومعرفة الوضعية لتسديد حاجيات الاقتراض من خلال هذا البند و ليتم احتساب الوضع التراكمي على مدى تلك الفترات وتحديد الحد الأقصى لنسب عدم توافق التدفقات النقدية لأصول وخصوم كل فترة زمنية.

ب/ طريقة مؤشرات السيولة:

جاء أن البنك يعمل على قياس معدل السيولة بقياس كملية الأموال الواجب تحصيلها على مدى الفترات المختلفة فمن المهم أيضا قياس الفارق الموجود بين الاستحقاقات وذلك عبر حساب مؤشر السيولة الذي يتميز بنشاط دائم وعليه يجب على البنك عند حسابه لهذا الأخير ادخال مواعيد الاستحقاق ذاتية لبعض الخصوم والأصول، وطريقة حسابه تقوم بقسمة مجموع الخصوم المرجحة ولهذا يجب القيام ب:

- تجميع ضمن أقسام الأصول والخصوم حسب مدة استحقاقهم.
- ضم رقم معين لكل قسم من اجل ترجيحه.

مؤشر السيولة = مجموع yi/ مجمع xi.

إن حساب مؤشرات السيولة للبنك يشرح مدى توافق الجاري بين موعد استحقاق الأصول والخصوم كما يسمح لنا بمعرفة الخلل عبر الزمن وتطوير السيولة وذلك على أساس.

- مؤشر السيولة = 1 ⟵ الأصول والخصوم متوافقة.
- مؤشر السيولة <1 ⟵ البنك يمول الأصول بواسطة الخصوم (استحقاق الخصوم أقل من استحقاق الأصول

ج/ طريقة النسب:

من خلال افتراضات البنك على مستوى النقدية قد يحصل على عدة نسب تفسير بالنسبة لعدد كبير من البنوك أن جزء من الودائع للخواص من المفروض أن تكون ثابتة ويمكن تصنيفها ضمن الأصول الدائمة والافتراضات طويلة الأجل كموارد طويلة الأجل ويمكن حساب نسبة السيولة.

نسبة السيولة = احتياطات مقدرة لتمويلات جديدة على مستوى السوق النقدية / الافتراضات الجارية على مستوى السوق النقدية.

تعبر هذه النسب على حصة الأموال الجديدة الواجبة لاقتراض من السوق النقدية خلال الشهر القادم في المجموع الجاري من الافتراضات على مستوى السوق وان ارتفاع هذه النسبة يعني تدهور السيولة على المدى القصير.
لا يمكن الأخذ بهذا المقياس لعدم واقعيته وذلك لأن أنشطة البنك المالية عبارة عن تنبؤات او رهان في المستقبل الذي يتميز بحالة عدم التأكد، وللبنك عدة مقاييس على العمليات يمكن أن يجربها والتي لا تدخل ضمن ميزانيته وتعتبر عمليات خارج الميزانية اذ لا يمكن أن تقدر احتياجات السيولة الفعلية بدون الاخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الالتزامات.

المطلب الثالث: طرق التحليل المالي في علاج مخاطر السيولة والائتمان:

باعتبار أن السيولة والائتمان في البنك هما أهم ركائز نشاط البنك ، مركزه واستمراريته فإن أي خطأة في البنك يشمل هذين العنصرين يؤدي إلى خطر الانهيار النهائي لأنهما مكملان لبعضهما ، بحيث أن أول حادث عدم التسديد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون يوقعنا ضمن خطر الائتمان وبالتالي فإن عدم الاسترجاع المستحقات يضع البنك في إشكالية منح القروض بمبالغ كبيرة والتخوف من الإفلاس المفترض زيادة على ذلك السحب المكثف للمودعين يجعلنا أمام مخاطر السيولة في ظل هذه التراكمات يبدأ البنك في التفكير في تنظيم قدراته إعطاء احتمالات والتحضير لرد المناسب من خلال المرحلة الأولى الخاصة بعملية التحصيل فإن تعثر هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر .

فرع 1: معالجة مخاطر السيولة:

لتجنب مخاطر السيولة في البنوك يجب وضع عدة حدود تنظيمية تقيد النشاط مع الزبون:
- الاعتماد على التمويل قصير الأجل.
- مضاعفة التزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير.
- فرض استلام سلم الاستحقاق بالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام وكذا الودائع بالعملة المحلية.
- مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول الالتزامات.
- رفع تقرير بالوضع العام لسيولة بصفة دورية إلى البنك المركزي.[1]

ونظرا لهيمنة العولمة وزيادة دورة المنافسة البنكية في نشاطها على المستوى الدولي قامت السلطات النقدية الرقابية في الدول المتقدمة بهيكلة أسلوب حديث لقياس نسب السيولة بهدف إدارة المخاطر المحتملة والخدمة أية مشاكل تعرض لها البنوك وهذا الأسلوب الحديث المطبق المشار هو نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

فرع 2: معالجة مخاطر الائتمان المصرفي:

إن لظاهرة عدم تمكن الزبون من تسديد مستحقاته أثر كبير على البنوك التجارية مانحة القرض لهذا اعتمدت البنوك قواعد عملية لمعالجة وتسيير خطر الائتمان.

أ/ تحصيل القروض: ترتكز هذه العملية على أربع أسس متمثلة في:

[1] - حمني حورية *أليات رقابة البنك المركزية على البنوك التجارية*رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة – 2005/ص48.

1. رد الفعل: هو أهم عامل في عملية التحصيل لأنه يمثل سرعة استجابة البنك على حالات حدوث الخطر، فعامل الوقت في حال وجود خلل لدى الزبون يساهم في رد فعل مناسب للتحصيل الذي وجب على البنك مانع القرض التجهز بوسائل فاعلة تكشف بسرعة وتنبه عن حالت عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.
2. الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدعم الدفع: تتمثل في المداومة على عملية التحصيل دون انقطاع وتجنب تغيير أدوات الضغط على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
3. تصعيد الإجراءات القانونية: تتمثل في انتقال تصاعديا في الإجراءات القانونية الجبرية وأساليب الإكراه على الزبون من طرف الوكالة البنكية إلى مصلحة المصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إذ اقتضى الأمر.
4. تسيير الحسابات: وهذه العملية نقوم على اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق، في هذه الحالة يقوم النظام المعلوماتي للبنك بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية ومن جهة أخرى يقوم برد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

الشكل (2-16): عملية تسيير الحسابات في البنك التجاري

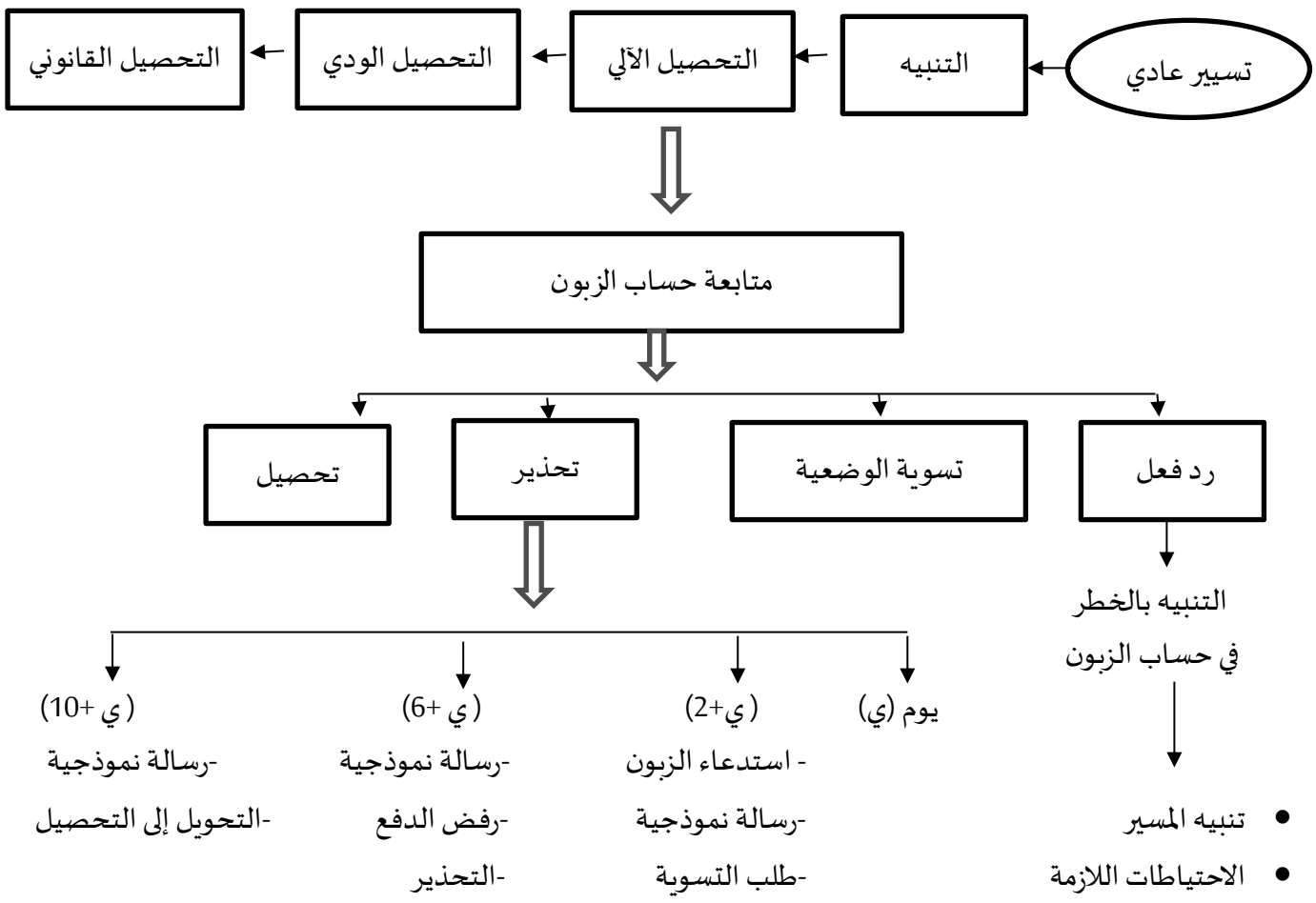

المصدر: زياد رمضان الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ص 57.

في هذه الحالة للمسير الحرية غي اتخاذ القرار سواء القرار سواء بمساعدة الزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء بالودية أو قانونيا.

ب / معالجة القرض:

هنا يتم عملية تصفية القرض بالاقتطاعات اليومية من حساب الزبون على أن تنظم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما تتوفر في حساب الزبون بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها في حال الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض دون ضمانات ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حساب قيمة الضمان.

كما بالنسبة لمتابعة تسوية الحسابات فإن مسير التحصيل يتابع مختلف الوسائل الإشارية وطلبات تسوية الوضعية وهذا لا يمنع على مسير الحسابات من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة للتسوية، هذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلام اشعارات التحذير بوجوب الدفع، حيث يقوم المسير بتحديد الآجال المطلوبة وكذلك المخططات ويقترح القرار المناسب وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

وعليه فإن هاتين الوحدتين تتدخلان في تسيير الخطر داخل البنك ومعالجته في إطار تحصيل القرض.

الخلاصة:

لا شك أن الصناعة المصرفية أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر خاصة مع دخول العولمة، حيث تنامى استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على ظهورها التقدم التكنولوجي.

إن قضية المخاطر المصرفية هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية، لأنها قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أدائها، حيث تعد المخاطر ملازمة لكل نشاط من نشاطات البنك، لذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد وبين عدم التعرض لهذه المخاطر.

الفصـــــل الثالـــــث

الجانـــب التطبيـــقي

دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمـــهيـــد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري لمعلومات حول ماهية التحليل المالي داخل المؤسسات المصرفية وكذا المخاطر وكيفية ادارتها وما تعلق بهذا المصطلح العميق والمجدد وما جاءت به لجنة بازل في هذا الشأن من خلال منح القروض والضمانات الواجب مراعاتها وسياسة كفاية رأس المال وكذلك مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض من البنك.
سنحاول في هذا الفصل التطبيقي، توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة وسنعمل على استقراء كافة الجوانب المتعلقة بسلوك البنك في ممارسة وظيفته وأساليبه في ضبط الضمانات البنكية.

المبحث الأول: تقديم نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

بنك البدر، مؤسسة اقتصادية مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، تأسست سنة 1982لمهمة تطوير الفلاحة، وترقية العامل الريفي في بداية المشوار تكون من 140وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA)، وأصبح يحتضن في 2001 أكثر من 290 وكالة و41 مديرية جهوية ويشغل أكثر من 7000 عامل من بين إطارات وموظفين وقد تم تصنيف بنك البدر في المركز الأول بين البنوك الجزائرية والمركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف من طرف المجلة نظرا لكثافة شبكته وأهميته تشكيلته البشرية قاموس البنوك طبعة 2001.

المطلب الأول: نشأة البنك، تعريفه وتطوره:

فرع 1): التعريف بالبنك:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية التسيير من حيث النشأة، أسس بموجب المرسوم 206/82 الصادر ب 1982/03/13 وهو شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54 مليار دج بعدما كان 33 مليار دج وبطبيعة نشاطه فإنه يخضع لأحكام تشريعية متمثلة في أحكام القانون التجاري بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990الذي ألغي من خلاله نظام التخصص ويعتبر بنك البدر صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر فهو يحتوي أكثر من 300 وكالة و31 مجموعة جهوية محلية.

فرع 2): مراحل تطور البنك:

مرَ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربع مراحل متميزة نحددها كالآتي:

- مرحلة 01: من 1982-1990: عمل البنك خلال هذه المرحلة على تحسين موقعه في السوق المصرفي عن طريق فتح وكالات مصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.
- مرحل02: 1990-1999: اتسمت هذه المرحلة تتوسع النشاط وإدخال استخدامات الإعلام الآلي حيث في:

1991 ـــــالانخراط في ـــSWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
1992 ـــــ وضع نظام CYBVيساعد على سرعة العمليات المصرفية.
1993 تعميم استخدام الإعلام الآلي.
1994-1995 ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بدر.

*- بحث عبر المتصفح قوقل

1996 -1997 ادخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية.

1998 بدأ العمل ببطاقة السحب من البنوك C.I.B.

- المرحلة 03: 2000 – 2004: تتميز هذه المرحلة بتدعيم الاستثمارات، ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

2000ـــ تشخيص نقاط القوة والضعف واعتماد المعايير العالمية المصرفية.

2001 ـ2003 . التطهير المالي والمحاسبي، تقليص مدة العمليات المصرفية تجاه الزبائن

2004 ـ تسريع العمليات المصرفية مثل (نقل الشيك عبر الصورة. الشبابيك الألية، .....)

المرحلة 4 :2005ـــ إلى يومنا: تتميز بإعادة تخصص البنك في الميدان الفلاحي والعمل على تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الري.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك البدروخدماته:

فرع 1): مهام بنك البدروخداماته:[1]

طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة الريفية بتطوير برامجه التالية:

- وضع الإمكانيات المالية تحت التصرف لتطوير الفلاحة الري والصيد والنشاطات الحرفية.
- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا سياسة منح القروض ذات المردودية.
- تطبيق معدلات فائدة منسجمة مع تكلفة الإجراءات.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- تحسين عملية استقبال الزبائن واحترامهم والرد الفوري على طلباتهم.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلب.
- معالجة البيانات التي يقوم بها أي بنك تجاري.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فرع 2): أهداف البنك:

- استعمال الدعم الإعلامي (جريدة – تجمعات إشهار – معدات سمعية بصرية).
- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين – إعطاء الأولوية لعامل الشهادات.
- المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تعيين الخدمات وتنويع المجالات لمؤسسة مصرفية شاملة
- إيجاد سياسة فاعلة جلب الموارد ورؤوس الأموال. وتحقيق أكبر ربح ممكن.
- توسيع إدخال التكنولوجيات الحديثة.
- توسيع شبكة الخدمات.

[1]- بوعمران خديجة بحث،" حول العلاقات العامة بوكالة بدر" – موظفة بوكالة المحمدية -2017-2018، معسكر، ص 5.

فرع 03: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

*/ حسابات إيداع الأجل: موجه لأشخاص طبيعيين و معنويين غير مقيد بسندات بنكية.

*/حساب الأموال بالعملة الصعبة: تحت تصرف العميل في أي وقت وبنسب فائدة محددة.

*/ سـندات الصـندوق: هـو إيـداع بأجـل موجـه للأشـخاص الطبيعيـين والمعنـويين محـدد بمبلـغ أدنـى (1000دج) وفائدته متغيرة.

*/ بطاقة بدر: تسمح بالسحب نقد عن طريق موزعات أتوماتيكية " 24/24" حتى في أيام العطل.

*/ معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي أوقاتها الحقيقية.

*/ دفتر التوفير: تسجل فيها عمليات التوفير والسحب.

*/تمويل قطاع الصيد البحري: قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) بفائدة سنوية نسبتها 6.5 %.

*/تمويل قطاع الصحة: فتح عيادات طبية وصيدلية (بيطرية) لمدة (05سنوات) بفائدة نسبتها 3.5 %.

*/ تمويل مشاريع التنمية الريفية: قطاع النقل، تربية الحيوانات ومشاريع الزراعة.

المطلب 03: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك (BADR):

الشكل (3-17) لهيكل التنظيمي العام لبنك (BADR)

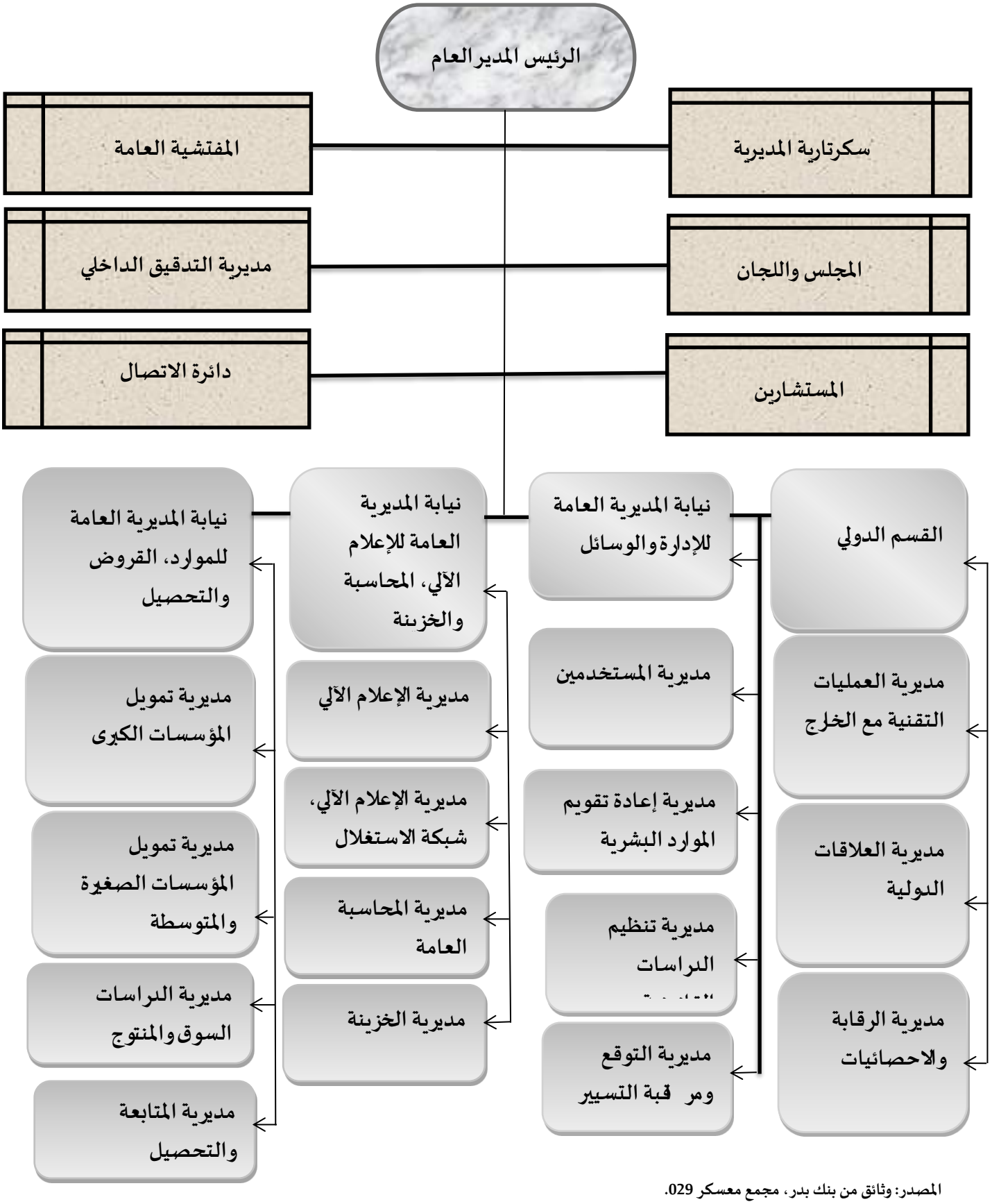

المصدر: وثائق من بنك بدر، مجمع معسكر 029.

المبحث الثاني: بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية معسكر.

يعتبر المجمع خلية هامة في تحريك نشاطات الاستغلال البنكي وتوجه الاستثمار الفلاحي.

مطلب 01: لمحة عن المجمع G.R.E:029 :

الفرع 01: ماهيــة المجمع:

أ) تعريف المجمع الجهوي للاستغلال: معسكر الرمز(029) تم إنشاؤه سنة 1982، يشرف على إدارة ومراقبة الوكالات وهي في المجموع 10،ويبلغ عدد الموظفين به 145موظفا،وتتمثل في:

- الوكالة الرئيسية (المجمع)G.R. Eرمزها 029.
- وكالة المحمدية: رمزها922 - وكالة غريس: رمزها 926.
- وكالة معسكر: رمزها: 921 - وكالة البرج: رمزها 928.
- وكالة تيغنيف: رمزها 923 - وكالة تاغية : رمزها 929.
- وكالة عين فكان: رمزها 924 - وكالة بوحنيفية: رمزها 930.
- وكالة سيق: رمزها 925.

ب) نشاطات المجمع:

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية والهيأة المركزية التابعة لـ BADR.
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات ومتابعة استقبالها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها.
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات.
- السهر على متابعة وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل بناء وكالة جديدة وتجهيزها.

الفرع 02: مقابلــة:

لمعرفــة بعــض الأمــور النظريــة الخاصــة بــأدوار العمــل الــداخلي قمنــا بــإجراء مقابلــة مــع بعــض مــوظفي الوكالــة البنكيــة BADRالمحمديــة، متعلقــة بالأشــخاص (أ) مكلفــة بمكتــب الواجهــة، ب. (س.ع) مكلفــة بمكتــب التجــارة الخارجيــة (ج .س.ف) مكلــف بمكتــب الزبــائن العــاديين ، د. (م . ف) مكلــف بمكتــب الزبــائن والمؤسســات، هـ (. ع . م) مكلف بدراسة ملفات القروض ، و(ب.ح) مكلف بالأمانة العامة.

- السؤال الأول: ما أنواع الاتصالات المستخدمة في وكالة بدر المحمدية؟
- السؤال الثاني: هل تستخدم وكالتكم وسائل اتصال مختلفة مع جمهورها الداخلي والخارجي؟
- السؤال الثالث: ماهي المشاكل التي تواجهك مع الزبائن والزملاء؟
- السؤال الرابع: هل هناك علاقات عامة مطبقة على أرض الواقع؟

إجابات العمال:

كانت معظم إجابات العمال متشابهة باعتبار أن عملية الاتصال والمعلومات عملية مهمة في الوكالة، فهما يسهلان عملية التبادل، وتختلف أشكال الاتصال حسب طبيعتها واتجاهها فقد تكون أفقية من حيث الاتصال والتنسيق بين المصالح، وقد تكون عمودية نازلة أو صاعدة بين الموظفين والمدير.

أما فيما يخص وسائل الاتصال فقد صرحوا أنهم يعتمدون: الهاتف، الفاكس، الملصقات، خرجات ميدانية، مطويات إشهارية، اجتماعات وسجل الشكاوى والاقتراحات.

أما من ناحية المشاكل التي تعترض العمال فقد صرح المبحوث "ج" أن هناك مشاكل مع الزبائن في عدم التفهم واحترام القوانين، أما المبحوثة "هـ" فقد صرحت أنه هناك فرق بين الزبائن الجدد والقدامى من حيث التعامل أما مع الزملاء فلا وجود لمشاكل.

صرحت المبحوثة "د" أنه توجد مشاكل مع الزملاء في عدم التفاهم فيما بينهم.

المبحوثة "أ" في إجابتها عن السؤال الرابع قالت: يتجلى مفهوم العلاقات العامة في الملصقات و الإعلانات على شاشة العرض في البنك .

المبحوثة " ي" قالت أنه عند التصاق البطاقة البنكية في الصراف الآلي يجب انتظار حتى يغلق البنك و تقوم بعملية Superviseur و تقوم بحساب كل العمليات اليومية و إعلام الجهات المعنية (الجهة المركزية DEDI) بالفحص على الأقل 72 ساعة.

المبحوثة "ب «قالت أن العلاقات تظهر من خلال الأمن للعمال و الزبائن داخل الوكالة.

المبحوثة " ج " تظهر العلاقات في كسب ثقة الزبائن بتلبية رغباتهم وتقديم أكبر خدمة لهم.

- استنتاج عام على المقابلة:

من خلال الملاحظة التي قمت بها في وكالة بنك الفالحة والتنمية الريفية المحمدية نستنج أن عملية الاتصال تتوفر بجميع أشكالها في الوكالة، ويظهر ذلك من خلال الاجتماعات التي تعقد داخل المؤسسة والاتصال العمال فيما بينهم عن طريق اتصال مباشر وجها لوجه، بالإضافة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد في تواصله مع جمهوره الخارجي سواء زبائن عاديين أو مؤسسات متعاملة معه على سجل الملاحظات والزيادات التي يقومون بها داخل المؤسسة. فالاتصال يكون مباشرة لدى الزبائن مع عمال البنك أو عن طريق الهاتف أحيانا.

مطلب 02: وظائف مصالح المجمع حسب الهيكل التنظيمي:

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على عدة مصالح وأقسام متنوعة يرأسها المدير ومساعديه الثالثة والعمال آخرين إلى غاية عمال الأعوان الأمن.

مهام المدير:

- الإشراف على التنظيم التجاري والإداري للبنك اعتمادا على العدد المتوفر من الموظفين.
-تحديد الأهداف المسطرة للإدارة (المجمع الجهوي GRE) وإلى المساعدين.
- يقوم بصياغة الجداول الخاصة بالمنتوج الإداري ومتابعتها.
- يعمل على تحسين صورة البنك.

مهمة رئيس مصلحة الزبائن (Superviseur front office (pole clientèle) :

- تنظيم النشاط التجاري الخاص بالمؤسسات وبالخواص.
- تأطير نشاط المكلفين بالزبائن سواء الخاصة بالمؤسسات أو الخواص.
- صياغة الجداول الخاصة بالنشاط التجاري ومتابعتها.

مهام المكلف بالزبائن (chargé de clientèle(entreprise//particulier):

-تسيير وتطوير محفظة الزبون ويتم ذلك بجلب الزبون إلى البنك ومتابعته في جميع عملياته ابتداء من فتح الحساب البنكي وتقديم النصائح للزبون والقيام بشرح مفصل للمنتوج البنكي حتى يتسن للزبون الاختيار بين هذه المنتوجات المعروضة حسب احتياجاته.

-القيام بالعمليات الجارية للزبائن ومحاولة إيجاد الحلول لمشاكل الزبون

- القيام بخرجات ميدانية للزبائن التي تملك ملفات القروض.

الجانب الميداني:

مهام المكلف بالاستقبال والتوجيه (Chargé d'accueil et orientation):

- توجيه الزبائن داخل البنك نحو المصالح والشبابيك التي يحتاجونها.

- استقبال المكلمات الهاتفية وتسييرها وتوجيهها إلى المكلف بالزبائن

- تسليم دفاتر الصكوك إلى الزبائن.

- تقدم وعرض المنتوجات البنكية المتوفرة لإعطاء فكرة أولية للزبون قبل توجيهيه نحو المكلف بالزبائن.

مهام المكلف بتسجيل حسابات الدفع (Chargé de la comptabilité des versements) :

- القيام بتسجيل الأموال المدفوعة من قبل الزبائن في حساباتهم الخاصة وتقديم الوصل الذي يثبت إتمام عملية الدفع.

مهام المكلف بالخدمات السريعة (Chargé du service rapide) :

-استلام المال من أمين الصندوق الرئيسي لتمويل الصندوق الآلي

- القيام بعمليات السحب التي لا تتجاوز مبلغ 100.000.00 د. ج

- تصفية حسابات الصندوق الأولى من أخر اليوم وارجاع الفارق إلى امين الصندوق الرئيسي.

مهمة رئيس مصلحة الصفقات (le chef du service rapide) :

-يستقبل ودائع الزبائن.

- إجراء عمليات السحب التي تتجاوز 100.000.00دج

- إجراء عمليات تصريف العملة (Chargé manuelle)

- القيام بعمليات استقبال المال وإرساله فيما يخص الصندوق الرئيسي.

مهام رئيس مصلحة الجهة الخلفية للبنك (Superviseur Back Office) :

-ضمان توزيع المهام داخل مصلحته.

- توجيه موظفيه وإعلامهم بمهامهم.

- مراقبة العمليات داخل مصلحته.

- التنسيق مع رؤساء المصالح الأخرى.

مهام مصلحة القرض (Service Crédit) :

مصلحة القرض هيئة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت و تهتم مصلحة القرض في وكالة معسكر 029 بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض و معالجتها حيث تركز على عدة نقاط منها:

بالدرجة الأولى المردودية: و تقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية و التحصيل لحالات عدم التسديد و العجز، المشاركة في إيداع جداول الإحصاءات البنكية سواء منها الشهرية أو الثلاثية (الفصلية) أو السنوية الخاصة بالوكالة و هذا من أجل استغال الحسن لتدرج السلطات داخل الهرم البنكي للوكالة.

مهام الخلية القضائية:

الخلية القضائية لها دور نسبي كونها إدارية أكثر منها محاسبية تختص في الشؤون القانونية، الحقوق والنزاعات. تسهر على إتمام ما يلي:

*/ فتح الحسابات البنكية والتأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة إداريا كونها خالية من الأخطاء الإدارية التي توقع الزبون والبنك في مشاكل مستقبلا.

*/ التعامل مع القضايا والنزاعات التي تخص البنك.

*/ متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل والعمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة، في حالة ثبوت مشاكل لها أحقية تجميد الحسابات. وإيقافها مؤقتا لغاية حلها.

*/ القيام بعمليات التحصيل البنكي.

*/ التنسيق بين مختلف مصالح الوكالة البنكية

مهام الأمانة:

هي من المصالح الهامة على مستوى الوكالة حيث تعتبر همزة وصل بين الإدارة والعمال وتعمل على

-إعلام المدير بمختلف المكلمات الهاتفية.

- كتابة مختلف الوثائق والمطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن والعمليات التي يقوم بها البنك (جدول حسابات).

مطلب 03: أنواع القروض المقدمة على مستوى البنك:

حسب الطبيعة التجارية للبنك وتخصيصه في القطاع الفلاحي فهو يقدم قروض ليساهم في إنجاح الفلاح ودعمه خلال دورته الإنتاجية.

فرع 01: طبيعة القروض الممنوحة:

- قروض استثمارية في إطار تدابير الدعم:ANSEJ - CNAC – ENGEM :

- في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ" والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC " والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " ENGEM".

من أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك هي كالتالي:

- أشغال، تحضير تهيئة وحماية الأراضي والغابات.

- تطوير السقي الفلاحي.

-إنشاء، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية، تربية الدواجن والبيوت البلاستيكية.

- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.

- الإنتاج الحرفي.

- نقل المبردات والبضائع.

- التمويل بمعدات المطاعم، المخابز، صناعة الحلويات، صناعة مواد غذائية، ...إلخ.
- التمويل بمعدات تعليب المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية.
- تمويل تربية الأسماك والصيد.
- صناعة المشروبات بكل أنواعها.
-صناعة التبغ.

- حدود مبالغ القرض:

بالنسبة للقروض في إطار ANSEJ و CNAC قامت الدولة بتمديد المدة إلى 08 سنوات و تخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01 % بالنسبة للمشاريع التي قيمتها لا تتجاوز 5000000 دج، أما بالنسبة للمشاريع التي قيمها ما بين 5000001 دج إلى 10000000 دج فنسبة المساهم الشخصية هي 02 %فقط.

وكذا الاستفادة من عدة امتيازات من أهمها الاعفاء الضريبي فيما يخص العتاد الممول.

أما بالنسبة لقروض ENGEM فقد قامت الدولة أيضا بتسديد المدة إلى 08 سنوات وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01 % بالنسبة للمشاريع التي قيمتها 000 100 دج إلى 000 000 1 دج مع الاستفادة من الإعطاء الضريبي على العتاد الممول.

- تدعيم مصدر الفائدة:

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذه القروض بنسبة 75 %90%.

- مدة القرض البنكي:

طويـل الأجـل: مـددت المـدة مـن 05 سـنوات إلى 08 سـنوات مـن ضـمنها مـدة إرجـاء (تأجيـل) ثـلاث سـنوات (03)، لا يسدد خلالها المستفيد لا رأس المال ولا الفائدة.

ويبدأ احتساب هذه المدة (08) سنوات، بعد حصول المعني(ة) على آخر صك بنكي لإنجاز مشروعه.

ثم بعد ذلك يقوم بتسـديد القرض المحصـل عليه من الهيئة المعنية (ENGEM – CNAC – ANSEJ) بدون فوائد في مدة 05 سنوات تبدأ بعد انتهاء من تسديد القرض البنكي مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

1) قرض التحدي:

تعريف قرض التحدي ونطاق تطبيقه:

إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء تلك المستثمرات الفلاحية مملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لا سيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها بواسطة قرض التحدي:

- أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي.
- تطوير السقي الفلاحي.
- إنشاء، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية.
- تدعيم قدرات الإنتاج.
- تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي.

- حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية.
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج.
- إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.
- الإنتاج المصرفي.

***- حدود مبالغ القرض:**

قرض التحدي يمنح للمشاريع المصادق عليها من طرف الهيئات التابعة لوزارة الفلاحة، ممثلة في الديوان الوطني لأراضي الفلاحية (ONTA) على شكل التالي:

- واحد مليون دينار جزائري للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجديدة – سواء تلك المملوكة للخواص أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز – والتي لا تتعدى عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر بـ 10 %.
- مائة مليون دينار جزائري للمستثمرين الذين تتجاوز مساحة الأراضي المراد استغلالها من طرفهم، سواء تلك الحائزة لعقود ملكية أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز، أكثر من عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر بـ 20 %.

*/ تدعيم سعر الفائدة:

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي:

- نسبة الفائدة 0 أي تدعيم بنسبة 100 %خلال ثلاث سنوات الأولى.
- نسبة الفائدة 0 %خلال السنة الرابعة والخامسة تحتسب من النسبة الجاري بها العمل وتحكلها المقترض.

والباقي على عاتق الخزينة العمومية.

- نسبة 03 % خلال السنة السادسة والسابعة من النسبة الجاري بها العمل.

يتحملها المقترض والباقي على عاتق الخزينة العمومية.

- ابتداء من السنة الثامنة يتحمل المقترض كل نسبة الفائدة الجاري بها العمل.

مدة القرض:

- متوسط الأجل:

- من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات (03-07) .
- مدة الإرجاء (التأجيل) : تمتد من سنة إلى سنتين (01-02) .
- طويل الأجل: من ثماني سنوات إلى خمسة عشر سنة (08-15) .
- مدة الإرجاء (التأجيل) : تمتد إلى خمس سنوات (01-05) .
- نسبة الفائدة: الجاري بها العمل بعد انقضاء فترة تدعيم سعر الفائدة.

2) قرض الاعتماد الإيجاري:

هو عملية مالية وتجارية تنشئ علاقة بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين ممثلة في عقد تأجير عتاد متعلق مباشر بالاستعمالات ذات المشاريع الاستثمارية الفلاحية حاليا على أن يتم توسيع نطاق الاستفادة من هذا القرض إلى جميع القطاعات الاقتصادية المندرجة في نطاق مدونة النشاطات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية و في هذه الحالة يعد البنك مؤجرا و الزبون مستأجر.

يهدف العقد بعد إنجاز جميع مضامينه إلى نقل جميع الحقوق و الالتزامات بمجرد الانتهاء من تسديد جميع مستحقات بدل إيجار العتاد .

- نوعية التمويل:

- تمويل ثنائي: بين الزبون ودعم الدولة.
- تمويل ثلاثي: بين البنك الزبون ودعم الدولة.
- المدة: تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات (03-05) .
- مدة الإرجاء (التأجيل): 06 أشهر.

3) قرض الرفيق:

تعريف القرض الرفيق:

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي ، و قد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 و ذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

و يعتبر القرض الرفيق موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة .

*/ النشاطات التي يشملها القرض الرفيق:

بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية و المستلمة من قانون التوجيه الفلاحي فإن القرض الرفيق يوجه أساسا إلى ما يلي :

- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب ، خضر ، فواكه).
- تربية الدواجن .
- تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي .
- نشاطات التعاونيات الفلاحية ، التجمعات ، الجمعيات ، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية .

تتحمل الخزينة العمومية أعباء و فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا التزم المستفيد منه بتسديده في أجاله التي و كما نصت عليه الاتفاقية لا يجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض (06) أشهر أخرى .

مبحث 03: أخطار القروض البنكية و فعالية التحليل المالي في إدارتها:

إن أبرز ما نحاول تأكيده من خلال الدراسة الميدانية هو فاعلية التحليل المالي في منح القروض و التحوط من المخاطر الناجمة عن ذلك و كيفية تسيير و إدارة هذه المخاطر للوصول إلى اتخاذ قرار صائب.

مطلب 1: أنواع مخاطر العمليات على مستوى المجمع ونماذج تصنيفها:

إن أهم المخاطر التي يتعرض لها بنك البدر هي مخاطر خاصة بالقروض سواء بالنسبة للمقرض أو المقترض، لهذا يستوجب على المؤسسة المصرفية الدراسة الفعلية للملف وخاصة فيما يخص الضمانات المقدمة والدراسة الأولية المتعلقة بالجدوى (أهمية المشروع).

فرع1):أنواع مخاطر القروض على مستوى المجمع :

1. مخاطر متعلقة بالمقرض :

تتجسد في أخطاء التحليل المالي للبيانات أو عند طلب الضمانات أو عند التهاون في متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والتنبيه إلى قيمة الضامنات الموضوعة ويتعدد الخطر من خلال النظام الداخلي للمجمع في اتخاذ القرارات التالية :

- تدقيق الهيكل التنظيمي والقوانين الداخلية تحويل الصلاحيات والمراقبة.
- تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم بها سواء من جانب نوعية معالجة الملفات وأخذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها أو من جانب مراقبة الزبون .

ثانيا مخاطر متعلقة بالمقترض (الزبون) وتتمثل في:

2 . مخاطر متعلقة بسلوك المقترض الاجتماعي :

بمعنى طريقة عيشه مع الغير وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات تؤثر على نظامه المهني وتصيبه بتغيرات مالية.

- استعمال المقترض لطرق احتيالية تضر بالبنك مثل: تقديم صناعة فاسدة كضمان أو كمبيالة مزورة.
- مخاطر ناجمة عن مشاكل داخلية بالمؤسسة المقترضة (إضرابات العمال – خلافات بين الشركاء.....)
- مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون منحناه تنازلي أو متجه نحو الأسوأ.
- مخاطر الحوادث والأزمات المالية سواء كان السبب داخلي للمؤسسة أو خارجي.

3 . مخاطر متعلقة بالمحيط:

وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي كما أنه سواء تعلق الأمر بالمخاطر على المؤسسة (الزبون) أو على الوكالة (البنك) ويبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكن ذو أهمية كبيرة.

4 . خاص بالزبائن طالبي القرض:

أ/ مخاطر قروض الاستثمار :

هي قروض لها طبيعة طويلة الاجل موجهة خصيصا لتمويل للآلات الإنتاجية للمؤسسة من بين مخاطر قروض الاستثمار:

- مخاطر عدم استعمال استثمار مدروس : تكون عند وجود خطأ في الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري و بالتالي تكون النتيجة عدم تحقيق الأرباح المتوقعة مما يجعل المستثمر في حالة عدم القدرة على السداد .
- مخاطر عدم تحقيق عائد : إذا تحققت العوائد المتوقعة فهذا جيد للمستثمر ، أما في حالة عدم تحقيق العائد فإن البنك سيواجه خطر القرض .
- مخاطر تدهور حالة الصرف في غير صالح المستثمر : تحصل المستثمر على قرض استثماري بالعملة الأجنبية ، قد تواجه هذه العملة تدهور في قيمتها مما يضع المستثمر في وضعية صعبة عائدة إلى تدهور العوائد المتوقعة بسبب تدهور سعر الصرف .
- مخاطر ضعف المبيعات : تواجه المستثمر في بداية نشاطه و نظرا للمنافسة يؤدي ذلك إلى انخفاض المبيعات إلى غاية تقبل المنتوج الجديد .

ب/ مخاطر قروض الاستغلال :

محددة بدورة الاستغلال و موجهة لتمويل نشاط استغلالي، و يكون هذا التمويل لتغطية عجز مؤقت ،و تنتج عن هذا القرض مخاطر من بينها :

- مخـاطر الشـيء الممـول : إذا كـان القـرض موجـه إلى تمويـل المخـزون و كـان هـذا الأخير لا يحقـق عائـد كمـا هـو متوقع ، هنا الزبون يعجز عن تسديد الدين و يتعرض البنك لخطر عدم التسديد .

- مخاطر المنافسة : إذا كان القرض موجه لتمويل سلعة ما ذات منافسة جديدة هنا تنخفض المبيعات و يتعرض البنك لخطر عدم التسديد .

- مخاطر الزبون : قد يواجه المستثمر زبائن مشكوك فيهم ، بالتالي لا يقدر على التسديد نتيجة عدم تحصيله لمستحقاته لدى الغير .

فرع2): معايير تصنيف المخاطر:

أ – تحليل المجال: ويتم من خلال دراسة الإدارة التسويقية – التواصل -صور السوق-القدرة التنافسية –الأداء توقعات الصناعة –اعتبارات أخرى

ب-التحليل المالي: ويدرس من خلال أهميته و ربحيته ، النتيجة المتوقعة، الميزانية، درجة الســيول، والقوة العاملة، معرفة حســاب الزبون من حيث المركز المالي، التوزيع الجغرافي، طريقة الدفع والاســتيراد، عدم المطالبات الخارجية ، توثيق الضــمانات ، متابعة المخزون من خلال كيفية التخزين، عمر التخزين شــمائله وكذا التجهيزات الجامدة الثابتة من خلال إهلاكها، عمرها الاستغلالي، قيمتها، شروط تمويلها ، المديونية.

ج-هوامش خطر المقترض:

حصة1: خطر ممتاز ـــــــــ القرض البنكي محمي.

حصة2: خطر جيد جدا ـــــــ قرض تحوم حوله بعض الشكوك.

حصة 3: خطر جيد ـــــــــ قرض بنكي متوسط الحماية.

حصة4: خطر حسن ـــــــــ توجد شكوك في استرداد القرض.

حصة5: خطر قوي ـــــــــ توجد شكوك كبيرة في عدم استرداد القرض.

حصة6: مخاطرة كبيرة ـــــــــ تغطية عشوائية.

د-مقياس التقديري: وهذا المقياس يشمل (النشاط – الإدارة – تمويل المؤسسة).

و-مقياس تقدير النشاط وينقسم إلى أربع أقسام:

التقدير الظرفي ⟵ 20%، تقدير المجال ⟵ 30%، تقدير التوقعات ⟵ 20%، تقدير السوق ⟵ 30%.

ه -شبكات التصنيف: وهي التي تقيس الخطر حسب مدته ودرجة خطورته.

مطلب 2: دراسة حالة قرض ومجمل الضمانات.

دراسة ملف القرض من طرف الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة في المشروع.

فرع01: معلومات حول المؤسسة والقرض المطلوب:

أ) -المؤسسة ذات طابع إنتاجي مختصة في تحويل الزيتون (أنواع الزيتون) تحمل المؤسسة اسم صاحبها ومقرها الاجتماعي بدائرة المحمدية، ويعتبر السيد (ن) رجل أعمال مختص في الفلاحة وإنتاج الزيتون أما بالنسبة للعمالة فتتمثل في ما يلي:

جدول رقم (3-10) العمال

المؤهـــل	المفعل	الأجر	اشتراكات اجتماعية	اشتراكات المستثمر	الفـــائدة	المجموع
مشغل الامتياز				259000.00		259000.00
محاسب					240000.00	240000.00
تقني سامي	2	1320000.00	1908540.00			1775400.00
العمال	8	4032000.00	1391040.00			5423040.00
السائقين	2	1080000.00	372600.00			1452600.00
حارس ليلي	1	420000.00	144900.00			564900.00
المجموع	13	6852000.00	2363940.00	259000.00	240000.00	9714940.00

المصدر : وثائق من بنك بدر : المحمدية .

ب) -يندرج القرض ضمن قرض متوسط الأجل وهو موزع بعد موافقة البنك على النحو التالي.

- تكلفة المشروع مقدرة ب 114152989.48DA .
- البنك يساهم ب:80 %/ 91322391.58DA.
- المساهمة الشخصية مقدرة ب 20%/ 22830597.

ولأجل تجسيد هذا ا المشروع قام السيد (ر.ن) بتقديم ملف قرض يحتوي الوثائق التالية:

- طلب خطي من طرف الزبون -نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها
- شهادة إقامة -شهادة ميلاد. - فواتير شكلية.
- نسخة من السجل التجاري -شهادة تخصص الزبون -شهادة تأهيل .
- مستخرج ضريبي -إثبات فتح الحساب لدى الوكالة.
- شهادة الانتساب المستخرجة من الصندوق الوطني لغير الأجراء(C.N.A.S).
- شهادة عدم ممارسة أي عمل من الصندوق الوطني لتأمين على البطالة.
- ميزانية محاسبة تقديرية وجدول حسابات النتائج وجدول الهيكل المالي والاهتلاك.

فرع 2): الضمانات:

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمال ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابع للوكالة الى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاشتغالGRE، ومن أجل قبول طلب القرض ثم فرض ضمانات على صاحب المؤسسة، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار ومنهاج دفاعي للنشاط البنكي وعليه قمنا بحوصلة مجمل الضمانات الرئيسية التي يجب ان يحتوي عليها ملف طالب القرض.

1. وثيقة الرهن الخاصة بالمستودع وقطعة الأرض:

يدخل هذا الضمان ضمن الرهن العقاري والذي بموجبه ترجع قيمة المحل المرهون تابعة للطرف الدائن (البنك) بشرط استيفاء الرهن للشروط المطلوبة، كصلاحية المزاد العلني والمساحة القانونية وكتلة القرض وملكيته لتجنب أي نوع من المشاكل (نزاعات) وفي هذا الإطار يقدم الزبون وثيقة عقد من الموثق يصرح فيها كخطوة أولى بأحقيته الشرعية في ملكية العقار ومدى توفر شرط الاستحقاق وقابلية العقار للرهن مع وثيقة جدول تسجيل الرهن ، وتتم عملية تسليم وثيقة الرهن كالتالي:

الوثيقة هي حوصلة بين الموثق والمحافظة العقارية والبنك، حيث أنه بعد الحصول على الملكية من طرف الموثق إضافة إلى رسالة قبول محررة من البنك، يضع الموثق التزام الزبون برهن العقار بعد تقديمه للوثيقتين (عقد إيجار العقار + رسالة قبول) يحصل على جدول تسجيل من المحافظة العقارية .

2- عقـد ملكيـة العقـار: يقـدم طالـب القـرض عقـد الملكيـة محـرر مـن طـرف الموثـق مضـافا إليهـا عقـد المسـتثمرة الفلاحية.

3- **تعهد من الموثق باكتتاب:** تحرر وثيقة تأمين متعدد الأخطار على التجهيزات (موضوع القرض ، مستثمرة ، مضافا إليها تجهيزات تحويل الزيتون) ،يأتي هذا الضمان كأحد أهم عناصر الضمانات التي يطلبها البنك ويفرضها على الزبون تعتبر وثيقة التأمين بمثابة تفويض لصالح البنك من شركة التأمين لتحيوا حالات الحوادث والكوارث.

4- **وصل إيداع الحصة الشخصية:** تكون من النسب المخصصة لمجموع القرض حددت هذه الحصة بنسبة 5%.

5- **حصة صندوق ضمان القروض المصغرة:** تعتبر قيمة ضمان القروض المصغرة كقيمة مدمجة في تكلفة المشروع، تحدد مسبقا من طرف اللجنة الاقتصادية المخصصة في منح المشاريع وتمثل بنسبة للبنك ضمانه الأساسي .

الضمانات الشخصية: هي تعهد طرف أخر بسداد التزامات الشخص المدين في حالة عجزه وتأخذ عدة أشكال:

*/ **الكفالة:** تعهد خطي يقدم من طرف البنك بناء على طلب عميله يدفع بموجبه البنك نيابة عن ذاك العميل بمجرد مطالبة المستفيد (مانح القرض) بقيمة الكفالة.

*/ **الضـمان الاحتيـاطي:** يقـوم البنـك بتقـديم تسـهيلات ماليـة قابلـة للضـمان بـأوراق تجاريـة يسـتوفي البنـك قيمتهـا أو جـزء منهـا في حالـة عـدم قـدرة العميـل على السـداد لقيمـة التسـهيل الممنـوح لـه وتكـون في ثـلاث أشـكال: السـند لأمر، السفتجة، الشيكات.

*/ **وثائق أخرى تعتبر كضمانات:** هناك ضمانات أخرى يمكن تصنيفها ضمن الضمانات الإدارية مثل: التزام الزبون بسلوكه تجاه ملفه المقدم، توثيق رغبته في القرض بغية مباشرة للمشروع، شهادة الإخضاع الضريبي.

المطلب 03: دور التحليل المالي داخل البنك وإدارته للمخاطر:

يعتبـر التحليـل المـالي أحـد الأدوات التقنيـة المسـتعملة في تحليـل المعطيـات الماليـة المتعلقـة باسـتغلال المؤسسـة و هيكلهـا المـالي الـذي يتضـمن مصـادر الأمـوال و اسـتعمالاتها و تخلـص هـذه الدراسـة إلى نتـائج تبنى على أساسـها أنواع القرارات المذكورة سابقا و من بين هذه النتائج :

- تحديد نسبة كفاءة استخدام الموارد المالية بالمؤسسة باستعمال مفهوم المردودية .
- تعيين المركز المالي و درجة استقلالية المؤسسة .

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة و تحسنها و إمكانية تسديد ديونها و عليه فإن الوثائق المحاسبة التي يتقدم بها الزبون للوكالة كإثباتات مالية لوضعيته تكمن من إتمام الدراسة على أكمل وجه، و بذلك فإن لجنة القروض بالمجمع تخضع ملف المالي المكون من :

- الميزانية التقديرية للسنوات الثلاث القادمة - جداول هيكلة الاستثمار و الهيكلة المالية -جدول الاهتلاك إضافة إلى جدول حسابات النتائج التقديرية تخضعه للتحليل المالي لاستقراء لغة الأرقام المتواجدة فيها، و منه محاولة الخروج بنتيجة عن درجة الخطر المتواجد في الملف ، و دور البنك في معالجته و أسلوب تطبيق الضمانات قبل الخروج تقسيم نهائي حول المشروع الكلي ،عن طريق حساب المؤشرات و النسب المالية و تحليلها .

الشكل رقم (3-11) الميزانية الافتتاحية

رأس المال (إيجار الأصول)	المبلغ المالي	سلبي الخصوم	المبلغ الإجمالي
2/ استثمارات		أموال خاصة	22830597.90
مصاريف أولية	31962837		
آلات فلاحية	9703004		
معدات وأدوات	22830597		
تربية النحل	456616		
إغلاق	36528995		
نقل	4451966		
هاتف/فاكس وصل شبكة الكهرباء	3424589		
أثاث وأخرى سقي	35387426		
تهيئة	2283059		
4) ديون عند الغير والتوفير		ديون الاستثمار	
الصندوق		قروض بنكية	91322391.10
اشتراك أموال الكفالة			
الضمانات			
المجموع	114152989		114152989

المصدر: وثائق من البنك البدر

الشكل رقم (3-13) الميزانية التقديرية على 03 سنوات

الأصـــول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
استثمارات			
مصاريف أولى	27131720	29595720	32059720
ألات فلاحية	8236415	8984415	9732415
مباني التشغيل	19379800	21139800	22899800
إغلاق	3100786	3382368	3663968
تربية النحل	348836.4	380516.4	457996
نقل	3779061	4122261	4465461
شبكة كهرباء	2906970	31700970	34349701
سقي	30038690	32766690	35494690
تهيئة	1937980	2156259.6	2289980
3-المخزونات			
موارد وتموينيات			
4-الحقوق			
البنك			
الصندوق			
المجموع	96899000	105699000	114499000

المصدر وثائق بنك البدر

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الخصوم			
1-أموال خاصة	19379800	21139800	22899800
نتيجة السنة			
5-ديون الاستثمار			
قروض بنكية	77519200	84559200	91599200
قروض أخرى (CNAC)			
ديون ذات المدى القصير			
اختبار الحساب			
ديون الاستغلال			
النتيجة			
المجموع	96899000	105699000	114499000

المصدر وثائق بنك البدر

الشكل رقم (3-12) جدول حسابات النتائج التقديرية للسنوات الثلاث

	السنة 01	السنة 02	السنة 03
بإنتاج مباع	96839600.00	10569600.00	114439600.00
مبيعات خاصة			
خدمات مقدمة (مؤدية)			
رقم الأعمال	96899000.00	105699000.00	114499000.00
المواد واللوازم المستهلكة	15153556.14	15156306.14	20559912.26
استهلاكات			
خدمات خارجية	2637645.09	2637645.09	2637645.09
القيمة المضافة			
ضرائب ورسوم	17791201.23	17793951.23	23197557.35
اشتراكات اجتماعية			
مصاريف المستخدمين (أجور وتكاليف)	14331086.00	14582141.00	15311646.00
مخصصات الاهتلاكات	5896621.02	4622689.40	4622689.40
مصاريف مالية	00	00	
مجموع تكاليف الاستغلال	20227707.02	19204830.40	19934335.40
مخصصات الاستهلاكات	5896621.02	4622689.40	4622689.40
التدفقات النقدية الاجمالية	38018908.25	36998781.63	43131892.75
تسديد للقروض	18264478.32	18264478.32	18264478.32
التدفقات النقدية الصافية	00	00	00

المصدر وثائق بنك البدر

الشكل رقم (3-13) الميزانية التقديرية على 03 سنوات

الأصول	السنة 1			السنة 2			السنة 3		
الاستثمارات	خ	1هـ	ص	خ	1هـ	ص	خ	1هـ	ص
أصول ثابت	428433039	47472968	380960071	43507525	42543397	425075925	442365504	468493330	3856471574
أصول متداولة		/	235837329	/	/	235837329	387932582	/	387932582
مخزونات	22007919	/	22007919	22007919	/	22007919	62037399	/	62037399
المجموع			63880531.3			6929210173			62037399

المصدر: من إعداد الطالب .

الخصوم	سنة1	سنة2	سنة3
	المبلغ	المبلغ	المبلغ
أموال خاصة	22830597.9	22830597.9	22830597.9
قروض وديون مالية	130837309	185805229	280532580
أموال دائمة	435329543.8	445149670.4	447816559.3
تسبيقات نقدية	49807868.8	39135675.6	84437400
المجموع	638805319.3	692921173	835617138

تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

1/ حساب رأس المال العامل le fonds de Roulement :

جدول رقم (3-14) نسبة التمويل الدائم.

الخصوم	2014	2015	2016
I .أموال دائمة	435329543.8	445149670.4	4478156559.3
II .أصول ثابتة	380960071.3	435075925.0	385647157.0
F.R= I -II	54369472.5	10073745.4	62169402.3

المصدر من إعداد الطالب

1. حساب احتياج راس مال العامل) BFR :

النسبة / البيان	2014	2015	2016
أصول متداولة (I)	235837329	235837329	387932582
قروض قصيرة الأجل(II)	130387309	185805229	280532580
تسبيقات نقدية III	49807868.6	39135675.6	84437400.8
BFR=I-(II-III)	**154807888.6**	**89167775.6**	**191837402.8**

المصدر: اعتماد القوانين المدروسة.

2. حساب الخزينةTRESORERIE:

النسبة	2014	2015	2016
أصول رأس مال العامل (I)	54369472.5	10073745.4	62169402.3
احتياج رأس مال العامل (II)	154807888.6	89167775.6	191837402.8
TR=I-II	**-100438416.1**	**-79094030.2**	**-129668000.5**

المصدر من إعداد الطالب (اجتهاد شخصي).

- ✓ نلاحظ من خلال الدراسة أن رأس المال العاملFR خلال السنوات الثلاثة موجب إذن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أي وقت وبذلك تتمتع بهامش أمان ممثل في فائض الأموال الدائمة ونلاحظ انخفاضه في سنة2015 وذلك راجع لتسديد جزء من الديون طويلة الأجل .
- ✓ نلاحظ أن BFR> 0 : أي أنه دائما موجب وذلك لأن المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ نلاحظ أن TR< 0 : يعني أن منحناه سلبي وهذا يفسر كما درسنا أنفا أن هناك تكاليف إضافية (عجز) ولهذا على المؤسسة أن تقترض من البنك أو تتنازل عن جزء من استثمارها .

- تحليل الميزانية بوسطة نسب مالية :

أ) تحديد نسبة الهيكلة :

جدول رقم (3-14) نسبة التمويل الدائم

الخصوم	2014	2015	2016
أموال دائمة I	435329543.8	445149670.4	4478156559.3
أصول ثابتة II	380960071.3	435075925.00	385647157.4
نسبة التمويل الدائمI/II	1.14	1.02	11.6

جدول رقم (3-15) نسبة الاستقلالية المالية

	2014	2015	2016
أموال خاصةI	22830597.9	22830597.9	22830597.9
ديون II	130387309	185805229	280532580
الاستقلالية المالية I/II	%17	%12	%08

جدول رقم (3-16) نسبة المردودية الاقتصادية

	2014	2015	2016
الربح الصافي I	14961508	15008403	17105660
مجموع الأصول II	638805319.3	692921173	835617138
الاستقلالية المالية I/II	% 02	% 2.1	% 02

ب) تحديد نسب النشاط

جدول (3-16) معدل دوران العملاء

الخصوم	2014	2015	2016
رقم الأعمال I	320208991	375322000	425930841
متوسط العملاء II	164767577	90885957	39723762
معدل دوران العملاءI/II ×360 يوم	698	1486	3852

ج) تحديد نسب السيولة

جدول رقم (3-17) نسبة السيولة العامة

	2014	2015	2016
مخزونات + متاحات + قيم قابلة للتحقيق I	84399094.3	134055105.9	129749172.9
ديون قصيرة الأجل II	130837309	185805229	2805325880
نسبة السيولة العامة I/II	% 64	%72	%46

من خلال تحليل النسب المالية سالفة الذكر نلاحظ ما يلي:

- نسبة الهيكلة :التمويل الدائم باعتبار النسبة أكبر من 1 على امتداد السنوات المدروسة فإن رأس المال العامل الموجب.

- نسبة الاستقلالية، يستحسن أن تكون هذه النسبة الأقل من 50% خلال السنتين الأولى والثانية كانت أكبر من 50% وهذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطع الحصول على قروض إضافية.

- نسبة السيولة: نسبة سيولة الأصول في عمومها تقارب الواحد وهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يدل على وجود سيولة كبيرة تحمي المؤسسة من خطر عدم السداد وهذه الحالة جيدة أذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة .

- نسبة النشاط الميداني تمنحها المؤسسة لعملائها أكبر من التي يمنحها الموردون وهذا لأن الموردون يطالبون بديونهم قبل أن تطالب المؤسسة بالتزاماتها وهذا يشكل خطر لها.

- نسبة المردودية : نلاحظ انخفاض في هذه النسبة وهذا يترجم عدم فعالية الأصول المتاحة على الرغم من الزيادة في رقم الأعمال سنويا.

أ/ تقييم المؤسسة: بناء على الدراسة المالية للمؤسسة طالبة القرض نلخص ما يلي:

- رأس المال العامل (FR) موجب ـــــ وجود هامش أمان كافي .

- احتياج رأس المال BFR) موجب في تناقص ـــــ غير أنه مغطى من طرف رأس المال FR.

- الخزينة(TR) سالبة ـــــ غير أنها تعاني من ارتفاع نسبة ديون الزبائن التي تسدد بعد فترة معينة .

- نسبة التمويل الدائم > 1 ـــــ وجود هامش أمان.

- نسبة الاستقلالية ضعيفة ـــ عدم القدرة على تغطية الديون بواسطة الأموال الخاصة للمؤسسة .

- نسبة الاستقلالية مقبولة ـــــ تنقذ من حيت نقص السيولة الجاهزة (المتاحة).

وعليه يمكن القول ان المؤسسة متوسطة الحال وتتمتع بسياسة مالية نستطيع القول انها تصل الى الحسنة رغم هذا فمنحها القرض المطلوب يشكل مخاطر من باب التحوط .

ب/القرار النهائي للبنك: بالنظر للمركز الاقتصادي الذي افتكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتجاوبا مع متطلبات الاقتصاد السوق والنظم الاحترازية العالمية، باعتبار أن المؤسسة طالبة القرض تعتبر زبونا تقليديا للوكالة (المحمدية) ، وأخذا بالمجال الذي اختصت فيه المؤسسة ألا وهو النشاط الفلاحي الذي يتميز بالصلابة نوعا ما، ونظرا لسياسة الدولة الجزائرية في دعم المستثمرين كان رد البنك كما يلي:

- تخفيفا من عبء خزينة المؤسسة وتجنبا لإعاقة نشاطها والسماح لها بمواجهة احتياجات دورة الاستغلال السنوية ووضعها تحت طائلة قوانين الحيطة والحذر تقرر منح القرض المطلوب للزبون.

الخلاصة :

انطلاقا من دراستنا التطبيقية هذه نلاحظ أن قرار منح القرض من طرف البنك ليس بالأمر الهين وإنما يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر بصفة تدقيقية بغية الحصول على القرار السليم.

وأن أي ملف قرض ينبغي أن يتوفر على وثائق اثبات شاملة عن المؤسسة ووضعيتها الاقتصادية والمالية مثل وثائق محاسبة، جدول مالية، ميزانيات تقديرية....)

وهذه الأدوات تعتبر أكثر استخداما في التحليل المالي كونها تعطي قراءة صحيحة للمحلل المالي من أجل معرفة الوضعية الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي فهي تمنح مجالا واسعا للأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرار الصائب كما أن التحليل المالي باعتماده على الوثائق المحاسبية من ميزانيات وجداول حسابات النتائج التي تعتبر كإثباتات مالية يعتبر الأداة الجوهرية في عملية التحوط والتقليل من المخاطر المعرضة للبنك (الائتمان والسيولة) خاصة فهو أبرز أداة في عملية اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

- **تقييم أهمية التحليل المالي في البنوك :**

إنه من خلال الدراسة المالية المفصلة لمجمل المؤشرات والنسب المهمة التي يعتمدها المجمع(GRE029) في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض وذلك من خلال تطبيق التحليل المالي على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والتي تخلص نتائجها إلى:

- معرفة مدى مردودية المشروع المقدم للتمويل .
- معرفة المستوى المالي الذي يكون عليه المؤسسة طالبة القرض الذي يخول لها إمكانية مواجهة الخطر الداخلي والخارجي أيا كان نوعه .
- السيطرة على عملية التسيير البنكي لعمليات التمويل .
- ان تسجيل رأس المال (FR)موجب يوضح إمكانية تغطية الأموال الدائمة لصافي الاستثمار فإن تسجيل قيم مالية في هذا المؤشر يساعد الوكالة في تحديد الخطر من خلال اختلالات التوازن المالي في كل المؤسسة .
- تسجيل قيم معتبرة لقدرة التمويل الذاتي يشير إلى أن المؤسسة قادرة على الاحتفاظ بمستوى معين من التمويل المالي يساعدها على مواجهة مشاكل تقلبات السوق وغيرها من الأخطار.
- تحديد احتياجات رأس المال (FR)ومختلف تقديرات النسب خلال دورات النشاط الممارس.
- تحديد طبيعة الضمانات المفروضة على المؤسسة من طرف البنك مما يسمح بمواجهة كافة؟ أنواع الخطر بما فيها خطر عدم التسديد الذي يعتبر أكثر رواجا وتكرارا من طرف الزبائن .
- تحديد وتحليل نوع وحجم القرض المطلوب مقارنة مع متطلبات السوق وحجم المؤسسة وقدرة البنك.

وعلى هذا سمحت لنا هذه الدراسة التطبيقية في المجمع الجهوي معسكر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمعرفة مدى حاجة المؤسسات إلى التمويل مما يوثق ويؤكد دائما على ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في عمليات منح القروض خاصة الاستثمارية منها.

الخاتـمـــــــة

يهدف كل بنك إلى تحقيق استراتيجية المتمثلة في تحقيق الأرباح إضافة إلى ضمان مكانته السوقية داخليا وخارجيا التي ترتبط أساسا بكيفية تسيير الأموال التي تعتبر الحلقة الفاصلة بين اعتلاء المكانة وتحقيق النجاح وبين ارتطام بمجموعة من المشاكل غير المرغوب فيها والتي تحصر في المخاطر البنكية والتي تعتبر واقع حتمي لا يمكن الغاؤها نهائيا في عالم يتميز بالديناميكية ، فمعرفة المخاطر وتقويمها وكيفية ادارتها تعد من العوامل الرئيسة لنجاح البنك لهذا يستعمل هذا الأخير عدة إجراءات لتنبؤ بهذه المخاطر وتحديد نوعها ودرجة خطورتها .

بما أن مشكلة أي بنك تدخل ضمن سياسة منح القروض هذا ما حتم على المؤسسات المصرفية القيام بدراسات معمقة حول الزبون قبل اتخاذ قرار منح القرض ولتحقيق هذه الدراسة تنتهج البنوك التجارية في غالب الأحيان منهجا كلاسيكيا يعتمد في عمله على أسلوب التحليل المالي الذي يعمل بدوره على قراءة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بطريقة مفصلة واستنتاج وضعها المستقبلي يعد التحليل المالي ذو أهمية بالغة و أداة جوهرية لدى البنوك التجارية ووسيلة تنبؤ أولوية لتمويل مشروع معين وبالتالي تحقيق مردودية عالية، ومن خلال ما لاحظناه في البحث كان التركيز بصورة كبيرة على الجانب المالي والمحاسبي، وذلك بعد التعديلات التي قمنا بها على الميزانية المحاسبية وتحويلها إلى الميزانية المالية ثم مقارنتها مع النظام المالي الجديد بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة كما قمنا بدراسة أهم مؤشرات التوزيع المالي المتمثل في تحليل (رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة) بالإضافة إلى النسب المالية (نسب السيولة، نسب المردودية ، نسب النشاط ، نسب الهيكلة ....) رغم أن نشاط المؤسسة يرتكز على مجهودات مبذولة وسياسة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة، إن التحليل المالي كما أسلفنا الذكر يكشف لنا أسباب الضعف في المؤسسة وكيفية معالجتها مستقبلا كما يظهر لنا نقاط القوة و سبل دعمها من خلال القرار الصائب، وعلى الرغم من أن المنهج الكلاسيكي المرتكز على تحليل المؤشرات والنسب المالية ساعد البنوك على تحقيق نسبة الخطأ في منح القروض وتجنب عدة مخاطر إلا أنه ظهرت طرق إحصائية جديدة بما فيها طريقة قرض التنقيط ، رجال القرض وكذا نقاط المخاطرة والتي أدرجت متغيرات كيفية وهذا ما يميزها ولكن من خلال ، دراستنا التطبيقية لاحظنا محدودية هذه الطرق إن لم نقل انعدامها بل ان هناك من لا يعرفها داخل البنك ذلك راجع لنقص التكوين المستمر والمتواصل فإذا كان الدخول في المخاطر المقصود منه تحقيق أعلى عائد إلا أن إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قائمة على كفاءات أشخاص قد يؤدي إلى فقدان هذه الفوائد وبالتالي فشل البنك .

ونسبة إلى ما تقدم يبقى التسيير العلاجي لخطر القرض ضروري لأن احتمالات وقوع الخطر واردة في أي لحظة و، وتبدأ هذه العملية بظهور أول حالة لعدم الدفع فالبنوك الجزائرية منذ صدور قانون النقد و القرض 1911وظهور مختلف الأزمات المالية مع عدم وجود إدارة جيدة للأخطاء المصرفية أبدى اهتمام أكبر بتسيير مخاطر الائتمان و السيولة وهذا بإشراف البنوك التجارية نفسها والبنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية ومن خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة توصلنا إلى طرح فرضيات.

الفرضية الأولى: جل المخاطر التي تعرض لها البنوك تنتج من خلال التعاملات المالية و(الوساطة التمويلية) وتتمثل في مخاطر ائتمانيه، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر تشغيلية، مخاطر السوق، تعني أنظمة الرقابة بإجراءات تجنبها أو التخفيف من أثرها.

الفرضية الثانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اجراءاته للحد من المخاطر يعمل على تحليل جميع الاقتراحات والوثائق قبل منح القرض والثقة في السداد من خلال الضمانات المقدمة.

الفرضية الثالثة: اعتماد سياسة فرضية ثقافة رأس المال وأنظمة التأمين المصرفية وذلك لبناء أساس صلب لتنظيم الرقابة وهذا ما جاءت به اتفاقية بازل لرقابة المصرفية.

في ظل التحولات الاقتصادية وظهور تكتلات جديدة واجتياح العولمة التكنولوجية المتسارعة لا يمكن على الاطلاق اهمال الدور الاساسي والفعال الذي يلعبه القطاع البنكي في الوقت الراهن من خلال توفير متطلبات الاقتصاد التمويلية وذلك يلعب دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض والمستثمر وذوي العجز، لكن ذلك لا يتأتى إلا بوجود مخاطر ذكرناها سابقا وجب التحوط منها وذلك بالدراسة المسبقة قبل اتخاذ القرار وهذا ما وجدناه في التحليل المالي بشكل عام .

نتائج الدراسة

إن المخاطر لصيقة الأعمال المصرفية والقروض والمخاطر البنكية وجهان لعملة واحدة، لذلك ينبغي إيجاد توازن بين فرصة الحصول على عوائد وبين عدم التعرض لهذه المخاطر وهذا مستحيل.

لا يمكن التخلص تماما من مخاطر التي تتعرض لها البنوك لأنها تجمع بين مخاطر متأصلة ومخاطر التمويل ولكن يمكن الحد من أثارها في حال تحققها.

الاهتمام بإدارة المخاطر من طرف النظام المصرفي، رفع من كفئاتها لمواجهة المنافسة التي تفرضها الأنظمة المالية العالمية.

يساعد تصنيف المخاطر إلى حرجة ومن ثم ضعيفة على فعالية التحكم بها حسب الأولويات.

أن مقترحات بازل الثلاثة تحتوي عل دعائم جد قوية تعمل على تجنب البنوك لمعظم المخاطر التي تتعرض لها، وكذلك بالنسبة للأزمة المالية العالمية سنة2008 والأزمات المتوالية مستقبلا من خلال دعم قاعدة كفاية رأس المال للبنوك.

يعتبر التحليل المالي أداة جد فعالة لكشف وتشخيص وضعية المؤسسات، كما له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال حوصلة التحليل المطبقة على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي.

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من إنجازها.

المؤسسة دون التحليل المالي السليم لا تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها.

التوصيات:

من خلال النتائج المتواصل اليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- إقامة ملتقيات تكوينية من أجل تطوير وظيفة تسيير المخاطر البنكية وتأهيل العاملين في البنوك وتدريبهم في مختلف المجالات المصرفية خاصة المجال الائتماني.
- يجب انتهاج سياسة توزيع الأخطار ما بين البنوك، إتباع سياسة التأمين على القروض.
- التزام البنوك بإنشاء نظام معلوماتي لإدارة المخاطر لأجل التحديد الدقيق للمخاطر وقياسها.
- تعجيل الإصلاحات في القطاع المصرفي وتوحيد المعاير الدولية المبتهجة.
- الدراسة الفعلية لملف المقترض الذي يجب أن يكون مدعما بقدرته على السداد وبأهمية مشروعه الذي يجب أن يتصف بالفاعلية والجودة.
- تشجيع مصادر التمويل المشترك التي يتحمل فيها كل من المقرض والمقترض عوائد المشروعات بالعدل والتوازن.

- يجب على البنوك بناء ثقافة قوية تتعلق بكيفية التعامل مع الخطر إدارته والقدرة على تحمل المسؤولية في ذلك وبث روح الشعور بأن إدارة الخطر متوقعة كل يوم وفي أي لحظة
- تطوير العلاقة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية لأجل تبادل الخبرات والكفاءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- تكييف الجهاز المصرفي وفق التوصيات التي نصت عليها لجنة بازل في مختلف مقرراتها.
- الاستفادة من عضوية الجزائر في بنك التسويات الدولية والاستفادة من خيرات اطارته في مجال الرقابة المصرفية باعتبار لجنة بازل من ضمن احدى لجانه وتمكين الجزائر من القضاء على القروض المتعثرة.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي لتمكينهم من تحصيل نتائج دقيقة
- إعطاء أهمية بالغة للتحليل المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف لأي مؤسسة وبالتالي إصابة القرار المناسب.
- استعمال التحليل المالي في المراقبة المستمرة لمردودية المؤسسة لزيادة مستوى الاستثمارات
- استعمال تقنيات الاعلام الآلي في برمجة تطبيقات التحليل المالي، وذلك لتسريع وتيرة حساب المؤشرات والنسب المالية وتحليلها.
- تفعيل دور التحليل المالي لما له من أهمية في نجاح القرارات المستقبلية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق يجب الاهتمام بها وطرحها للدراسة هي الأخرى وذلك خلال خلق برامج وتطبيقات تكنولوجية مبسطة تكون في متناول المسير المالي ويستطيع تحميلها على الهاتف الذكي يستطيع بها دراسة كل المعطيات واستخلاص النتائج التي توضح له اتخاذ القرار المالي المناسب، كما تحذره من بعض الأخطار التي يمكن أن توجهه .

- في الختام أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة وموضحة لأعمال سابقة وداعمة لأمال مستقبلية وعليه فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع مثلا* دراسة مقارنة بين الأساليب الكلاسيكية والإحصائية في إدارة المخاطر البنكية وكذا* دور التحليل المالي في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية* علاقة مقررات لجنة بازل بالتحليل المالي.

ملخـــــــص الدراســــة :

البنوك من المنشـآت ذات الطبيعة الخاصـة التي تواجه عوائد و مخاطر على اختلاف أشـكالها في وقت واحد ، حيث تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصـرفي خصـوصـا مع ارتفاع حدة المنافسـة و التطور التكنولوجي و زيادة حجم المعاملات المصرفية ، فالبنوك تواجه مخاطر مصرفية متنوعة و تتفـاوت في درجـة خطورتهـا من بنك إلى آخر ، فالمخاطر الائتمانية هي أهم هذه المخاطر حيث أنها تنشـأ بسـبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصـادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده .

لتحقيق ذلك تنتهج البنوك التجارية المنهج الكلاسـيكي الذي يعتمد في عمله على أسـلوب التحليل المالي ، و قد يسـاهم هذا الأخير في قراءة المركز المالي للمؤسـسـة و اسـتنتاج نقاط قوتها و ضـعفها بطريقة مفصـلة و اسـتنتاج الخلاصـات الضـرورية فيما يتعلق بوضـعها مسـتقبلا ، و التي تسـاعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا و مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسـيير عملياتها و أداء التزاماتها ، و بالتالي يعتبر تحليل خطر القرض من خلال النسـب و المؤشرات المالية ، أداة هامة في البنوك لا سيما في مجال إدارة المخاطر .

و عليه قمنا بدراسـة تطبيقية في بنك " بدر معسـكر " (GRE MASCARA 029) ، و خلصـنا إلى ان التحليل المالي لا زال مطبقا لكن ليس بصـورته التقليدية و إنما عن طريق أنظمة تطبيقية متطورة مبرمجة على الإعلام الآلي ، و تعمد الإدارة المركزية مستقبلا على رقمنة هذه الدراسات .

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، إدارة المخاطر، مخاطر الائتمانية، المؤشرات والنسب المالية، البنوك، لجنة بازل.

ABSTRACT:

Banks are an establishment of a spécial nature that faces returns and rishs of various forms at the same time, as rishs are considered an integral port of banking work, especially with the high intensity of compitition, technologicol development and the increase in the volume of banking transactions, banks face a variety of banking risks, and their degree of severity varies from one bank to another, and cridit risks are the most important of these risks, as they arise dueto the bank resorting to providingloans or crédit to individuals and various économic sertors with its inability to recover its rights represented in the principal and interest of the loan.

To achieve This commercial banks follow the classic aproach that relies in its work on the method of financial analysis, and the latter may contribut to reading the financial position of the institution and deducing its strengths and weakness in a detailed monner , Future disition of granting a loan or not , and the extent of its obility to general streams , cash to meet its needs and fulfith its obligation the analysis of loan risk through financial indicators and ratios is an important tool banks , especially in the field of risk monagement .

Accordingly , we conducted an applied study in BADR BANK(GRE MASCARA) and we concluded that the financial analyis is still dependent , but not in its traditional form , but rather through application systems programmed on automated information , and the central administration intends in the future to dicitize these studies.

KEY WORDS : Financial analysis , Risk management , Fiduciary risks , Financial indicators and ratios, Banks , Basel commette .

قائمـــــة المراجـــع والمصـــادر

الكتـــب:

-أبو يعقوب عبد الكريم ،" أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي " ، ديوان المطبوعات الج ، 1999.
-إبراهيم الأعمش، "أسس المحاسبة العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
-إسماعيل عرباج ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة ثانية ، الجزائر ، 1996.
-بوعلام بوشاشي، اليسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر،1997.
- زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة *إدارة البنوك دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان 1996.
- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.2011.
-حواس صالح ، المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني ، مطبعة هومة ، 2006.
-دحدوح نجيب، * أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية،2005.
-دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار الميسر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.
-الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، طبعة سادسي ، 2007.
-عمر بوخزار – "مادة المحاسبة التحليلية "، مطبعة امزيان-الجزائر.
- كندة حلومه و لوناسي لحسن "إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل" ،2020-2021.
-مصطفى يوسف كامي ، إدارة المخاطر و التأمين ، دار المنهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016.
-منير شاكر محمد: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
-محمد مطر، التحليل المالي في الإدارات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، طبعة 02، 2006.
-مريجي إلياس " " دور التحليل المالي في اتخاذ القرار " مذكرة تخرج جامعة محمد خيضر بسكرة 2015.
-منير إبراهيم هندي – "مدخل التحليل المالي المعاصر" جامعة الإسكندرية طبعة 4 .
-مبارك نلويس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.
-ناصر دادي عدون : مراقبة التسيير و التحليل المالي ، دار المحمدية ،جزء2، 2000.
- سيد محمد جاد ، الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر و الأزمات التنظيمية ، الدار الهندسية ، ج1، ق سويس ، 2011.
-سمير الخطيب ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005.
-شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية ، مكتب الشكة الجزائرية ، الجزائر 2012.
- هيثم محمد الزعبي" الإدارة والتحليل المادي" دار الفكر للطباعة والنشر عمان الأردن عام 2000.
-وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ، رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007.
-عبد الغفار حنفي ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
-غسان فلاح المطرنة ، تحليل القوائم المالية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 01 ، 2006 .
محمد وصالح الحناوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية " الدار الجامعية ، 1991-اسكندرية 2000.
-شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.
-طارق عبد العال حمار ، إدارة المخاطر (إدارات ، شركات ، بنوك)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

-خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2 ، 1994.
-ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
- مصطفى كمال طه، العقود التجارية وعمليات البنوك ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، 2002.
- غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة1، 2006، ط2، 2011.
-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2011.
- نعيم نصر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCEL، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

المذكرات:

-حمني حورية، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
-بلقاسم فاطمة، التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ، م. لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2005 ، 2006 .
زعطوط أحمد، أهمية التحليل المالي في المؤسسة ' مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس +مالية، بومرداس، 2005.
-زوليخة قبلي، المخاطر والتنظيم الاحترازي في البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر علوم اقتصادية، جامعة وهران، 2012.
-مريم عناب مذكرة شهادة ماستر – ع اقتصادية تخصص مالية وبنوك – جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي - 2013/2012.
-سمير حماد " دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية " مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية – بويرة ،2018/2017.
-شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس مالية، بومرداس،2005- 2006.
صفاح سهام، التحليل المالي و أهمية تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامع البويرة 2009،2008.
مداخلة : بوعشة مبارك ، مداخلة حول إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، المركز الجامعي أم البواقي .

القوانين و الجرائد الرسمية :

- القانون المتعلق بالنقد و القرض 90-10 .
- مرسوم رقم 82-106 مؤرخ في :1982/03/13 صادر في الجريدة الرسمية رقم 11 ، العدد 11.
- الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ :2009/03/25.

مجـــــلات:

- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، عدد 06 .

مواقع الأنترنت:

Site Web : www.badr-bank.net